جامعة أبو بكر بلقايد ــ تلمسان
كلية القوق والعلوم السياسية

مطبـــــوعة في مقيـــــــاس
مدخل إلى علم السياسة

مطبوعة مقدمة لطلبة قسم العلوم السياسية
السنة الأولى ليسانس نظام LMD
المقياس: **مدخل إلى علم السياسة**

من إعداد:
أ.د. بومدين طاشمة
أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية
2025 ــ 2024

المقدمـــة

يسعدني أن أقدم هذه المطبوعة بعد تدريس مقرر مدخل إلى علم السياسة لطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لعدة فصول. فقد استشعرت الحاجة الماسة لكتاب حديث يتناول الموضوع ببساطة ويوفر خلفية نظرية مناسبة تضع الموضوع في سياقه الصحيح باعتباره موضوعا معرفيا ينتمي لعدة حقول، بل أنه أيضا يعد من أكثرها إرتباطا بالواقع بأبعاده الداخلية والخارجية. وتستهدف هذه الدراسة تقديم المبادئ الأساسية لهذا العلم في فروعه الرئيسية المرتبطة بالنظرية السياسية وبالنظم السياسية والفكر السياسي.

الفصل الأول:

مفهوم علم السياسة

يتناول هذا الفصل مفهوم علم السياسة في ثلاثة مباحث، أولها مفهوم السياسة في المنظور العربي الإسلامي، والثاني مفهوم السياسة في التصور الغربي، و الثالث يتعرض إلى أبرز إتجاهات تعريف علم السياسة.

المبحث الأول: السياسة في المنظور العربي الإسلامي:

أولا: مفهوم السياسة عند العلماء المسلمين القدماء:

إن أصل كلمة السياسة عند العرب من السوس، بمعنى الرئاسة، يقول " جمال الدين بن منظور " **في كتابه " لسان العرب "، السوس: الرياسة، يقال ساسوهم سوسا، وإذا رأسوه قيل: سوسوه وأساسوه، وأساس الأمرسياسة: قام به، وسوسه القوم، أي جعلوه يسوسهم ويقال سوس فلان أمرا بين فلان، أي كلف سياستهم، والسياسة هي القيام على شيئ بما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الناس، وكلمة أمر شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة** [1]. **فكلمة السياسة عند** "ابن منظور" **تعني تدبير الخلل، وإصلاح الحال، وتحسين الشأن، وترويض الفاسد، وتلافي الشر... وأن ذلك العمل يطال كل شيئ عند الإنسان في حياة الدنيا والآخرة.**

وقال " الجوهري ": **سست الرعية سياسة. وسوس الرجل أمور الناس... إذا ملك أمرهم. والسياسة هي القيام على الشيئ بما يصلحه، والسياسة: فعل سائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته** [2]

---

(1) ــ جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، ج2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996، ص 429.

(2) ــ يوسف القرضاوي، **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة وهبة، 1998، ص 28.

وفي قاموس المحيط: سست الرعية سياسة، أي أمرها ونهيتها، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه، بمعنى أدب وأُدب وأمر وأُمر [3].

ونفس الشيئ يذهب إليه العالم " شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع " (218 ــ 272 هـ/ 833 ــ 885 م) صاحب كتاب " سلوك المالك في تدبير الممالك " إذ يرى أن أساس النظام السياسي هو الملك والعدل والرعية والتدبير، بحيث أن التدبير(Disposal / Disposition) هو نوع من أنواع التحليل السلوكي للتنبؤ بالمستقبل والإعداد له. ولن يكون هذا إلاّ بالسياسة والحزم والعقل والجود والعمارة وتقدير الأموال وحراسة الرعية وتدبير الجند لإعداد القوة [4].

فالسياسة في المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، يقول " أبو هلال العسكري ": " أن معنى السياسة هو أُنظر في الدقيق من أمور السوس... ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور عند الله لا تدقق " [5]. بينما التدبير مشتق من الدبر، ودبر كل شيئ آخره، وأدبار الأمور عواقبها. ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة، فيكون معنى السياسة عنده مزدوجا هو النظر في دقيق الأمو، وتدبير عواقبها باستمرار [6].

---

(3) ــ محمد الفيروز أبادي، **قاموس المحيط**، ج1، القاهرة: ب.د. ن.، 1913،ص 222.

(2) ــ منصور بن لرنب، " أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية** ، ص 124.

(1) ــ أبو هلال العسكري، **الفروق في اللغة**، تحقيق عادل نويهض، بيروت: دار الآفاق الحديثة، 1973، ص 28.

(2) ــ **نفس المرجع السابق**، ص 29.

وكتب " أبو نصر الفرابي" (259 ــ 339 هـ / 870 ــ 951 م) مجموعة من الكتب منها " رسالة في السياسة "، و"السياسة المدنية"، وعرف السياسة بأنها "معرفة الأمور التي تحصل بها الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم"[7]

وقد شاع استعمال كلمة السياسة عند العلماء والمفكرين المسلمين، وقد عنون "أبو علي الحسن ابن سينا" (520 ــ 595 هـ / 1126 ــ 1189 م) أحد كتبه بإسم " كتاب السياسة"، حيث عرف فيه علم السياسة بأنه "العلم الذي يتناول بالبحث السياسات والرئاسات والاجتماعات المدنية الفاضلة والرديئة، ويعرف وجه استيفاء كل واحد منها، وعله زواله وجهة انتقاله"[8].

ويقول "أبو الحسن الماوردي"(364 ــ 450هـ/ 975 ــ 1058م) [9]: " وأنت أيها الوزير أمرك الله بتوفيقه...دبر غيرك من الرعايا، وتتدبر بغيرك من الملوك فأنت سائس ومسوس...وبيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك و اعلم أيها الوزير إنك مباشر لتدبير ملك له أسس وهو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع " [10].

ويقول أيضا: " إن قواعد الملك مستقرة على أمرين، سياسة وتأسيس فأما تأسيس الملك فيكوم بتثبيت أوائلة ومبادية، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه

---

(1) ــ **نفس المرجع السابق**، ص 156.

(2) ــ ابراهيم دسوقي أباظة، عبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، بيروت: دار النجاح، 1973، ص 26.

(3) ــ هو أبو الحسن بن محمد بن حبيب الماوردي البصري عالم من علماء الفكر الإسلامي، ومن أبرز رجال السياسة في الدولة العباسية، له عدة كتب في السياسة من بينها: قوانين الوزارة وسياسة الملك، الأحكام السلطانية، نصيحة الملوك، تسهيل النظر وتعجيل الظفر.

(1) ــ أبو الحسن الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك**، تحقيق صلاح الدين بسيوني، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1976،ص 39 ــ 41.

واستقراره فتشمل على أربعة قواعد، وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال " [11].

ويرى الماوردي أن الدولة تحتاج إلى ستة قواعد: وهي دين متبع يصرف النفس عن شهواتها، وسلطان قاهر يسوس الدولة نحو تحقيق أهدافها العليا ويحفظ الدين، ويحرس الناس ويحقق الأمن، وهوالإمام أو الخليفة، وعدل شامل يدعو للألفية ويبعث على الطاعة، والأمن العام تطمئن إليه النفوس، وتنتشر فيه الهمم، وخصب دائم أي الوفرة في الأرض والممتلكات والأموال، وأمل فسيح يربط الجيل الحالي بجيل المستقبل.

وفي القرآن الكريم لم يرد لفظ سياسة، ولكن معناها وردت في آيات كثيرة، ولكن بمعان مختلفة، منها الحكم والسلطان والشورى وغير ذلك، لقوله تعالى: " قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري، ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون " [12]. وقوله تعالى: " آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما " [13] ، وقوله تعالى: " وقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين " [14].

ونسب إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: " رحم الله أمرءا عرف قدر نفسه فساسها " أي ضبط نفسه، وتصرف بروية.

وقد شرح " ابن عقيل الفقيه الحنبلي " قوله بأن: " السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي " [15].

---

(2) ــ أبو الحسن الماوردي، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر**، تحقيق رضوان السيد، بيروت: دار العلوم العربية، 1978،ص 2 ــ 7.

(1) ــ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 32.

(2) ــ القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 54.

(3) ــ القرآن الكريم، سورة هود، الآية 96.

(4) ــ ابن القيم الجوزية، **الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية**، تحقيق حامد الفقي، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، 1953، ص 13.

ويرى "أحمد بن تيمية" (661 ــ 728هـ/ 1163 ــ 1232 م) [16] أن السياسة يجب أن تقوم على الدين، وأن الحكم المسند على قواعد الدين وتعاليمه هو الحكم الأمثل الذي يعيد للأمة الإسلامية وحدتها وقوتها ومجدها.

والسياسة لكي تقوم على الدين والأخلاق يجب أن تتوفر على ما يلي: تأدية الأمانات، عدم تولية من يطلب الولاية لنفسه، وأن يأتي السلطان ونوابه كل ذي حق حقه ...إلخ. ويركز بن تيمية أن تقترن أفعال السلطان بأخلاقه فيقول: أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة، هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائهن ولا يأخذون إلا ما أبيح لهم، ويغضبون لربهم إذا ما انتهكت محارمه، ويعفون عن حظوظهم، وهذه هي أخلاق الرسول صلى اللع عليه وسلم خسبه في بذله ودفعه، وهي من أكمل الأمور، وكلما كان إليها أقرب كان أفضل" [17]

أما صاحب كتاب " السياسة " " لسان الدين بن الخطيب " (713 ــ 776هـ/ 1313 ــ 1374 م) فإنه يربط السياسة بتحقيق العدل فيقول: " رعيتك ودائع الله تعالى التي وهب لك، وأفضل ما استدعيت به عونهم منهم وكفايته التي تكفيهم تقويم نفك عند قصد تقويمهم، ورضاك بالسهر لتنويمهم، وحراسة كهلهم ورضيعهم، والترفع عن تضييعهم، وأخذ كل طبقة بما لها وعليها أخذا يحوط مالها ويحفظ عليها كمالها ".

ونجد هذا المعنى الشديد الاتساع لكلمة سياسة عند "أبي البقاء"، الذي أعطى لذلك المصطلح شمولا بحيث إن السياسة والدين والأخلاق والعمل الفاضل والسلوك الحسن مصطلحات مندمجة بعضها ببعض. يقول "أبو البقاء" في كلياته :" السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل، وهي من

---

(1) ــ هو أبوالعباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أهم كتبه في السياسة "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، كان يدعو إلى إصلاح الرعية والقضاء على الفساد والانحلال وذلك بالرجوع تعاليم القرآن والسنة.

(2) ــ علي عبد المعطي محمد، **فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 422.

الأنبياء، على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم، ومن السلاطين والملوك، على كل منهم في ظاهرهم لا غير، ومن العلماء ورثة الأنبياء على الخاصة في باطنهم لا غير"[18].

يبدو من تعريف "أبي البقاء" ما يلي:

1) ــ السياسة استصلاح أحوال العباد.

2) ــ السياسة دين ودنيا وتهدف إلى الفوز بالعاجلة والآجلة.

3) ــ السياسة هي أخلاقية المقاصد والتوجهات والأساليب.

4) ــ مصادر السياسة وينابيعها هي: الأنبياء، والسلاطين والملوك، والعلماء.

5) ــ السياسة إصلاح لما هو ظاهر وما هو باطن.

6) ــ السياسة تختلف تأثيرا على النفوس بحسب ما يكون الناس عامة أو خاصة.

وكتب " ابن حزم " كتاب "الإمامة والسياسة ". وذكر " ابن النديم " في كتابه " الفهرست " أسماء كتب عديدة مفقودة، ولكنها كانت موجودة في القرن الرابع الهجري وهي تحمل إسم السياسة منها كتاب " تدبير الملك والسياسة " لسهل بن هارون (170 ــ 218 هـ)، وكتاب "السياسة " للسرخسي، وكتاب "السياسة والخلفاء والأمراء " للمفرج المتوفي 309هـ، وكتاب " الكتاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء " لعلي بن علس 334هـ [19].. إضافة إلى كتابات أبوحامد الغزالي" (1055ــ1111م، "ابن باجة" (ت 1138م)، و") و"الملا صدرا الشيرازي" (1050ــ1140م)، و"نصير الدين الطوسي" (1200 ــ 1273م).

من كل ذلك نستخلص أن السياسة عند العلماء المسلمين القدماء كانت تدور حول التدبير والرعاية للشأن العام وركيزتها تحقيق الخير والصلاح. والإصلاح يكون في

---

(1) ــ علي مقلد، **الأخلاق والسياسة والإجتماع عند نصير الدين الطوسي**، بيروت: دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2001، ص19.

(1) ــ قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 19 .

إصلاح الحال، والحد من الفساد والتطلع إلى التغيير وتحسين الشأن والتكامل وتدبير الخلل، وإقتياد الرعية بالكياسة والإقناع والإنصاف لها.

ثانيا: مفهوم السياسة عند المفكرين المسلمين في عصر النهضة:

لم يشهد الفكر السياي الإسلامي تجديد يذكر منذ عصر ابن خلدون إلى عصر النهضة[20]، بسبب النكبات والمحن التي توالت على الأمة الإسلامية. كما رافق انحلال الدولة العثمانية نشوء تيارات واتجاهات متعددة لدى المفكرين العرب والمسلمين بشأن ما ينبغي أن تكون عليه مسارات الحياة السياسية للمسلمين وللأقطار والكيانات التي كانت مندرجة في وحدة هذا الكيان السياسي، وآلت قيادته للاستعمار الغربي وللإتجاه العلماني الذي اتخذ الوجهة الغربية التحديثية نموذجا له.

وقد صاحب ضعف الأمة الإسلامية اتجاه الكثير من أبناء ها إلى الثقافة الغربية، ومن هنا انتشرت النّزعات الفكرية المعادية للإسلام والموالية للغرب مما أدى إلى ضعف الإجتهادات الفكرية الإسلامية، بحيث اكتفوا بأخبار الماضي وآراء الأولين[21]. وقد وصف نقولا زيادة حالة العرب والمسلمين خلال هذه المرحلة بقوله :" أتى على العرب حين من الدهر، أخذته فيه سنة من النوم، فانقطعت فاعليته، وانعدم نشاطه، وانكفأ على نفسه، وقبع في جحره، واكتفى بقوقعته، بدأت هذه الفترة في القرن 14، أو حتى قبل ذلك في بعض الأماكن، واستمرت حتى مختتم القرن الثامن عشر أو مفتتح القرن 19 .

وأصبحت مراكز العلم، من مدرسة سيدي يوسف في مراكش إلى القرويين في فاس،

---

(1) ــ تتفق غالبية الأدبيات المتعلقة بالفكر العربي الحديث، على اعتبار أن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى تمثل مرحلة اليقظة/ النهضة / البعث / عصر التنوير العربي، وإن كانت تختلف على بداية هذه الحقبة التاريخية (يؤرخها فاروق أبو زيد بـــ 1828 الذي هو تاريخ نشأة الصحافة العربية، ويؤرخها حليم بركات بـــ 1798 وهو تاريخ الثورة الفرنسية ويطلق عليها تسمية المرحلة التأسيسية، ويؤرخها البعض بظهور الوهابية على يد محمد بن عبد الوهاب (1703 – 1792) وشقيقتيها السنوسية والمهدية، ويؤرخها البعض بتأسيس الجامعة الإسلامية على يد جمال الدين الأفغاني (1838 – 1897)، ويبدؤها العديدون بدخول نابليون إلى مصر 1803، ويقرنها آخرون بظهور محمد علي باشا في مصر..الخ .

(1) ــ إبراهيم دسوقي أباضة، عبد العزيز غانم، المرجع السابق الذكر، ص 163.

والزيتونة في تونس،.. والأزهر في القاهرة، وغيرها تكتفي بأن تحتفظ بجذوة تحت الرماد، لكن لا لهيب لها يحرق، ولا وهج يلفح، واكتفى المشتغلون بالعلم بأن يقرأوا علوم الدين واللغة.. وكأني بالمشتغلين بالأدب والعلم والدين والتاريخ وغيرها، شعروا بقلة البضاعة، فحاولوا تجويد الصناعة[22].

وعلى الرغم من الوهن والضعف الذي ساد الأمة الإسلامية، إلا أن الأمة لم تخلو من بعض المفكرين البارزين الذين اجتهدوا في تعريف معنى السياسة، وفي محاولة بناء فكر سياسي للنهوض بالمجتمعات الإسلامية، فقد كانوا شموعا أنارت درب العديد من الباحثين الذين حذوا حذوهم.

وسنجتهد في ذكر بعض المفكرين البارزين خلال هذه المرحلة أمثال "جمال الدين الأفغاني"

أما الإمام " محمد عبده " (1295ـ1321ه/ 1849ـ1905م) فقد شرح بقوله أن " السياسة حفظ الشيئ بما يحوطه من غيره، فسياسة الرعية حفظ نظامهـــا بقوة الرأي والأخذ بالحدود ".

المبحث الثاني: السياسة في التصور الغربي

إن أصل لفظ السياسة **Politique**، مرده إلى الكلمات اليونانية التالية:

ـــ **epolis** وتعني الدولة أو المدينة أو الناحية.

ـــ **é polieteia** وتعني الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والمواطنية

ـــ**ta politica** وهي جمع **de politicos** وتعني السياسة والدستور والنظام السياسي والسيادة.

ـــ**é politike** وتعني الفن السياسي [23].

---

(1) ـــ نقولا زيادة، في: إشراف فؤاد صروف، الفكر العربي في مائة سنة، بيروت **1967**، ص**1**.

(1) ـــ حسن صعب، **علم السياسة**، بيروت: دار العلم للملايين، 1985، ص 20 .

وأخذت اللغة الفرنسية تستعمل كلمة **politica** إبتداء من القرن الثالث عشر؛ بمعناها اليوناني، وتطور استعمالها إلى أن أصبحت الكلمة تعرف اليوم في قاموس الأكاديمية بمايلي: " **Politique** " كإسم مؤنث تتناول كل ما يتعلق بحكم الدولة وإدارة العلاقات الخارجية، والشؤون العامة، والأحداث السياسية الداخلية والخارجية.

وتذكر الإسكلوبيديا الكبيرة **La Grande Encyclopedie** أن **Politique** تعني اصطلاحا فن حكم الدولة، وعرف معجم " ليتره " **Littré** السياسة عام **1870** بأنها علم حكم الدول، وعرفها معجم "روبير" **Robert** عام **1962** بأنها فن حكم المجتمعات الإنسانية.

وإذا رجعنا إلى ما كتبه المفكرون الغربيون حول مفهوم السياسة، فإننا نجد عدة تعاريف من بينها، تعريف الأستاذ " جوليان فروند " الذي يعرفها بأنها: " نشاط عام للكائن البشري، أي أنها تملأ تاريخه، وقد اتخذت على مر العصور أوجها عدة، وقامت على مبادئ شتى وولدت المؤسسات الأكثر تنوعا...إذا يمكننا أن نحدد السياسة بأنها النشاط الذي يدعي حق الهيمنة، بشأن السلطة القائمة فوق أرض معينة، مع إمكانية استعماله القوة أو العنف عند الحاجة، إما للحفاظ على النظام الداخلي والفرص التي تنجم عنه، وإما للدفـــاع عن المجتمع ضد أخطـــــار خارجية " [24].

وقول " روجير سولتو " بأن السياسة هي الدراسة الخاصة بالدولة وأهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق جودها الفعلي والعلاقات التي تنشأ وبين الأفراد الذين ينتسبون إلى دول أخرى والأفكار التي يصوغونها بصددها [25].

ويصفها " أوستن راني " بأنها " طريقة صنع السياسات الحكمومية وتحديدها " [26].

---

(1) ــ جوليان فروند، **سوسيولوجية ماكس فيبر**، ترجمة: جورج أبي صالح، بيروت: مركز البناء القومي، د. ت. ن.، ص 106 ــ 107 .

(2) ــ قحطان أحمد سليمان، **المرجع السابق الذكر**، ص 32 .

(3) ــ أستن راني، **سياسة الحكم**، ج1، ترجمة: حسن علي الذنون، بغداد: مطبعة أسعد، 1964،ص 14 .

أما الأستاذ " هارولد لاسويل " فيعرفها: " السياسة من يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟. ويذهب إلى القول إن الصراع عبر التاريخ كان محورو دائما النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير.

وهناك من يعرفها بأنها " علم الحكومة، وفن علاقات الحكم، أو تطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام " [27].

والمستخلص من تعاريف السياسة، أنه في الواقع يصعب حتى الآن تحديد تعريفا دقيقا وشاملا لمفهوم السياسة، تتفق عليه الغالبية العظمى من العلماء والدارسين للسياسة. وذلك يرجع بصفة أساسية إلى صعوبة تحديد الظاهرة أو الظواهر التي تشتمل عليها السياسة.

المبحث الثالث: إتجاهات تعريف علم السياسة

يعزى تعدد التعريفات المتداولة لعلم السياسة إلى تعقد الظاهرة السياسية وتعدد جوانبها، وبالتالي اختلاف زوايا التركيز على جوانب معينة منها، فضلا عن تعدد المناهج والإقترابات التحليلية، ومن بين إتجاهات تعريف هذا العلم:

1/ــ اتجاه يعرف علم السياسة بأنه علم دراسة الدولة.

2/ــ اتجاه يعرف علم السياسة بأنه دراسة ظاهرة القوة السياسية.

3/ــ اتجاهات أخرى: السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم، والسياسة بمعنى الشأن العام، والسياسة بمعنى التسوية السلمية للصراعات.

وقبل عرض هذه الإتجاهات، تتعين الإشارة إلى أن تفضيل أكثرية الباحثين لأحد هذه الإتجاهات لا يقلل ولا ينفي أهمية الإتجاهات الأخرى. ذلك أن ثمة مساحة أو منطقة مشتركة تلتقي عندها أو تتقاطع ما تطرحه هذه الإتجاهات من تعريفات حول بعض جزئيات أو جوانب الظاهرة السياسية، مما قد يعني أنها تتكامل معا لتقدم صورة أكثر شمولا لماهية هذا العلم ونطاقه البحثي.

---

(1) ــ جوفر روبرت و أليستار إدواردز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت: دار العربية للموسوعات، 1999، ص 317 .

وُصف هذا الإتجاه بالإتجاه التقليدي، وارتبط تاريخيا بظهور دولة المدينة عند الإغريق ثم ظهور الدولة القومية في أوروبا في القرن السابع عشر، حيث انعقد مؤتمر وستفاليا سنة 1648 لإنهاء الحروب الدينية والصراع بين البابا والملوك، وساد حتى الحرب العالمية الثانية، وما يزال له أنصاره حتى الآن وبخاصة من القانونيين، إذ أنه يعكس تأثير المدرسة القانونية ومنهجها على دراسة السياسة.

ويتمثل جوهر هذا الإتجاه في تعريف السياسة بأنها علم يعنى بدراسة كل ما له صلة بالدولة ومؤسسات الحكومة وكيفية إدارة شؤون الدولة وسلطتها، باعتبار أن السياسة والدولة والسلطة مترادفات.

وعليه، فإذا اهتدينا بتاريخ علم السياسة منذ ظهور دولة المدينة في بلاد اليونان حتى اليم، بدا لنا أن الدولة كانت محور الدراسات السياسية، فعني فلاسفة اليونان بالدولة المثالية، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو بالخلافة، واستغرق المفكرون المسيحيون في مناقشة العلاقة بين الدولة والكنيسة. وتناول المفكرون المحدثون نشأة الدولة وسيادتها، حيث تعززت هذه النظرة بالمفهوم الحديث لسيادة الدولة، الذي كان " ميكيافلي"و " بودان "و "هوبز " من رواده الأوائل في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والذي تبلور في نظرية السيادة لدى " جون اوستن " John Austin (1790ـ1859) في القرن التاسع عشر. وتعززت أيضا بالنظريات حول السيادة الوطنية التي نادى بها " روسو "و " سييس " Sieyes (1748ـ 1836) وما يزال بعض علماء السياسة المعاصرين يتبنون هذه النظرة لعلم السيـــــاسة من أمثال " روجيه سولتو "Roger Soltanو " جون دابان " Jean Dabin و" مارسيل بريلو " Marcel Prilot، الذين يعتبرون الدولة أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، فهي مؤسسة المؤسسات. وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع الدولي.

ووفقا لهذا الإتجاه فإن السياسة هي من شروط النظام، وتجري العملية في إطار الدولة، ولا توجد سياسة في المجتمعات غير المنتظمة بشكل دولة، ولا في أية منظمة غير

حكومية أو تابعة لغير الدولة [28]. ووظيفة علم السياسة وفق لهذا الإتجاه هي تحليل مؤسسات الدولة. وبهذا المعنى يكون الموضوع الرئيسي لعلم السياسة هو وصف وتحليل وشرح بنية اجتماعية خاصة هي المعروفة باسم الدولة. ويتناول منها بالبحث الجوانب التالية على وجه التخصيص:

- بنية الدولة.
- طبيعة الشرعية وشروطها.
- الطبيعة القانونية لاحتكار القوة واستعمالها من قبل الدولة.
- الطبيعة القانونية للوحدات الفرعية وصراعها مع الدولة.

رغم أن دراسة الدولة تشكل مجالا أساسيا من المجالات البحثية لعلم السياسة، إلا أن ثمة إنتقادات عديدة توجه إلى هذا الإتجاه ومنها:

1ـ غموض مفهوم الدولة وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه بين الباحثين بشأنه، حتي أن أحد الباحثين رصد في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي أكثر من 145 تعريفا مختلفا للدولة. وإن كان ذلك لا يمنع من إمكانية تعريف الدولة من منظور عناصرها، بأنها شعب يعيش بصفة دائمة في إقليم معين في ظل هيئة منظمة أصطلح على تسميتها بالحكومة.

2ـ الخلط بين الدولة والحكومة، رغم أن الثانية مجرد عنصر للأولى وليست مرادفا لها.

3ـ عدم وجود نظرية متكاملة للدولة وإنما شبه مذهب، وهو لا يصلح لأن يكون أساسا لوضع نظرية عامة للدولة من جهة، ومن جهة أخرى أن تكون ظاهرة الدولة الموضوع الرئيسي للدراسات في علم السياسة.

4ـ تضييق نطاق الظاهرة السياسية بقصرها على الدولة وحدها والمؤسسات الرسمية الحكومية كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون دراسة القوى والجماعات والأبنية غير الرسمية المؤثرة في العملية السياسيةكالرأي العام ووسائل

---

(1) ـ صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990، ص 32 .

الإعلام والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والأقليات وغيرها، أو دراستها بإعتبارها فرعية، وفي تفاعلها مع الدولة فقط.

5ـ إنتقادات الفكر الماركسي الذي رفع حجاب الشرعية عن قداسة الدولة، والذي صورها بأنها اداة سيطرة طبقة على طبقة أخرى. وبالتالي هي منبثقة من المجتمع، وتضع نفسها وضعا تعسفيا فوقه.لدى حسب الفكر الماركسي يجب أن يتجه البحث إلى القوى الاجتماعية التي تنبثق منها الدولة، كما يجب أن يتجه البحث عن السيادة إلى هذه القوى، التي تمارس السيادة ممارسة فعلية، وتتخذ من شرعية الدولة القانونية حجابا لسلطتها الحقيقية. ويعني هذا إتجاه البحث السياسي إتجاها إجتماعيا وإقتصاديا بدل الإتجاه الفلسفي أو القانوني الذي غلب عليه.

6ـ عدم دراسة الظاهرة السياسية في المجتمعات السابقة لظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر ، وعدم الإلتفات للظاهرة السياسية في المجتمعات التي تقوم على القبيلة وليس الدولة في أنحاء كثيرة من العالم الثالث.

7ـ عدم تناسب هذا الإتجاه مع تطور العلاقات الدولية، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور فاعلين جدد من غير الدولة سواء كانوا من الفاعلين عبر حدود الدول كالشركات متعددة الجنسية، والمنظمات غير الحكومية، أو كانوا من الفاعلين دون مستوى الدولة ممن يؤثرون في صنع السياسة على المستويات الداخلية والخارجية مثل جماعات العنف أو المقاومة الوطنية وبعض جماعات المصالح.

8ـ غلبة الطابع الوصفي الشكلي على هذا الإتجاه بحكم خصائص المنهج القانوني كوصف المؤسسات وتكوينها واختصاصاتها والعلاقات بينها كما يجب أن تكون طبقا لنصوص الدستور أو النظام الأساسي للدولة وليس طبقا لواقعها الفعلي، مما يعني عدم قدرة هذا الإتجاه على تقديم تفسير واقعي وحركي للظاهرة السياسية.

ثانيا: علم السياسة كدراسة لظاهرة القوة السياسية

أفسح هذا الإتجاه المجال للتمييز بين الدولة والمجتمع، وبين سلطة الدولة الشرعية وسلطتها الفعلية. فزعزع الإعتقاد بأن علم السياسة يشمل جميع الفعاليات السياسية إذا ما درس الدولة. ومن هذا تحول محور اهتمام علماء السياسة من موضوع الدولة كوحدة أساسية في التحليل السياسي، إلى موضوع القوة والقدرة كجوهر علم السياسة الذي يُعنى بالتوصل إلى تفسيرات ونظريات لنشوئها ووجودها ومظاهرها وحركتها وممارستها من الناحية القانونية ومن الناحية الفعلية، وزوالها.

ولئن بدا التركيز على دراسة القوة شيئا جديدا في علم السياسة، إلا أن مفهوم القوة **Power** ليس جديدا فيها كل الجدة. فأفلاطون يتصور السياسة في بعض كتاباته لما للأمر، وأرسطو يصنف الناس فئتين: فئة تخلق لتأمر وفئة تخلق لتطيع. والفكر السياسي العربي تاريخيا إستعمل الأمر والدولة والأمر والسياسة كمترادفين. ومكيافلي يعري سلطة الأمير من أي اعتبار إلا اعتبار القوة والقدرة على الأمر والقسر والإحتفاظ بالسلطة. ويعرفها هوبز " بأنها مجموعة وسائل التي تمكن الإنسان من الحصول على بعض المقتنيات المقبلة والظاهرة " [29].

ويعرفها العالم الأمريكي " روبرت دال " **Robert Dahl** بأنها " الطاقة التي يستعملها أي شخص، للحصول على شيئ ما من آخر، لم يكن يقدمه لولا ذلك التدخل " [30].

ويعرفها كل من "لاسويل"**D. Laswel** و"كابلان"**A. Kaplan** بأنها عبارة عن شكل في ممارسة التأثير، إجراءات تهدف التأثير في البرامج السياسية للآخرين، عن طريق اتخاذ عقوبات ــ حقيقية أم افتراضية ــ تجاه البرامج السياسية المختلفة عن تلك التي تعتمدها. ويقول " هارولد لاسويل " **D. Laswell** بأنها: من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟ **« Politics: who gets what,when, how »** [31].

---

(1) ــ حسن صعب، المرجع السابق الذكر، ص 138 .

(2) ــ حسن ملحم، **التحليل الإجتمـــاعي للسلطة**، الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص 14 .

(1) ــ **نفس المرجع السابق**، ص 14 .

ويقول " هانري مورغانتو " **Honri Mourgantou**: أن السياسة صراع من أجل القوة، ويعرفها بسيطرة الرجل على عقول الآخرين وأفعالهم. كما يعرفها " جورج جالينيك "**George Jellinek** أنها تعالج العلاقات الشاملة للدولة كمؤسسة قوة، وتبحث في شأنها وتركيبتها وأهدافها وتطورها ومغزاها الأخلاقي ومشكلاتها الاقتصادية وأحوالها الحياتية وغاياتها [32].

وبالتالي فإن المقصود بعلم السياسة كدراسة القوة السياسية بأنها القدرة على التوجيه والتأثير في الغير لتحقيق أهداف ومصالح معينة. زهذه القوة ذات وجهين يختلفان بحسب مصدر هذا التأثير وأساسه وطبيعته (رسمي أو غير رسمي)، وهما:

أ/ــ السلطة **Authority** وتمثل الوجه الرسمي للقوة، وتعني التأثير والتوجيه إستنادا إلى قوة المنصب وما يتيحه الدستور أو القوانين من صلاحيات لشاغله، ومن ذلك سلطة الحاكم في النظام السياسي.

ب/ــ النفوذ والتأثير **Influence**، أي الوجه غير الرسمي للقوة، حيث يعتمد التوجيه والتأثير على مصادر أخرى غير المنصب كالدين والعادات والأعراف الاجتماعية والثروة والقوة العسكرية والقدرات التنظيمية والتعليم والقدرات والسمات الشخصية.

ومن الجوانب التي يتم التركيز عليها وفق هذا الإتجاه:

1ــ مصادر القوة السياسية وركائزها الرسمية منها وغير الرسمية.

2ــ كيفيةاستخدام هذه القوة وممارستها من جانب من يملك مصادرها، والحدود والقيود القانونية أو الفعلية على هذه الممارسة.

3ــ التعامل مع القوة السياسية كتعبير عن علاقة وطبيعة هذه العلاقة. وهذه العلاقة بالأساس علاقة بين طرفين حاكم ومحكوم، وهي بهذا المعنى علاقة تفاعلية غير قاصرة على اتجاه واحد. ومن حيث طبيعة هذه العلاقة، قد تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة إكراه مباشرة أواستجابة حرة من جانب المحكوم إزاء

---

(2) ــ محمد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني، **السياسة نظريات ومفاهيم**، عمان: دار بالمينو برس، 1986، ص 28 .

الحاكم. وبالتالي فإن الطاعة ف ظل المفهوم الأول يكون أساسها توافق القرار السياسي مع الصلاحيات القانونية والدستورية للحاكم وما يترتب على المخالفة من جزاءات، بينما يصبح أساسها في ظل المفهوم الثاني الرضا والقبول.

4ـ العلاقة بين القوة السياسية في نطاق الدولة، وتحديدا سلطة الحكومة، ومن بين القوة أو السلطة في المنظمات الاجتماعية الأخرى، كالأسرة والجامعة والنادي والحزب والنقابة وغيرها. فرغم أن الأولى أوسع نطاقا في مجال التأثير من حيث أن قراراتها ذات طابع إلزامي وإكراهي، إلا أنها تتأثر بالثانية على نحو ما يظهر في تأثير التنشئة الاجتماعية للقائد السياسي على سلوكه السياسي وميل بعض الحكام إلى ممارسة السلطة من منطق أبوي أو قبلي ولا سيما في المجتمعات ذات التكوينات العشائرية والقبلية.

وبالرغم من تمتع هذا الإتجاه بعدة مزايا، حتى أننا نجد عدة مدارس فكرية تأخذ بهذا المنظور، كالمدرسة الماركسية القائمة على مفهوم الصراع الطبقي بين طبقة حاكمة ومسيطرة وأخرى خاضعة للإستغلال. أو المدرسة الواقعية التي تعتبر القوة المحرك الرئيسي للتفاعلات السياسية الداخلية والخارجية. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية وقيمة الإتجاهات الأخرى.

ثالثا: علم السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم

لقد أخذ يظهر نوع جديد من التحليل في دراسات علمية لحالات نموذجية تحاول الإجابة على السؤال التالي: من يحكم؟ وكيف يحافظ نظام سياسي ما على وجوده؟ ولماذا يدوم ويستمر نظام سياسي ما؟ وبطريقة جلية ما هي العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تهدم وانقضاء النظام السياسي؟

ولقد ساعد هذا التساؤل على تركيز البحث في العلاقة بين القدرة أو السلطة والقيم في المجال السياسي بعد أن توسع فيه "هارولد لاسويل " إلى الحقل الاجتماعي كله، وتجاوز دراسة القوانين السياسية للقوة، إلى دراسة سياسة العلوم. ويعود الفضل في هذا التركيز للعالم السياسي الأمريكي " دافيد ايستن " **David Easton** ، الذي

يرى أن علم السياسة يُعنى بدراسة عملية التخصيص السلطوي للقيم **Authoritative Alloction of values** عبر القرارات السياسية، لأن أي قرار سياسي ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية أو معنوية معينة على حساب قيمة أخرى. وبالتالي فهو يتفق مع " جورج كاتلين " و " هارولد لاسويل " في اعتماد السلطة أو القدرة موضوعا رئيسيا لعلم السياسة، ولكنه يحرص على أن تظل مهمته محصورة بدراسة القدرة السياسية وحدها، أو دراسة ما يدعوه " التوزيع السلطوي للقيم ". ولذلك فإن البحث في التوزيع السلطوي للقيم يستدعي البحث في التقرير القدروي، وفي الطرق التي يستطيع الناس أن يحملوا بها الآخرين على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ويعني هذا أن في ظل ندرة الموارد، يتعين على النظام السياسي القيام بعملية تخصيص لها للوفاء بمطالب الجماعات المختلفة والمتصارعة عليها، حيث يقوم النظام بترتيب هذه المطالب وفق أولويات معينة تتعلق بتقديره لأهميتها وأهمية ووزن الجماعات المعبرة عنها، وتأتي القرارات السياسية لتحقيق بعض هذه المطالب. ويعني ذلك أن استجابة النظام للمطالب قد تكون إيجابية في حالة الوفاء بها أو سلبية في غير هذه الحالة، أي أنها تأخذ شكل تقديم حوافز ومكافآت لجماعات معينة بغرض استمالتها واجتذاب مساندتها أو تجاهل جماعات أخرى وفرض قيود زضوابط عليها.

وتصبح السياسة بذلك دراسة القرارات السلطوية المتعلقة بتخصيص القيم والموارد النادرة في المجتمع من جانب النظام السياسي كتعبير عن السلطة السياسية الحاكمة في الدولة. وتتطلب هذه العملية هيكلا لإتخاذ القرارات وتنفيذها من أبنية تشريعية وتنفيذية وضمان احترام المحكومين وقبولهم للقرارات وللقيم التي تم تحديدها باعتبارها ملزمة للجميع.

ورغم أن عملية التخصيص هذه تتم ف كافة المنظمات الاجتماعية، إلا أنها في السياسة أوسع نطاقا لأنها تتم على مستوى المجتمع بأسره ويتأثر بها الكثيرون، كما أنها ذات طابع سلطوي لارتباطها بالسلطة السياسية، وإكراهي لارتباطها بقرارات سياسية ملزمة يصدرها النظام السياسي الذي يملك الحق في فرضها على المجتمع وفي توقيع

جزاءات على المخالفين بحكم احتكار هذا النظام لوسائل القمع واستخدامها بشكل مشروع.

رابعا: السياسة بمعنى الشأن العام

يرى هذا الإتجاه أن السياسة مرادف للشأن العام أو الحياة العامة، بمعنى أن النشاط السياسي يستهدف الخير العام والإرتقاء بأحوال البلاد والعباد، علة خلاف النشاط الخاص من جانب الأفراد أو الجماعات الهادف إلى تحقيق منافع شخصية، ولذلك توصف السلطة السياسية بأنها سلطة عامة تمييزا لها عن السلطة في المجالات الأخرى غير السياسية كالأسرة والمدرسة وغيرها.

وتعود جذور هذا الإتجاه إلى أرسطو الذي اعتبر في كتابه السياسة، أن الإنسان حيوان سياسي لا تتهيأ لملكاته وقدراته فرصة الرقي والإزدهار إلا في مجتمع سياسي منظم في شكل دولة تتيح تحقيق هذه الغاية وبناء مجتمع فاضل وعادل أي أن السياسة نشاط أخلاقي يهدف إلى الإرتقاء بالحياة العامة.

ورغم اتصاف هذا التعريف للسياسة بالمنطقية والشمول، إلا أن هناك صعوبة حقيقية في التمييز بين العام والخاص. فوفق النظرة السائدة، يعتمد هذا التمييز على المقابلة بين الدولة والمجتمع المدني، باعتبار أن نشاط مؤسسات الدولة يعبر عن العمل العام بحكم مسئوليتها عن تنظيم حياة الشعب وتحقيق الصالح العام وتمويل نشاطاتها عن طريق الإيرادات العامة كالضرائب وغيرها. أما نشاط المجتمع المدني وتنظيماته فيدخل ضمن العمل الخاص غير السياسي، لأن هذه الهيئات تعتمد في نشأتها وتمويلها ونشاطاتها على المبادرات الفردية والجهود التطوعية. ويؤخذ على هذا التمييز أنه يتجاعل ما تمارسه بعض مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات من تأثيرات على صنع السياسة. وما تتخذه من مواقف إزاء بعض القرارات والسياسات أو ما تقوم به من نشاطات تتجاوز المصالح الضيقة الخاصة بأعضائها.

خامسا: السياسة بمعنى التسوية السلمية للصراعات

يركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للسياسة على أساليب التسوية السلمية للصراعات عبر الحوار والتفاوض والتوفيق للتوصل إلى حلول وسط توفق بين المصالح المتعارضة للقوى والجماعات في الدولة، سواء أخذت هذه الصراعات شكل صراعات اجتماعية، أو فئوية، أو دولية. وبذلك تصبح السياسة وفق هذا الإتجاه وسيلة سلمية لتسوية الصراعات أو احتواء أو إدارة الصراعات في المجتمع دون اللجوء إلى الوسائل العنيفة باعتبار ذلك وسيلة لبناء مجتمع سليم.

غير أن هذا الإتجاه يبدو أنه ضيق في نطاقه، لأن العنف سواء من جانب الدولة كجهاز حكم أو من جانب جماعات أخرى جزء رئيسي من الظاهرة السياسية وتفاعلاتها في أي مجتمع بصرف النظر عن مدى ديمقراطية نظامه السياسي.

الفصل الثاني

علم السياسة والعلوم الإنسانية

هناك صلات قوية ومترابطة بين علم السياسة والعلوم الإنسانية الأخرى، وفي الحقيقة إن تلك العلاقات لا تقتصر على ما سوف نذكره، بل إنها تشمل كل جوانب ومواضيع الحياة الإنسانية بشكل أو بآخر، كما أن درجة الترابط ليست واحدة، ومن هنا حاولنا الإشارة إليها وفق سياقاتها، مع الإدراك بأن شجرة المعرفة واحدة، وكل فروعها مترابطة مع بعضها، سواء بالفكر أو الممارسة أو بالهدف.

ونظرا لتشعب الموضوعات التي يتناولها علم السياسة، قد أدى إلى إيجاد صلة، بين هذا العلم، وعدد آخر من العلوم الإجتماعية، كما أدى إلى ترابط بينها، وعلى الأخص الفلسفة، والأحلاق، والتاريخ، وعلم الإقتصاد، والقانون، وعلم النفس، وعلم الإجتماع، كما يتضح مما يأتي:

المبحث الأول: علم السياسة والفلسفة

الفلسفة بشكل عام هي الرؤية المتعمقة والشاملة التي تحاول تفسير العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان [33]، وتتركز على القيم والأخلاق والمنطق والدين ومفاهيم متعددة أخرى، وتعالج الفلسفة موضوعات جوهرية كالحرية والعدالة والتي تعتبر من مواضيع علم السياسة.

ومن الثابت أن علم السياسة ارتبط بالفلسفة لفترة طويلة، وكان يدرس ضمن نطاق الفلسفة، باعتبار أن علم السياسة، هو العلم الذي يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم الجماعة السياسية. حتى أن الفلسفة السياسية شكلت أساس أحد فروع علم السياسة المرتبط بالفكر السياسي والنظرية السياسية التي تقوم على دراسة الواقع السياسي والكشف مما ينبغي أن يكون عليه المجتمع السياسي كي يصبح مجتمعا يسوده العدالة والفضيلة والإزدهار.

---

(1) ــ قحطان أحمد سليمان الحمداني، **المرجع السابق الذكر**، ص 127.

وظل علم السياسة مرتبطا بالفلسفة لفترة طويلة، فكان يدرس ضمن نطاقها منذ عهد أفلاطون وأرسطو، ولكن الاتجاهات الجديدة تترع إلى إستقلالية علم السياسة عنها وعن غيرها، كما تطورت الفلسفة والفلسفة السياسية، فلم تعد تمثل المثالية فقط، بل أصبحت هنالك فلسفات سياسية مادية وليبرالية واشتراكية وتوفيقية، إذ أن كل واحد منها أو غيرها، إنما تعبر عن أفكار مستمدة من الواقع وفق للإجتهادات في تفسيره، والتوجه إلى تغيير الواقع نحو واقع أفضل [34].

ومن هنا فقد اشتد التمييز اليوم، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة، فالأول هو عالم القيم، وأما الثاني فهو عالم الوقائع والظواهر والحركيات السياسية.

غير أن الإتجاه السائد اليوم، لدى فقهاء علم السياسة، هو الإبتعاد بالفكر السياسي عن الفكر الفلسفي، نظرا لدخول علم السياسة باب العلوم العلمية، التي تشملها الرياضيات، والإحصاء، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة، الذين يبحثون القضايا التي تمس النظريات السياسية.

المبحث الثاني: علم السياسة وعلم الأخلاق

إن لعلم السياسة علاقة وطيدة بعلم الأخلاق، وذلك نظرا لاهتمام علم الأخلاق بالسلوك الإنساني، كما أن أصول المفاهيم الأخلاقية وأصول الدولة مرتبطان إرتباطا وثيقا، لذلك يعتبر البعض أن النظرية السياسية تكون عقيمة بدون النظرية الأخلاقية، لأن دراستنا ونتائجها يعتمدان على إطار القيم الأخلاقية، وتصورنا للصواب والخطأ [35].

كما أن هذه العلاقة تختلف وفق تصور خاص بكل الحركات التي تتبناها، وهي تتباين من تيار لآخر، فالماركسية تدعو إلى أخلاق شيوعية يؤدي الإلتزام بها إلى الوصول إلى حالة الشيوعية الكاملة، وموسولوني وهتلر يتحدثون عن أخلاق قومية التي تؤدي حسب معتقداتهم إلى المجتمع الفاضل. ويتصور الماوردي وسيد قطب، والعتيبي،

---

(1) ــ نفس المرجع السابق ، ص 128.

(1) ــ محمد أحمد النابلسي، **سيكولوجية السياسة العربية: العرب والمستقبليات**، ط1، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، د.ت.، ص 16.

وحسن الترابي، وغيرهم أن أي انحراف عن الأخلاق الإسلامية يعد ابتعادا عن المجتمع الفاضل الذي أراده الله.

المبحث الثالث: علم السياسة والتاريخ

تعتبر الحوادث التاريخية من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة لأنها المصدر الرئيسي للأحداث السياسية الماضية، سيما في معرفة الفكر السياسي والنظرية السياسية قديما وحدبثا، وظروف وعوامل النشأة والتطور، فالتاريخ هو سجل للوقائع والحركات السياسية، والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والعلاقات الدولية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك لايمكن دراسة أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية، وتطورها وصولا إلى الوقت الحاضر.

فالعلوم السياسية بذلك مدينة للتاريخ بالمادة التي يعالجها، حيث أن النظم المختلفة عملية تاريخية، والمؤسسات السياسية لها تاريخها ويتطلب فهمها معرفة أساسية لنموذجها وتطورها. وإذا كان التاريخ يقيد في معرفة الماضي فإنه يفيد في أجواء المقارنات بين طبيعة النظم السياسية في المراحل التاريخية المختلفة إلا أن المشكلة تظهر باختبار المسار الملائم والذي يمكن من خلاله اختبار البدائل التاريخية.

كما أن المعالجة الزمنية للأحداث في التاريخ تساعد على الربط بين المراحل المختلفة للحركة الاجتماعية. فالأحداث الراهنة لها جذورها في الماضي والتاريخ يسجل عملية النمو المستمر ويعطي منحى واحد له.

ومن ناحية أخرى، تتضح كذلك أهمية صلة التاريخ بعلم السياسة، من أن عددا كبرا من الوقائع، والأحداث التاريخية كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية. فكل الأبحاث والدراسات السياسية حول الأمن والسلم الدوليين، كتبت أثناء الفتن والحروب، والثورات. ومن جهة ثانية، فقد أدت بعض النظريات التي تشبعت بتلك الأفكار والنظريات إلى المطالبة بالإصلاح، ومن ثم إلى الثورة مثال ذلك آراء مونتسكيو وجان جاك روسو، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين، دفعوا بالشعب الفرنسي إلى الثورة الفرنسية عام 1789.

وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة بين التاريخ والسياسة، إلا أنه يظهر أن هناك اختلاف، بين وظيفة عالم السياسة ووظيفة المؤرخ، فإذا كان المؤرخ يكتفي بسرد الوقائع، وترتيبها في سياق زمني معين، فإن عالم السياسة يستخدم دلالات الماضي، ودروسه المستفادة كمنطلقات نحو التنبؤ بالإجتهادات المستقبلية.

المبحث الرابع: علم السياسة وعلم الإقتصاد

في امراحل المبكرة لدراسة الفكر الاجتماعي كان من الصعب التفرقة بين الاقتصاد والسياسة، حتى في عهد قريب كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه فرع من فروع علم السياسة، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسي، تأكيدا على تبعيته الكاملة للسياسة. وتحت تأثير مبدأ سياسة عدم التدخل بدأ مجال علم الاقتصاد في البحث عن الإنفصال عن سيطرة السياسة، بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحيات السياسية والقتصادية. وقد قام الإقتصاديون بمحاولات لتطوير مفاهيم وأدوات تحليلية خاصة بهم.

وأصبحت دراسة سلوك الرجل الإقتصادي الموجه بعامل المنفعة والعائد من الموضوعات الرئيسية في دراسة الاقتصاد.

وبصفة عامة فإذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الإنتاج والتوزيع والإستهلاك فيما يتعلق بالثروة، فأنها تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدولة، والذي يمثل جوهر علم السياسة. كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة، بين مراكز القوة الاقتصادية في الدولة، وبين مراكز الثقل والتأثير في القطاع السياسي الداخلي، وتنطبق هذه الحقيقة على كل المجتمعات السياسية، بدون استثناء.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات الدولية هي في حقيقتها علاقات اقتصادية ومصالح مادية وصراع وتنافس على الموارد الاقتصادية، وليست العولمة إلا مظهرا من مظاهر هذا الصراع التي تجسد رغبة الدول الصناعية المقتدرة على إزالة كافة العقبات لتصدير سلعها ورؤوس أموالها وشركاتها إلى مختلف دول العالم.

ولعل أبرز مثال على التأثير الاقتصادي لسياسات الدول في الداخل والخارج هو وجود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والذي يلعب دورا خطيرا في ترشيح وترجيح الرؤساء من خلال الشركات والمصارف المالية اليهودية التي تضغط على الأحزاب والحكومات.

كما أن بعض المشكلات الاقتصادية، مثل مشكلة سوء توزيع الثروة القومية، وارتفاع الأسعار والبطالة وسوء الحالة المعيشية، تؤثر بشدة في مقدرة النظام السياسي على الاحتفاظ بتوازنه، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية لتفسير قيام بعض الثورات، ومنها الثورة الفرنسية عام 1789، والثورة الروسية عام 1917 وغيرها، ولا زالت المسائل الاقتصادية تفرض وجودها وتجبر الحكومات على تكييف سياستها تجاهها ومعالجتها سلميا.

كذلك فإن هناك الدور المتزايد الأهمية، التي تمارسه العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن أمثلة ذلك القروض، والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها منظمات إقتصادية سياسية عديدة، تجمع ما بين السياسة والاقتصاد كصندوق النقد الدولي الذي يقدم قروضه لحكومات الدول النامية. وهناك هيئة التنمية الدولية، والإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات(الجات)، والوكالة الدولية لضمان الإستثمار، ومنظمة الأونكتاد (برنامج الغذاء العالمي)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي للإعمار والتنمية وغيرها، وهي جميعا مرتبطة بسياسات الدول وعلاقاتها وقوتها وضعفها إقتصاديا وسياسيا.

المبحث الخامس: علم السياسة والقانون

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية وسلوك الأفراد داخل مجتمعاتهم، تنظيما ملزما مقترنا بالجزاء لمن يخالفه، والقواعد القانونية باختلاف أنواعها وأشكالها هي ضرورية لإنتظام المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على طاعتها، والتقيد بها وفقا لطبيعة النظام السياسي، وإيديولوجيته وأهدافه. وإذا رجعنا إلى

كل القوانين سوف نجد أنها صادرة من الدولة سواءا كان دستورا أو قوانين عامة أو خاصة، أو أنظمة وتعليمات. بمعنى آخر أن السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدارها تحقيقا لأهدافها في خدمة المجتمع في كل نواحي الحياة بصرف النظر عن مضمونها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبما أن الدستور أعلى قاعدة قانونية في الدولة فإنه يتضمن كل النصوص التي تنظم شكل الدولة ومؤسساتها، والحقوق والواجبات التي تخص الأفراد والجماعات، وقوعد العمل بها. ولذلك فإن القانون الدستوري تتشابك موضوعاته مع موضوعات علم السياسة. فوفقا للمشرع للقانون الدستوري هو قانون سياسي لتنظيم السلطة، التي هي فلسفة الحكم لما يجب أن يكون عليه المجتمع والسلطة، وكل التنظيمات الساسية للسلطات العامة ووظائفها، سيما الجنعيات والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، وإجراء الإنتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، فضلا عن تنظيم الإستفتاءات الشعبية وشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الموضوعات التي يشملها علم السياسة أكثر شمولا من القانون الدستوري، لأنه يتضمن السياسة في الممارسة في الداخل والخارج. بينما يقتصر القانون الدستوري على تعيين القواعد التي تنظم السلطة بالصورة المثالية، فضلا عن تكفل السياسة بتحليل السلطة نفسها، وبالأحداث والوقائع السياسية الفعلية.

وتبدو أهمية القانون الدستوري في إضفاء الشرعية للسلطة السياسية في حالة الإلتزام بالنصوص الدستورية، إذ أن سيادة القانون هي سيادة الدولة، كما أن قدرة الدولة على بسط سيطرتها على كل أجزاء الوطن وتحقيق حالة الأمن والاستقرار تعني قدرتها على تنفيذ وتطبيق الدستور على جميع المواطنين، أما الميادين الأخرى للقانون فكلها مرتبطة بالسياسة بشكل أو بآخر.

فالقانون الدولي العام هو ذلك الفرع من القانون الذي يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وكيفية تنظيمها، أي أنه يتضمن القواعد القانونية والمعرفية التي تنظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم، وكيفي معالجة المشاكل الدولية، والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة.

أما القانون الدولي الخاص فهو يعالج علاقات المواطنين خارج بلدانهم وعلاقات الأجانب في داخلها، سيما الإقامة والجنسية والتملك والحقوق والواجبات المترتبة عليها.

وهناك القانون الإداري وهو الفرع الذي ينظم المرافق والمؤسسات العامة في الدولة وكيفية إدارتها.

وعلى ضوء ذلك فإن عدم إحتواء الظواهر السياسية بالقوانين اللازمة لضبطها يؤدي إلى كثرة الحركات السياسية والسلوك السياسي غير المنضبط، كالثورات والإنقلابات، والتمردات، وبالتالي تكون الحاجة ماسة إلى مواكبة القوانين للتطور السياسي في البلاد، وعدم تخلفها، وذلك بتغييرها وتعديلها وفقا للحاجات المستجدة والتطورات العامة في الحياة.

المبحث السادس: علم السياسة وعلم النفس

ترتبط السياسة بالسيكولوجيا عبر علاقة عضوية تعود إلى البدايات الأولى للفكر الإنساني، أي إلى ما قبل تشكل المفاهيم النظرية لأي منها. وبالعودة إلى أرسطو نجده يصنف السيكولوجيا والسياسة والاقتصاد في إطار العلوم التطبيقية. معرفا الأخلاق على أنها علم دراسة السلوك الشخصي، والاقتصاد على أنه علم تدبير معيشة العائلة، والسياسة على أنها علم تدبير المدينة. والطابع العضوي لهذه العلاقة يعود عمليا إلى حاجة السياسة الماسة لأية وسيلة تسهل الإتصال الذي يحتاج بدوره إلى أية معلومة تساهم في إكمال فعاليته وتدعيمها.

وبالتالي فإن تصوراتنا حول السلوك السياسي لا يمكن أن تصبح تصورات واضحة إلا إذا أخذت المبادئ السيكولوجية في الاعتبار. فالتحليل النفسي للأفراد والجماعات والقادة والشعوب يفيد في معرفة الساسة الواجب اتباعها بناءا على العوامل النفسية. وقد اعتقد في هذا الشأن الأستاذ " والتر بيجهوت " في كتابه " الفيزياء والسياسة " أن النظام الدستوري البريطاني يتلائم مع سيكولوجية الشعب البريطاني. وأكد الأستاذ " جراهام والاس " في كتابه " الطبيعة البشرية في السياسة " على أهمية العوامل النفسية

في تحقيق المصالح المختلفة ومنها السياسية، وأكدت على ذلك أيضا الأستاذة " عزيزة محمد السيد " في كتابها " السلوك السياسي " [36].

ومن ناحية فقد استفاد علم السياسة من استخدام المنهج السلوكي في تفسير الظواهر والذي يعتمد على الملاحظة والتجريب والتحليل أكثر من مجرد الوصف كما نجد دراسات مشتركة بين هذين العلمين وأهمها دراسة القيادة والرأي. كما تعتبر المدرسة السلوكية من أهم المدارس التي تبحث في السياسة من منظور نفسي، سيما اتخاذ القرارات السياسية من قبل الحكام والمسؤولين. ورغم أن هذه المدرسة أرادت الإبتعاد عن القيم، إلا أنها لم تستطع فصلها عن السلوك السياسي.

إلا أن من الجدير بالتأكيد أن علم النفس ربما يساعد في تفسير أحد محددات الأحداث السياسية الاستعانة أيضا بالعلوم الأخرى ومداخلها، بما يتناسب ودراسة الظاهرة المطروحة مثل علم الاجتماع.

المبحث السابع: علم السياسة وعلم الاجتماع

إن كل من علم السياسة وعلم الاجتماع رغم اختصاصهما بمواضيع معينة، يعالجان موضوعا مشتركا هو مشكلة السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي. فـــيُعنى عالم السياسة في هذا الشأن بالدرجة الأولى بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها، بما في ذلك بعض المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة، كمركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة، وسلطة الدولة ذاتها، باعتبارها أكبر المؤسسات التي تتمتع بسلطة ولهاحق استعمال القوة بصورة شرعية. أما علماء الاجتماع فأكثر ما يعنون به هو الاشراف والسيطرة الاجتماعية آخذين بنظر الاعتبار في الوقت ذاته كيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل، ومن ثم فإن علم الاجتماع يؤكد على الفواعل والأدوار الاجتماعية أكثر من تأكيده على البنى الشكلية وتحديد المراكز القانونية.

---

(1) ــ عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي: النظرية والواقع، دراسة في علم النفس السياسي**، القاهرة: دار المعارف، 1994، ص 3.

وعليه فإن علم الاجتماع السياسي الذي يعد فرعا من فروع علم الاجتماع نشأ تأكيدا للصلة الوثيقة بين السياسة والاجتماع، وقد تعددت الآراء وتنوعت في تحديد العلاقة بينهما. من بين هذه الآراء أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية غير أن إطار البحث كل منهما يختلف عن الآخر، فموضوعهما المشترك هو الوقائع السياسية، غير أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف يؤثر في المجتمع، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة.

وجدير بالذكر أيضا في هذا الشأن المعونة التي قدمها علم الاجتماع العام وكذلك فروع علم الاجتماع الخاص، كعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع الاقتصادي...إلخ إلى علم السياسة. فالبحوث السوسيولوجية في بنية الجماعات الاجتماعية وانماط عمل القوى الاجتماعية اتسعت بحيث تغلغلت في علم السياسة، ذلك أن الظواهر الاجتماعية مترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ولا يمكن دراسة جانبها السياسي، الذي يمكن عزله على نحو مجرد، إلا بدراسة الجوانب الأخرى من الظاهرة الاجتماعية في وقت واحد، فإذا ما اقتبس وتبنى علم السياسة كثيرا من منهاجيته وأساليب بحثه عن علم الاجتماع فإن ذلك يجب أن لا يثير أية غرابة ذلك لأنه يوجد نوع من تبادل أساليب البحث من كل العلوم الاجتماعية.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال دراسة العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى، هو أنه توجد علاقة وثيقة إلى حد التكامل. ومن مجالات هذه العلاقة وجوانبها ما يتعلق بطبيعة الظاهرة السياسية وبمناهج دراستها، فضلا عن نشأة هذا العلم:

1ـــ تتصف الظاهرة السياسية من حيث طبيعتها بأنها ظاهرة معقدة ومتداخلة الجوانب والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ويصعب دراسة و تحليل أي مشكلة أو ظاهرة في نطاق السياسة من قبيل الديمقراطية والاستقرار السياسي والتكانل والشرعية وغيرها من حيث جوانبها وعواملها وآثارها، بمعزل عن البيئة المجتمعية Societal بمختلف عناصرها. وبعبارة أخرى، فإن كافة العلوم

الاجتماعية بما فيها السياسة تترابط فيما بينها لأن جميعها علوم إنسانية تدرس مختلف الجوانب والقضايا المتعلقة بالإنسان والمجتمع.

2ـ اتبط علم السياسة في نشأته بعلوم اجتماعية أخرى كالفلسفة والقانون، فدراسة السياسة نشأت أصلا في نطاق الفلسفة كجزء لا يتجزأ منها، حتى أن الفلسفة السياسية شكلت أساس فروع علم السياسة المرتبط بالفكر السياسي والنظرية السياسية، كما نشأ فرع النظم السياسية مرتبطا بالقانون وكذا بالفلسفة السياسية.

3ـ يعتمد علم السياسة في التحليل على كثير من المناهج والإقترابات والمفاهيم التحليلية المستمدة من علوم اجتماعية أخرى، كالمنهج القانوني، والمنهج التاريخي، ومفاهيم الطبقة والنظام والنسق والنخبة المأخوذة من علم الاجتماع، والتبادل ةالتوازن والعقلانية المستمدة من العلوم الاقتصادية وغيرها.

4ـ وفي ضوء هذه العلاقة، يمكن تفسير نشأة الكثير من العلوم البينية **Interdisciplinary** بين السياسة وعلوم إجتماعية أخرى كعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاقتصاد السياسي، وعلم النفس السياسي وغيرها، فضلا عن تزايد الاهتمام بدراسة السياسات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولبيئية والثقافية والإعلامية وغيرها.

الباب الثاني
النظم السياسيـــة

الفصل الأول
الإطار النظري لدراسة النظم السياسية

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي

رغم تعدد تعريفات النظام السياسي وتباين النظرة التي يوليها كل باحث في هذا الخصوص، إلا أنه يمكن تصنيفها في إطارين أساسين، أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي، والثاني واسع وهو التعريف الحديث.

أولا: التعريف التقليدي للنظام السياسي

يراد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم والتي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها، وكذلك القواعد التي تبين حقوق الأفراد وحرياتهم وضماناتهم، وفي هذا الشأن ذهب " جورج بيردو " إلى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة [37]. كما أن هذا التعريف يرادف مفهوم النظام السياسي بمفهوم الحكومة والتي تعرف بأنها: الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة، وتنفيذ القرارات بشكل قانوني [38]. وقد قصد بهذا التعريف للنظام السياسي أن يكون شاملا ليحتوي الدول كافة متطورة أومتخلفة، ديوقراطية أو

---

(1) ــ سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 139.

(1) ــ فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 15.

استبدادية، غربية أو غير غربية ليشمل التنظيمات السياسية البدائية التي تنقصها المؤهلات لأن تكون دولا بالشكل الذي يتصوره " ماكس فيبر " Max Weiber كأن تحتكر الحق الشرعي في استخدام القوة المادية داخل حدود معينة.

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد من البلدان تبعا للتعريف التقليدي نظام الحكم فيه، وعلى هذا النحو كان هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة والقانون الدستوري للدولة. ولا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي للنظام السياسي قائما، وإن طوره أنصاره بعض الشيئ ليشمل من حيث الاهتمام بعناصر أخرى في التحليل كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإيديولوجيات السياسية. بيد أن هذا الاتجاه القانوني المعاصر يظل قاصرا بحكم منهجه عن تقديم تفسير واقعي حركي للنظم السياسية.

وعليه، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه ظاهرة قانونية لإرتباطه بالقانون، ذلك أنه في عمله الهادف إلى كفالة التوازن بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة وحمايته، عليه أن يضع حكومة أي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية تحقق ذلك، هذا النظام لا يمكن أن يكون سليما ومقبولا إلا بقيامه على قواعد سلوكية ملزمة تسمى القانون. وقد ذهب قسم آخر من الفقهاء ومن بينهم " ليون دوكي " إلى اعتبار النظام السياسي هو الشكل الذي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين [39]. وذلك انطلاقا من أن مضمون النظم السياسية لا يشمل فقط كيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة وانما يشمل الطرق والوسائل الأخرى التي بواسطتها يتم الوصول إلى السلطة ومقدار سلطات الحكام وكيفية تحديديها بالقدر الضروري الذي تتطلبه المصلحة تاعامة ودرجة وعي الشعب وتقدم البلد.

ثانيا: التعريف الحديث للنظام السياسي

---

(1) ــ ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 21.

بدأ التعريف الحديث للنظام السياسي في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية. فنتيجة ظهور الدول الاشتراكية وبروز نظم الحكم الديمقراطية الشعبية في أوربا الشرقية وغيرها، وطرح الدول الإفريقية والآسيوية حديثة الاستقلال لأشكال جديدة من النظم السياسية المختلفة عن النظم الغربية، وجد الباحثون أن دراسة هذه النظم تتطلب تعريف جديد غير تعريف المدرسة القانونية التي ترتكز على مبدأ المؤسسة Institution وتركز عليها كقيمة في حد ذاتها ومستقلة عن الأفراد الذين تضمهم. لذا جاء التعريف الحديث للنظام السياسي مرتكزا على التفاعلات السياسية Political Interaction المرتبطة بالظاهرة السياسية سواء جرت في إطار مؤسسة واحدة أو أكثر من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية أو خارج نطاق المؤسسات كالعنف السياسي.

وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري الذي يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما من خلال القواعد النظرية المجردة، وإنما أصبح يعبر على النظام السياسي على أنه يشمل كافة التفاعلات السياسية والأنماط والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع سواء ارتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو غير رسمية أوتمت خارجها.

ـــ المدرسة البنائية والوظيفية وتعريفها للنظام السياسي:

قد بُذلت في هذا الاتجاه محاولات عديدة لتحديد مفهـــوم النظـــام السياسي، والتي سنتعرض إليها على النحو التالي:

فقد عرف "فيريل هيدي" النظام السياسي بأنه:" نظام من التفاعلات في المجتمع تؤدي إلى صدور مجموعة من القرارات ملزمة للمجتمع يمكن أن تنفذ قانونيا بالقوة والإكراه إذا استدعت الضرورة " [40].

وعرف "هارولد لاسويل"[41] Harold Dwight Lasswell 1902-1978 النظام السياسي بأنه أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد: من يحصل على ماذا، ومتى،

(1) ـــ فيريل هيدي ، المرجع السابق الذكر، ص 15.

وكيف. ويؤكد في طروحاته أن تحليل السياسات ومن ثم النظام السياسي يتطلب التعرف بالأساس على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي، وأن ذلك يقتضي بالضرورة تناول الخصائص الشخصية كالسمات والمهارات وتأثير الأبعاد الاجتماعية. في ضوء ذلك يهتم بدراسة الرموز بما تتضمنه من قيم يكتسبها بعض الأشخاص داخل النظام ثم يتناول النفوذ وأثره داخل أي نظام سياسي.

وتأثرا بمفاهيم نظرية الاتصال يرى "كارل دويتش "[42] Karl W. 1912-1992 Deutsch أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره"كارل دويتش" الوحدة الأساسية للتحليل السياسي. فالنظام السياسي عنده يقوم بعدة وظائف، منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار من البنية الوظيفية.

ويرى "دويتش" أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه. ويعتمد النظام السياسي كنظام اتصال طبقا لمفهوم "دويتش" على ثلاثة عناصر، هي: المعلومات، وعملية الاتصال التي

---

(2) ــ عالم أمريكي متخصص في علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، كما اكتسب شهرته من كتاباته العديدة في مجال الإعلام والدعاية السياسية، وهو من أبرز الكتاب في دراسة النظريات وموضوعات الإتصال السياسي. حيث يربط النظام السياسي بعملية الاتصال السياسي، ولعل تعريف لاسويل للنظام السياسي مستمد أو هو نفسه ذلك المبدأ الذي أقام عليه نموذجه الإتصالي المعروف باسم نموذج لاسويل، حيث يرى أن عملية الاتصال السياسي أو الرسالة الاعلامية ق لا تتحقق إلا إذا قمنا بتحديد: من الذي (يقول) ماذا (إلى) من (عبر) أي وسيلة (وما هو) التأثير المستهدف. Who(says) What (to) Whom (in) What channel (with) What Effect.

(1) ــ كارل وولفجانج دويتش Karl Wolfgang Deutsch 1912-1992 أستاذ النظم السياسية في جامعة هارفارد الأمريكية، من أصل تشيكي، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام 1934 ومؤهل آخر في القانون من ألمانيا عام 1938. هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1939 وحصل على الدكتوراه عام 1951، كان عضوا بالوفد الأمريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام 1945 لإنشاء الأمم المتحدة. من أهم مؤلفاته في مجال النظم كتابي: أعصاب الحكومة، The Nerves of Government كيف يقرر الشعب مصيره. Politics and Government : How People Decide Their Fate.

بموجبها يتم تحويل تلك المعلومات، ثم القنوات التي من خلالها تنساب المعلومات لتتحول إلى قرارات وسلوك.

ويرى "جابريال ألموند" **Gabriel Abraham Almond 1911-2002** أن النظام السياسي: عبارة عن نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة، ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو التهديد باستخدامه سواء كان استخدامه شرعيا أو استبداديا [43].

أما عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" **Max Weber 1864-1920** فينطلق في تعريفه للنظام السياسي من منطلق وظيفي يربط بينه وبين عنصر القوة، فيرى أن النظام السياسي هو الذي يحتكر ويمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

وانطلاقا من هذه التعاريف للنظام السياسي، يمكن تحديد أبرز المقومات الأساسية لهذا المفهوم في مايلي:

أـــ القوة السياسية بوجهيها الرسمي (المرتبط بالمنصب) وغير الرسمي (النفوذ والتأثير إعتمادا على ركائز أخرى). فالنظام السياسي يتميز عن ما عداه من نظم اجتماعية بعنصر السلطة السياسية، وما يرتبط بذلك من احتكار لوسائل الإرغام المشروع وعملية التخصيص السلطوي للقيم بتعريف عالم السياسة الأمريكي " دافيد ايستن " **David Easton**

ب ـــ وحدات يتكون منها النظام، بصرف النظر عن ماهيتها إن كانت أبنية رسمية وأخرى غير رسمية.

جـــ ـــ بيئة يتحرك في إطارها النظام السياسي.

د ـــ علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين النظام وبيئته، وكذلك بين وحدات النظام. وقد يصل التفاعل إلى حد الاعتماد المتبادل **Interdpendence**، بمعنى أن أفعال وحدة أو عنصر ما تؤثر في العناصر الأخرى، أو أن التغير في أي منها يؤثر في الوحدات الأخرى.

---

(1) ـــ فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 15.

أما المفاهيم الرئيسية الأخرى التي لقيت اهتماما كبيرا وربطت بالمفهوم الحديث للنظام السياسي، وظلت محل اختلاف فهي مفاهيم التحديث السياسي، والتطوير، والتنمية، والتغيير (وستناقش بعض المسائل التي تختص بهذه المفاهيم في الفصل الثاني من هذه الدراسة).

ثالثا: خصائص النظام السياسي

لكل نظام سياسي خصائص معينة يتسم بها وتتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله، ووفقا لمجموعة الرؤى والأهداف التي تحكم طبيعته ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، ووفقا للدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومقدار اسهامه في عملية صنع القرار، لذا سوف نتناول أهم خصائصه كما يلي:

1 ــ الشكل Form:

لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد، والشكل يعني بصورة عامة هيكل أو بناء **Stucture** النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة عمل كل منها، وقد نستطيع أن نحدد شكل النظام أو ملامحه من خلال الدستور الذي يحدد إطار وطبيعة عمل هذا النظام ، وعلى ذلك تتعدد النظم السياسية من حيث الشكل إلى نظم رئاسية يتمتع فيها الرئيس بسلطات واسعة، أو رئاسية برلمانية، أو ملكية مطلقة، أو ملكية برلمانية.

والشكل هو خاصية يتسم بها أي نظام سياسي بغض النظر عن بساطة أو تعقيد تركيبه، أو سواء كان هذا النظام السياسي تقليديا أو متقدما.

2 ــ تعقد التركيب:

تتسم كل النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد فكل نظام سياسي هو نظاما معقدا في تركيبه، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

الأول: أن النظام السياسي هو نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي بالمعنى العام.

الثاني: أن النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية، وأنه يهدف إلى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف، فضلا عن أنه يتكون من عدة وحدات جزئية تعرف بالمؤسسات السياسية.

3 ــ البنية Structuring System :

البنية هي الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد. وهي نظام العلاقات **Links** القائم بيت أجزاء الكل والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام.

ويختلف مفهوم البنية**System** عن البناء أو الشكل **Form**، فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فإن البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد[44].

والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل، فإذا كان النظام السياسي في مجمله هو عبارة عن مجموعة من الظواهر المترابطة وأنه يتضمن مجموعة من الوحدات الجزئية فيصبح لزاما أن يتسم أي نظام سياسي بوجود طريقة ما أو نوعا ما من العلاقات التي تربط أجزاءه وهو ما يطلق عليه بالبنية السياسية.

ولا تقتصر أهمية البنية في النظام السياسي على مجرد ربط الأجزاء أو المؤسسات والوحدات الفرعية بحيث تجعل عمل هذه الأجزاء متكاملا، بل يفترض من خلال البنية وجود ترابط وانسجام بين اجزاء الكل لدرجة تجعل وجود كل جزء مرتبطا بوجود جميع الأجزاء الأخرى.

ولعل أهمية تناول مفهوم البنية في عملية تحليل النظم السياسية تتضح من كونه يساعد على تجاوز العلاقات القانونية التي توحي بها مفاهيم النظام من حيث الشكل أو الأطر المؤسسية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام.

---

(1) ــ لمزيد من المعلومات عن مفهوم البنية، أنظر:

صادق الأسود، **المرجع السابق الذكر**، ص 104.

لذا فإن معظم الدراسات المتخصصة في علم السياسة تذهب مذهبا بعيدا في تقدير الأهمية المنهجية لمفهوم البنية أو ما يسمى بمنهج التحليل البنيوي إلى حد اعتبار أن علم السياسة كله هو علم العلاقات بين الأبنية السلطوية، ومن ثم ينظر للنظام السياسي كله على أنه البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر.

4 ــ الوظيفة Function:

تنحصر وظيفة النظام السياسي بصورة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته، لذا فإن مسألة الوظيفة هي شيئ مرتبط قي الأساس بالهدف أو مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها، فالنظام السياسي شأنه شأن أي من النظم الاجتماعية الأخرى يهدف إلى تحقيق عدة أهداف سياسية معينة، سواء كانت تلك الأهداف تصب في خدمة المجتمع بشكل عام، أو كان بعضها يصب في الحفاظ على وحدة واستمرارية النظام نفسه على اعتبار أن مسألة الحفاظ على تماسك واستمرارية النظام تعد من ضمن أو من أهم الوظائف السياسية التي يضطلع بها أي نظام سياسي.

5 ــ التخصص:

يرتبط التخصص بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي، ففي طل نظام سياسي نجد مجموعة من المؤسسات المتعددة منوط بكل منها تقديم وظيفة معينة لتحقيق أهداف محددة غي إطار الأهداف الأساسية للنظام السياسي.

فمسألة التخصص ترتبط بعملية تحديد الأهداف الموكلة للمؤسسة السياسية وأسلوب تقديم تلك الأهداف سواء على المستوى العام للمؤسسة أو على المستوى الأقل داخل أفرع المؤسسة الواحدة.

ويلاحظ أن مسألة التخصص هي مسألة نسبية في كل النظم السياسية بغض النظر عن درجة تطور النظام أو الطبيعة السياسية التي يتسم بها، فبرغم أهمية التخصص إلا أن تلك المسألة هي شيئ صعب التحقق مهما بلغت درجة إحكام تنظيم تحديد الوظيفة

أو أسلوب تقديمها نظرا لتداخل وتشابك وحدات وأهداف ووظائف النظام السياسي مع بعضها البعض، ومن ثم يصعب تحقيق مسألة التخصص الوظيفي بشكل دقيق.

المبحث الثاني: عناصر تحليل النظام السياسي

أولا: الوحدات أو المكونات الجزئية

1 ــ المؤسسات Political Institutions:

قد ينظر إلى دراسة المؤسسات تحت تأثير النزعة الدستورية على أنها غاية تحليل النظم السياسية، فهذا الأمر قد يكون مجديا إذا كنا بصدد الاكتفاء بالوقوف على الطبيعة الهيكلية للنظام السياسي. إلا أن عملية بناء نموذج تحليلي لأي نظام سياسي قائم قد لا تكتمل إلا بالوقوف على طبيعة التفاعلات والعلاقات التبادلية بين تلك المؤسسات، وهو ما قد يتحقق من خلال النظر إلى النظام السياسي على أنه مجموعة من النظم الفرعية ينتج عن كل منها سلوكا محددا، وما المؤسسات إلا إطارا تنظيميا لتلك النظم الفرعية السلوكية.

لذا فالمؤسسة السياسية تشتمل على مجموعة من الخصائص تحدد طبيعتها كوحدة جزئية من النظام السياسي، هذه الخصائص تتمثل في:

أ ــ المؤسسة السياسية وحدة جزئية من النظام السياسي:

تعكس هذه الخاصية ذلك المفهوم الشامل الذي يمتد ليسع الوحدات الجزئية الرسمية الذي تركز عليه الدراسات القانونية والدستورية (المؤسسات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية)، فضلا عن مؤسسات سياسية أخرى لها إطار تنظيمي وتؤدي دورا سياسيا خارج الإطار الرسمي للسلطة التنفيذية والتشريعية. فالأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجماعات المصالح تعتبر كلها مؤسسات سياسية، فهي جزء من النظام السياسي برغم وجودها خارج الإطار الرسمي.

ب ــ المؤسسة إطار تنظيمي لوظيفة سياسية:

يتطابق هذا المفهوم التنظيمي للمؤسسة السياسية مع المفهوم القانوني والدستوري، والتي هي عبارة عن مجموع الخدمات والأنشطة التي يقدمها القائمون

عليها من خلال هيكلها الوظيفي بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك، سواء كان القائمون على أمر المؤسسة من الموظفين الرسميين، أو من غير الرسميين حما هو الحال في المؤسسات الحزبية وغيرها من التجمعات السياسية.

جـــ ــ المؤسسة السياسية نظام مقنن للسلوك السياسي:

يجب النظر إلى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك المتبع في عملية صنع القرار، فالطبيعة السلوكية للمؤسسة تقودنا إلى ضرورة الوقوف على عملية صنع القرار وطبيعة القرار المتخذ. فالمؤسسات السياسية في النظم السياسية التسلطية هي الجهة المحتكرة للسلطة والقابضة على زمام صناعة القرار دون توزيع المهام والأدوار توزيعا يعكس الاختصاص والحدود والمسئوليات الحقيقية، في حين أن المؤسسات في النظم الديمقرطية هي الجهة التي تأسست بطرق شرعية وخول لها الشعب السيد سلطة إدارة وتنظيم استخدام القوة وتسمى بمؤسسات صنع القرار.

2 ــ الأشخاص Politicians:

لما كان الفرد يعد محور الظاهرة السياسية فإن الحديث عن النظام السياسي يستوجب الوقوف عن طبيعة سلوك الأشخاص القائمون على إدارة وحدات ومؤسسات النظام، والمتمثلين في رجال السياسة الذين يقومون بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية صنع القرار السياسي.

وفي هذا السياق فإن أشخاص النظام لا تقتصر على من يشغلون مناصب إدارية داخل المؤسسات الرسمية، بل يمتد ليشمل رجال الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى الذين لهم دور في التأثير على النظام السياسي دون أن يشغلون وظائف رسمية. وبالتالي فهم بمثابة وحدات سلوكية من وحدات النظام السياسي.

ثانيا: الضوابط

عند تناول الضوابط والحدود القانونية التي تحكم عمل النظام السياسي لا يجب أن تقتصر نظرتنا إلى القانون العام للدولة أو دستورها كمجرد مجموعة أحكام، بل يجب أن ننظر إلى ما وراء تلك الأحكام لنحدد القوى والعمليات التي أسهمت في وضع هذا الدستور أو تلك التي تلعب دورا في تطبيقه أو تعديله، فعند تحليل النظام القانوني للنظام السياسي فإننا لا نعني مجرد دستور أو غيره من القوانين الخاصة، بل نعني بالفلسفة التنظيمية التي يقوم عليها المجتمع والتي تتجسد في تلك القواعد المنظمة لسلوك الجماعة.

لذا فإن الدستور ليس فقط مجموعة من القواعد القانونية المدونة في وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة، بل هو أيضا عملية صياغة قانونية لفكرة سياسية إستطاعت في صراعها مع الأفكار الأخرى أن تؤكد انتصارها بوصولها إلى السلطة وفرض اتجاهها وفلسفتها كقواعد وضوابط قانونية ملزمة.

من هنا، فإن الدساتير، حين تبني النظام القانوني لسلطة الدولة، تؤكد كذلك سيطرة القوة السياسية، كما ترسي الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية لهذه القوة. وفي ضوء ذلك يمكننا القول بفكرة الحياد السياسي للدساتير. والمقصود بذلك أن الدساتير تقوم بدور في تنظيم وظيفة الحكم، أيا كان النظام السياسي القائم، سواء أكان ديمقراطيا أو غير ديمقراطي. فكلما صعدت إلى السلطة قوة سياسية جديدة حملت معها فلسفة سياسية جديدة. ولا يكون الدستور في هذه الحالة إلا صياغة قانونية لها ولكل ما تقضي به في شأن نظام الحكم وسلطة الدولة وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة[45].

ثالثا: شبكة العلاقات

يشير مفهوم شبكة العلاقات إلى طبيعة التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وبين الأفراد داخل المجتمع، وكذلك التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسيوغيره من النظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي، والتأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وغيره

---

(1) ــ طعيمة الجرف، **نظرية الدولة**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1973، ص 409.

من النظم السياسية داخل الأبنية الاجتماعية الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، ثم التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وغيره من النظم الاجتماعية داخل الأبنية الاجتماعية الأخرى[46]. لذا فإن عملية تحليل النظم تتطلب دراسة مدى تأثر النظام السياسي بالنظم الاجتماعية الأخرى وقدرته على التأثير عليها.

رابعا: العمليات السياسية

يشير مصطلح العملية إلى مجموعة من التفاعلات المتتابعة التي تقوم بينها درجة من الرباط الحركي، ويفترض لهذا التفاعل المتتابع أن تكون العملية في حالة حركية دائمة وتحدث بانتظام[47].

والعملية بالمفهوم السلوكي للنظام السياسي هي عبارة عن مجموعة من التفاعلات السلوكية الوظيفية Functional Interactions التي تحدث داخل النظام السياسي بهدف التعامل مع ظواهر سياسية أو حاجات معينة. بمعنى آخر فإن العمليات هي تلك التفاعلات المرتبطة بعملية صنع القرار، ويمكن تقسيم تلك العمليات في إطارها المرحلي إلى نوعين:

الأولى: مرحلة ما قبل القرار حيث تأخذ العمليات صورة الضغوط والمطالب من قبل الأفراد والجماعات، والرفض أو الاستجابة من النظام.

الثانية: مرحلة ما بعد القرار وتأخذ فيها العمليات صورة التأييد أو المعارضة من قبل الأفراد والجماعات، ويقابلها التكيف أو إعادة الهيكلة من قبل النظام.

وبناء على مفهوم العمليات يمكن وصف النظام السياسي بأنه مجموعة العمليات أو التفاعلات السياسية الادارية السلوكية المتشابكة التي تحدث داخله، هذه التفاعلات

---

(1) ــ لمزيد من المعلومات عن شبكة العلاقات القائمة بين النظام السياسي وبيئته، أنظر على سبيل المثال:

ــ جمال سلامة علي، **النظام السياسي والنظام الاجتماعي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 122ــ126.

(2) ــ حسن صعب، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

ليست نتاج تصورات تجريدية وإنما هي تعبر عن المصالح التي تتنازع عليها الجماعات المختلفة داخل البناء الاجتماعي، وبناء على ذلك نجد أن تلك التفاعلات أو العمليات تتعدد وتتباين بتعدد وتباين المصالح والتناقضات. لذا فإننا لا يمكن فهم عمل النظام السياسي إلا من خلال فهم العمليات والتفاعلات للجماعات داخل أبنية النظام السياسي.

المبحث الثالث: المنهج المقارن ودراسة النظم السياسية

إن هدف هذه الدراسة، هو تقديم تمهيد للتحليل المقارن للأنظمة السياسية في دول العالم المختلفة في الوقت الحاضر، وهذا النوع من الدراسات لا يعتبر عملا جديدا لأن المقارنة كانت هدفا للكثير من دراسات العلوم السياسية وأدبها. وعلاوة على كون الدراسات المقارنة مطلبا للبحث العلمي الصحيح فإن هناك منافع أخرى يمكن أن تحقق من فهم النظام السياسي في الدول المختلفة. فتزايد تداخل وترابط الدول والأقاليم المختلفة، واعتمادها على بعضها يجعل فهم سلوك النظام السياسي أكثر أهمية من قبل.

إن المقارنة تشكل بوجه عام أحد أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية. فما المقصود بالمقارنة؟ وماهي وحداتها ومستوياتها؟ وما هي شروطها وأهدافها؟ وما هي مشكلاتها وسبل مواجهتها؟

أولا: ماهية المقارنة في دراسة النظم السياسية

لقد اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير أنها تكاد تنطلق جميعها من أدبيات " جون ستيوارت ميل "، الذي عرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين

أو أكثر "[48]. وقد مثل هذا التعريف محورا تدور حوله مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية. وفي ضوء دلالتها المستخدمة، حدد " ماكاون " خمسة تعاريف متباينة للمقارنة، وهي:

- أن المقارنة هي إحدى أشكال القياس.
- أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.
- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.
- أنها نمط معين من أنماط البحث.
- وأخيرا تفهم على أنها احدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها [49].

وقد جاءت في كتابات " جوزيف لابالومبارا "، أن عملية المقارنة تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها [50].

ثانيا: شروط المقارنة ومستوياتها

هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الإلتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التحليل، وتتمثل أهم هذه القواعد في ما يلي:

1- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.
2- التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها، وضرورة اخضاعها في التحليل لنفسالمناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.
3- مراعاة أن لا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشمتل على أوجه ونقاط للاختلاف وأخرى للتماثل

---

(1) ــ نصر محمد عارف، **إبستيمولوجية السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 94.

(2) ــ ثامر كامل محمد الخزرجي، **المجع السابق الذكر**، ص 73.

(1) ــ **نفس المرجع السابق**، ص 73.

والاتفاق، أي أنه لابد من وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر. ويرتبط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

وبناءا على هذه الشروط، وانطلاقا من التعريفات السابقة للدراسة المقارنة يمكن التمييز بين مستويين للمقارنة، وهما:

1ـــ المقارنة الخارجية: وتسمى أيضا بالمقارنة عبر المكان، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعينة نظاما، أو عنصرا، أو ظاهرة، أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى، كأن تقارن مسألة التنمية السياسية أو الانتخابات أو العنف السياسي أو المعارضة السياسية بين بلدين عربيين أو أكثر.

2ـــ المقارنة الداخلية: وتتم بصرف النظر عن وحدتها، داخل نفس النظام السياسي على أساس زمني، كأن يبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية 1989 وبعدها أو في عهدي الرئيس " الشاذلي بن جديد " والرئيس " عبد العزيز بوتفليقة "... وقد تتم هذه المقارنة أيضا في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي، أي حسب موضوعات وقضايا معينة، وقد تأخذ هذه المقارنة أحد شكلين:

أـــ مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة، كأن تقارن بين مواقف القيادة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري إزاء قضية داخلية كمشاركة المرأة، أو سياسة الاستثمار، أو خارجية كقضية الصحراء الغربية، أو الموقف من السياسة الأمريكية في الحوض المتوسطي.

ب ـــ مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة، كأن تقارن مواقف القيادة السياسية العراقية من الأكراد والشيعة والتركمان كتعبير عن مشكلة التكامل، أو أن تقارن بين مواقف النظام التركي من الأكراد والعلويين كتعبير عن نفس المشكلة.

ثالثا: مشاكل المقارنة

يرى " فيريل هيدي " أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة [51]. إنطلاقا من هذه المقولة يتبين لنا أن الباحث في مجال التحليل المقارن للنظم السياسية يواجه عدة مشكلات منها ما يلي:

1ـــ أن الدراسات المقارنة قد مرت بثورة جذرية نتج عنها تطورات على جبهتين: الأولى هي الزيادة الهائلة في المواضيع التي تغطيها هذه الدراسات، والثانية هي التغيير الشامل في اتجاه هذه الدراسات، وحدث ذلك خلال العقود الخمسة الأخيرة. وهذا ما يحتاج إلى تقديم تفسيرات لما يجري على المسرح العالمي الأمر الذي يتضمن زيادة في العدد والتنوع، فهيئة الأمم المتحدة تضم الآن أكثر من 150 دولة، بالإضافة إلى عدد آخر من الدول التي ما تزال تنتظر دورها للإنضمام محرومة من العضوية، والحقيقة أن المشاكل الناتجة في مثل هذه الدراسات لا تأتي بسبب العدد، ولكن بسبب التنوع والاختلاف بين الدول، منحيث المساحة، وعدد السكان، ودرجة الاستقرار، والاتجاه الايديولوجي والثقافي، ومستوى التنمية الاقتصادية، والخلفية التاريخية، وطبيعة المؤسسات الحكومية، وغيرها من العوامل، كل هذا يتطلب من الباحث في الدراسات السياسية المقارنة جهدا كبيرا حتى يبلور إطارا لائقا للمقارنة قائما على مستوى هذا التعقيد العلمي.

2ـــ مشكلات تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية، سواء عن طريق إساءة التصنيف، وإيجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي، أو إساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف أو الإكثار من الأنماط، بدرجة تجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد [52].

---

(1) ـــ فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

(1) ـــ نصر محمد عارف، المرجع السابق الذكر، ص 104.

3ـــ إن إحدى المشكلات الرئيسية في التصنيف هي أن تطور التنميطات تفشل في إدراك حقيقة أن أشكال الحكم تتغير. وعلى هذا يجب على كل قائم بالتصنيف والمقارنة أن يقيم تصنيفه و مقارنته على أساس مرن غير صارم يأخذ في اعتباره التغيرات التي يحدث.

4ـــ التحيز والإنغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة الإنسانسة، والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة، بل متناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها.

5ـــ مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، هل هي النظام السياسي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره؟ وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصلالعناصر أو المتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض و عن البيئة، حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية. ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطاتها بالبيئة.

6ـــ مشكلة اختيار المناهج، والمبدأ الأساسي في هذا الخصوص يتمثل في ضرورة إدراك الباحث لحقيقة أن اختيار مناهج معينة يتوقف بالأساس على طبيعة الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة.

الفصل الثاني

تنمية النظم السياسية

نتيجة تعاظم الإهتمام بقضايا التخلف والتنمية بشكل عام، ونتيجة لتراكم وتنوع وتعقد مشكلات الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية المعاصرة. أخذ البحث في مجال تنمية النظم السياسية يزداد أهمية، ويتطرق إلى ميادين جديدة، ويولي إهتمامه بأنماط متنوعة من الظواهر والقضايا التي لم تكن محل إهتمام كبير من قبل.

لذا فإن قضايا ومشكلات التخلف السياسي في المجتمعات النامية تعد من بين الموضوعات التي حظيت بإهتمام الدارسين لعلوم المجتمع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغيير السياسي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية السياسية إلى حيز الوجود كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية [53].

إن الباحث لقضية التنمية السياسية يواجه كثيرا من الصعوبات عند تحديد جوانبها المعرفية النظرية[54]، وهذا راجع- حسب حدود علم الباحث- إلى عدة اعتبارات أهمها:

([53]) ــ **إن إتّساع دوائر البحث في مجال دراسة التنمية السياسية، عرفت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وَهي فترة ظهور الحركات التحررية الوطنية وتخلص معظم البلدان المستعمرة من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الإستقلال السياسي. فقيام دولة فتية مستقلة يسودها التخلف السياسي والإقتصادي و الإجتماعي طرح بشكل مُلح قضية التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حتّى أصبحت هذه القضية أهم قضية تقف أمام تطوّر البلدان المتخلّفة بعد الإستقلال السياسي.**

([54]) ــ إن كانت هناك محاولات للتفرقة بين النظرية والمنهج على اعتبار أنهما من أهم المفاهيم في البحث العلمي، كثيرا ما يختلطان، فتم اعتبار أن النظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة، والمنهج هو الإجراء أو العملية التي تتضمن تقنيات وأدوات تستخدم في فحص واختبار وتقويم النظرية، وأن المنهجية تتكون من المناهج والإجراءات ومفاهيم العمل وقواعده التي تستخدم في بناء واختبار النظرية.

راجع في ذلك:

ــ عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990، ص49.

ـــ أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، وظاهرة التنمية السياسية خاصة ظواهر حركية، متعددة المتغيرات. ومن ثم فالنظريات والمداخل الدالة عليها اتسمت بالعمومية والتعقيد و تعدد الأبعاد.

ـــ كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة.

ـــ إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة، بل أنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها.

ـــ كما أن هذه النظريات ومناهج الطرح تتخذ تحاليلها معاني مختلفة مـــن حقبـــة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

على هذا الأساس، وإنطلاقا من الثورة المعرفية التي عرفها حقل علم السياسة عامة، ودراسات نظريات التنمية السياسية خاصة. زاد إصرار العلماء على ضرورة تدقيق ضبط المفاهيم، وتزايد إهتمامهم بالنظرية، حيث أشار"ديفيد إستون"[55] « David Easton » في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الميدانية (الإمبريقية) إلى أن النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث. ومن هنا بدأ الباحثون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، وإنما أيضا على النظم غير الغربية، بحيث تكون عامة وشاملة، وقادرة على التنبؤ الدقيق، وفي نفس الوقت ميدانية، وليست معيارية مثالية.

وحتى يتم تدليل الصعوبات، فإن على الباحث أن يعتمد في دراسته لظاهرة التنمية السياسية على أكثر من منهج، وعلى أكثر من علم واحد من هذه العلوم

([55]) ـــ أستاذ العلوم السياسية غير المتفرغ بجامعتي شيكاغو وكاليفورنيا، والرئيس السابق للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، ولد عام 1917 ولا يزال حيا.

الاجتماعية[56]. وبالتالي يعدد في مداخل دراسة التنمية السياسية وينوع بقدر تنوع وتعدد ظواهرها.

ولذلك سأحاول في هذا الفصل تناول مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تبنتها مختلف نظريات التنمية السياسية، إضافة إلى دراسة أهم المداخل المنهجية بالنقد والتحليل. وبناءا على تحليل هذه المداخل وتبيان قصورها في وضع نموذج تنموي يناسب المجتمعات المتخلفة ويتماشى وبيئاتها وثقافتها وتاريخها، كما أحاول في هذه الدراسة وضع مدخل بديل وأصيل وملائم يستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور، ومن تحيزات وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المتخلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية.

وبالتالي فإن التطرق لهذا الإطار الفكري و النظري للتنمية السياسية وتحديد أصولها ومبادئها، يجعلنا نتوصل إلى وضع قاعدة نظرية متينة قد تكون المنطلق الأساسي في البحث والدراسة لواقع العمل التنموي السياسي، خاصة وأن المفاهيم والنظريات أصبحت غير محايدة، وبالتالي لها خلفياتها الفكرية والحضارية.

المبحث الأول: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية و المفاهيم الأخرى

تعد شبكة المفاهيم جزء من المنهج وأداة له، تستنبط مقولاته، وتعكس مضامينه. فالمفهوم يحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيرا إطاره اللفظي، فهو لا يعد كلمة بسيطة وإنما هو معلومة لها أهميتها وموقعها من البيئة المعرفية. لذا تحظى المفاهيم بأهمية

([56]) ــ وهذا يرجع لإعتبار أن أواسط الخمسينيات من القرن الماضي عرفت ثورة في حقل علم السياسة (الثورة السلوكية، وما بعد السلوكية) إستهدفت جعل بؤرة تركيز الحقل أكثر كونية، وأكثر ميلا لأن يكون علم السياسة حقلا بينيا، أي ما بين الحقول الاجتماعية الأخرى في مداخله، وأكثر علمية في منهجه وهدفه، هذه الثورة كانت جزءا من جهود لتطبيق مناهج ومعايير العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الظواهر السياسية بوجه عام، ومن ثم تضمنت الدراسة العلمية لعلم السياسة تحولا في البؤرة من الوصف لذاته إلى الوصف بغرض التفسير، كذلك تم التحول في تحديد إشكالات البحث.

قصوى لدى الخبراء، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها.

وتأسيسا على ذلك سوف نتناول المفاهيم الأساسية التي طرحتها مداخل التنمية السياسية في سياق التناول النقدي لهذه المداخل والنظريات، حيث يعد المفهوم محور النظرية وأداتها في التعبير والتغيير، ومن ثم فإن التناول النقدي لهذه المفاهيم يعد نقضا لأسس هذه النظريات. وقبل التعرض لهذه المفاهيم لزاما علينا أن نطرح مجموعة من الملاحظات حول هذه الشبكة المفهومية عامة، والتي تتلخص في النقاط التالية:

أ/ ــ قد نجد عدة مفاهيم تستخدم في دراسة ظاهرة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الثقافية والفكرية، وهذا يعود ــ حسب رأيي المتواضع ــ إلى غياب تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، الأمر الذي انعكس سلبا على التصور النظري الموحد.

لعل السبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة رئيسية لخصها الأستاذ الدكتور "**برهان غليون**" فيما يلي:

ــ نقل المفاهيم عن ثقافات سياسية أخرى مع اختصار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها إلى معاني تستجيب الضرورة الطارئة لاستخدامها.

ــ التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

ــ السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي يرتبط ارتباطا كبيرا بالمجال السياسي والعقيدي والعلمي[57].

(1) ــ برهان غليون، " بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية "، **مجلة نقد**، الجزائر، عدد7، 1994، ص 6.

ب/ ــ إن هذه المفاهيم ليست عالمية، وإنما هي وليدة خبرة حضـــارية معينة تستبطن منظومتها، وتختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، وتنبثق أساسا من الرؤية الخاصة للعقل الغربي الأوربي. فمفاهيم مثل التقدم، والتحديث، والرقي، والتأخر، لم تأت من دراية بحركة التاريخ الإنساني، أو من قواعد عامة مضطردة تصلح للتطبيق على جميع الظروف، بقدر ما جاءت من رؤية غربية أوربية للتاريخ، وحركة المجتمعات قياسا على ما وصلت إليه المجتمعات الغربية الأوربية في عصرنا الحالي. فهذه المفاهيم تعكس تماما الواقع الغربي الأوربي، بما يسوده من قيم ومؤسسات وعلاقات تبعية وتسلط وإستغلال [58].

جـــ/ ــ إن المفاهيم التي تطرحها مداخل التنمية السياسية تفقد عنصر التكامـــل المفهومي وإن ادعت الوصول إليه، وعدم استنادها إلى معيار مستقل. وقد انعكس هذا التفسخ في المفاهيم على الظواهر محل الدراسة، وعلى البدائل النظرية المطروحة في إطار هذه المداخل النظرية، بحيث لا نكاد نجد رابطا نظريا بين هذه المفاهيم المطروحة علـــى ساحة الدراسة التنموية، مثل التقدم، والتطور، والتحديث، والتغريب، وتجاوز الفجوة، وتحقيق الرفاهية، سوى أنها تتجه صوب هدف واحد من مواقع متشرذمة متداخلة [59].

د/ – التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه، فهذه المفاهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع العالم غير الغربي، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تمامـــا لموضوعها. ومن هنا فإن الإشكال الذي يطرح: هل يمكن لمثل هذه المفاهيم التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة، مختلفة في ظروفها التاريخية والاجتماعية عما عليه الواقع في المجتمعات غير الغربية أن تسهم في تفسير الواقع المتغير لهذا العالم ؟

إنطلاقا من ذلك، فإن الإجتهادات الغربية في دراسة التنمية السياسية تقدم مفاهيم عدة للتعبير عن جوهر ظاهرة التنمية، من بين هذه المفاهيم، مفهوم

([58])ــ محسن عبد الحميد، **المنهجية الإسلامية والتغيير الحضاري**، الدوحة: كتاب الأمة، 1404، ص 114.

([59])ــ نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص 228.

التحديث السياسي Political Modernization ، **ومفهوم التغيير السياسي** Political Change،**والإصلاح السياسي**Political Reform ، **والتحول السياسي** Political Transformation**ومفهوم التطور السياسي** Political Evolution، **ومفهوم التغريب** Westernization.

و للتمييز بين هذه المفاهيم يرى بعض الباحثين أن مصطلح النمو، والتغير، والتطور، هي كلمات مشتقة من التنمية، والتغيير، والتطوير... إلا أن الفرق بينهما يكمن في معيار التلقائية واللاإرادية من جهة، ومعيار المنطقية والعقلانية من جهة أخرى. فالمفاهيم اللاإرادية كالنمو، والتطور، والتغير قد تتضمن معنى التحول دون أن تحدد هل هو تحول إيجابي أو سلبي؟ عقلاني أو عشوائي؟ بعكس المفاهيم الإرادية كالتنمية، والتطوير، والتحديث.. التي تنطلق من مفهوم التحول الإيجابي والمنطقي [60].

وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم وتلاحقها الزمني في الظهور إلا أنها لا تمثل منظومة متكاملة أو نسقا واحدا، وإنما نجدها غالبا بديلة، أو مرادفة، أو مكملة بعضها البعض، ومن ذلك فإن ترتيبها في هذا السياق لن يكون ترتيب أفضلية أو ترتيب علاقة، بقدر ما يكون ترتيبا تقتضيه ظروف البحث ولزومية تناول كل منها على حدة، هذا مع التأكيد على أن هناك مفاهيم محورية في البناء المعرفي الإسلامي كمفهوم الإستخلاف الذي سأتناوله في مستوى آخر.

ـــ مفهوم التحديث السياسي:

إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات، لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة والزمن. فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى

([60])ـــ **عبد المعطي عساف، " آراء في التطور الاداري"**، المجلة العربية للإدارة، **الأردن، العدد الثالث، المجلد الرابع، أكتوبر 1980، ص 84-85.**

دول أوربية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني والإتجاه نحو الإنجاز .

ومن خلال هذه الطروحات يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

ـــ عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليد إلى الحديث.

ـــ عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع، والتحضر، والحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم، واتساع المشاركة الشعبية.

ـــ التحديث عملية نسقية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.

ـــ التحديث عملية عامة Global، أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين، وإنما تشهدها معظم الدول.

ـــ التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة، أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث، وبالتالي فهي عملية تدرجية تتم على مراحل.

ـــ التحديث عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة [61].

وأيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث، فإن في جوهرها عملية معقدة ومتعددة الجوانب. لذا فإن عند استخدام مصطلح التحديث تظهر عدة صعوبات، بحيث يصعب ترجمته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها. ولذا فإن إعطاء تعريف للتحديث يعتمد على وجهة نظر تعني اكتساب الطابع الغربي.

([61]) ـــ صلاح سالم زرنوقة، " مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية "، في: **مصطفى كامل السيد، و آخرون**، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، **القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2003، ص 26.**

ومن هذه الزاوية يبرر الأستاذ "جوزيف لابالومبارا "موقفه، مقترحا إيقاف استعمال هذا المفهوم، وذلك لأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

أ ــ الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظـــام الاقتصادي أو الاجتماعـــي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة.

ب ــ أن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الأنجلو– أمريكي للتحديث.

جـــ ــ أن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية و ذات بعد واحد في التطور السياسي[62].

من جهة أخرى، فإن بعض الباحثين يعرفون التحديث السياسي من خلال المقارنة الثنائية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث[63]. فقد قدموا دراسات عبروا فيها عن المجتمعات التقليدية باصطلاح الزراعية، وعن التحديث باصطلاح الصناعية، وقدموا خصائص كل نمط. فإذا كان المجتمع التقليدي يتسم بسيطرة الأنماط المنتشرة والخصوصية والشخصية وسيادة نظام تدرجي تمييزي، مع سيطرة جماعات محلية. فإن المجتمع الحديث يتسم بسمات أساسية كسيطرة قواعد السلوك العمومية القائمة على العقلانية، وجود درجة عالية من الحراك الاجتماعي، وسيادة نظام طبقي قائم على المساواة ومؤسس على أنماط عامة للأداء المهني، وشيوع المؤسسات التشاركية التساهمية المبنية على اعتبارات غير شخصية.

وقد نبعت من هذا التقسيم بين النظام السياسي الحديث والنظام السياسي التقليدي، عدة محاولات كانت أبرزها تحليلات "روستو" « Rustow D.A » حيث عدد

([62])ــ عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ج 1، القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2006، ص 43.

([63]) ــ إذ يعكسوا دارسوا السياسة بذلك التقليد الذي ساد علم الإجتماع وعلم الإنسان فيما قبل ستينيات القرن العشرين ومازال هذا الاقتراب متداول بين أوساط علماء السياسة حتى اليوم، خاصة في الكتابات الأنجلو–أمريكية.

مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الحديث والتي يفتقر إليها النظام السياسي التقليدي:

ـــ أبنية حكومية عالية التخصص ومحددة الوظائف.
ـــ درجة عالية من الاندماج داخل البنية الحكومية.
ـــ شيوع الإجراءات العلمانية والرشيدة في صنع القرار.
ـــ القرارات الإدارية والسياسية كبيرة الحجم وواسعة النطاق وعالية الفعالية.
ـــ إهتمام وانخراط كبير في النظام السياسي.
ـــ شيوع وفعالية الإحساس بالانتماء للتاريخ والأرض والدولة القومية.
ـــ تخصيص الأدوار السياسية على أساس معايير الإنجاز أكثر من المعايير الشخصية.
ـــ أساليب تنظيمية وقضائية قائمة على نظام قانوني علماني وغير شخصي.

وفي هذا الشأن حدد أيضا " لوسيان باي" " Lucien Pye " أهم عناصر التحديث السياسي في الآتي :

ـــ الإتجاهات العامة نحو المساواة في العملية السياسية والتنافس لتولي المناصب.
ـــ قدرة النظام السياسي على صياغة السياسات وتنفيذها.
ـــ التمايز والتخصص في العمليات السياسية من خلال التوسع والتكامل.
ـــ العلمانية، وفصل الدين عن السياسة من حيث الأهداف والتأثير[64].

أيضا هناك إتفاق على أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها، و قد حدد "جبرائيل ألموند" " Gabriel Almond " هذه الأزمات في: أزمة بناء الأمة و تظهر في سياق الإنتقال من الريف إلى المدينة، و الإنتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة، وأزمة بناء الدولة

([64])ـــ دود س.هـــ.، التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، **1987**،ص **18**.

تبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة، حيث تتعرض الدولة الجديدة لتهديدات داخلية و خارجية، ثم أزمة المشاركة السياسية، أزمة التوزيع، وأزمة البناء الإقتصادي. وحصرها الأستاذ "لوسيان باي" "Lucien Pye" في ست أزمات، هي: أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، و أزمة المشاركة، و أزمة التغلغل [65].

وتجمع أغلب هذه الطروحات على أن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع في مرحلته الإنتقالية، ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والتحديث عن طريق القضاء عليها والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية، ويكون واضح الهوية متكامل داخليا، ويستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع، ويحقق التوزيع العادل، وتتم الممارسة السياسية فيه على أساس المشاركة الجماهيرية السليمة. وحيث أن تجاوز هذه الأزمات يعد مؤشرا على تحقيق التنمية، فإن المجتمع المتقدم أو الحديث خال ــ بالضرورة ــ من هذه الأزمات.

من كل ما سبق، يمكن القول أن التحديث بهذا المفهوم يعني تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية باعتبارها معيار التحديث، إذ تعد عملية التحديث كما يقول الأستاذ " أنور عبد المالك " عملية تقليد الغرب من دون بناء القوة الإبداعية، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية تنمية استراتيجية [66].

و الغرض الأساسي وراء هذا الفهم للتحديث هو الإبقاء على الدول النامية متخلفة إلى الأبد، فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط هذه العملية بما تمنحه إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها. فالحداثة كبنية ثقافية وموضوعية ارتبطت بأوضاع تاريخية معينة شهدها العالم الغربي، ومن ثم فإن عزل الحداثة، ونقلها بعيدا عن تربتها الغربية لن يتم أو يستقر دون

([65]) ــ لمزيد من المعلومات عن أزمات التنمية السياسية، أنظر:

ــ ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع السابق الذكر**، ص 148.

([66]) ــ أنور عبد المالك، " تنمية أم نهضة حضارية "، في: **دراسات في التنمية و التكامل الإقتصادي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1983، ص 32.

وسيط إيديولوجي فكروي، يقوم على النفي والإثبات، نفي ثقافة الذات وإحلالها بثقافة الغير [67].

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه منتقد من عدة جوانب، باعتبار أنه لا يحدد جدوى ومعنى والعلاقة بين مفهومي التقليدية والحداثة، ومثقل بالأبعاد الثقافية والفكروية، إضافة إلى الغموض الذي يكتنف مفهوم التحديث نفسه. على الرغم من كل ذلك فإن دراسة مفهوم التحديث قد أفاد الدارسين من جانبين:

– الأول، توضيح علاقة بعض المتغيرات غير السياسية بمتغيرات ذات طبيعية سياسية.

– والثاني، أنه وضح علامات توجيهية للبحث في مسألة التنمية السياسية.

ـــ مفهوم التغير السياسي:

يعتبر مصطلح التغيرالسياسي [68] **مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده الأستاذ"** فيريل هيدي" «Ferel Heady » **أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية**

([67]) ـــ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، **المرجع السابق الذكر**، ص 240-241.

([68]) ـــ حظي مفهوم التغير بدراسات مستفيضة، وأقامت نظريات وتصورات فلسفية حوله، وقد قال الفيلسوف الاغريقي قديما " هيراقليدس" « Heraclitus » (540-475 ق م) أن التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم. وقد درس مفهوم التغير باهتمام بالغ عند العديد من العلماء والباحثين، أمثال: عبد الرحمان بن خلدون (1332م-1406م)، في كتابه "المقدمة" عندما تناول أعمار الدولة، وظهور نظريات التطور خلال منتصف القرن التاسع عشر، ويتمثل ذلك في نظرية "أوجست كانت" (1798-1857)، "قانون الحالات الثلاث"، ونظرية "هربرت سبنسر" (1820-1903)، و"دارندورف" (1842-1906)، و"كارل ماركس" (1818-1883).

راجع في ذلك على سبيل المثال:

ـــ حسن حنفي، **مقدمة في علم الإستغراب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، ص280-294.

- Raymond Aron, **Les étapes de la Pensée Sociologique**, Paris : Gallimard, 1967, p320-670.

السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجـــاه الذي تأخذه التحولات

السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح" [69].

من هذا يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع، هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير، أو يؤثر على العملية والبنية معا. ويكون التغير كميا متى اقتصر على التغير في حجم النواتج، أما التغير النوعي فيتطلب تغيرا في البنية والعملية، أي أن تغير البنية وتغير العملية تغيران نوعيان، ويكون التغير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبا متى خفض في ذلك المستوى.

والتغير سواء في البنية أو العملية، وسواء تغيرا نوعيا أو كميا يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية. ويمكن تحديد صيغ التغير السياسي في صيغتان أساسيتان؛ التغير الجدري، والتغير الإصلاحي. ولو أن أحيانا التغير الإصلاحي الهادف يرمي إلى ذلك.

فالتغير الجدري، هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كمي وإلى تغير نوعي في آن واحد. كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

أما التغير الإصلاحي يختلف عن التغير الجدري، لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغير كمي أو نوعي.

ومن الملامح الأساسية للتغير الإصلاحي: عملية التغير تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها، أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار. كذلك أن التغير الإصلاحي

([69])ـــ فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 82.

يؤكد على التغير الكمي أكثر من تأكيده على التغير النوعي، إذ أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده. و من هذا التعريف للتغير السياسي يمكن إبراز الحقائق التالية:

أ) ــ أن مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، ومن ثم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، إنه يؤثر في ويتأثر بالبيئة الإجتماعية والإقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي و البيئة المحيطة به.

ب) ــ أن التغير السياسي دائما نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة، و يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء أكانت داخلية أم خارجية، و على مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف بإختلاف المجتمعات، بل وتختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظرا لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير وطبيعته ومستوى تقدمه. فضلا عن ذلك فإن التغير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، وقد يكون تدريجيا كما قد يكون فجائيا، وقد يكون عفويا تلقائيا كما قد يكون مخططا، و قد يكون محدودا كما قد يكون شاملا، وقد تكون وسائله و أدواته ذات طبيعة سلمية كما قد تكون ذات طبيعة ثورية، ومن ثم فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد و جوانب من حيث معدله ونطاقه وإتجاهاته ومجاله ومسبباته و آثاره.

جـ) ــ كما أن للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، فله أيضا نتائجه وأثاره على الهيكل الإجتماعي برمته.فالتغير السياسي يطرح آثارا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعا لشدة التغير وسرعته ومدى حدته و عمقه، ولا شك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغير.

ـــ مفهوم الإصلاح السياسي:

إن المدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويـــم والتحسيـــن للأوضاع الراهنة و تطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له [70].

و عليه، فالمفهوم الشمولي للإصلاح عامة والإصلاح الإداري خاصة يعبر عن عمليات التغيير الكلية في النظام الإداري سواء من النواحي المادية أو الوظيفية أو السلوكية ضمن البناء الشامل للمجتمع، وبالتالي فهو وحدة متكاملة ولا يمكن النظر إليها أو معالجتها جزئيا. وهذا المبدأ لا يقبل التدرجية أو عملية الترميم الجزئية. و لدا يرى أصحاب الاختصاص أن عملية الإصلاح الشامل لابد وأن تكون مصحوبة بإحداث التطوير والنمو الكلي في المجتمع حسب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومن هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور "حسن أبشر الطيب" **بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه** [71].

([70]) ـــ **يستند هذا المفهوم على أن الإصلاح لغة يعني تقويم الشيء وإصلاحه، لذا فلا بد من أن يضم إليه الخبرات الماضية وتقويم وضعه الحالي مع التركيز على الرؤية المستقبلية لقدرته ومحاولة تغيير لمجاراة ذلك.**

راجع في ذلك:

ـــ ياسر العدوان، " نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي"، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، **الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي**، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406هـ، ص 785.

([71]) ـــ حسن أبشرالطيب، " الإصلاح الإداري في الوطن العربي: بين الأصالة والمعاصرة "، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، **المرجع السابق الذكر**، ص808.

ـــ مصطلح التحول:

إن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائما إلى الحسن، فقد يكون التحول تغيرا نكوصيا، إذ يؤدي إلى تخلف شديد. ومن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار الطويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية، أو نتيجة بعض الكوارث الطبيعية.

كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع. ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغير شديد الوطأة، كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية يصعب مواجهتها في حينها. وقد مرالمجتمع الإنساني بعدد من التحولات الاجتماعية الكبرى في العصر الحديث، تركت بصماتها عليه ولازالت بالرغم مما حققته من نتائج إيجابية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، هذا ما جعل الباحثيـــن يجتهدون في دراسة التحول والبحث عن العوامل الأساسية التي وقفت وراء هذه الظاهرة[72] ولعل أهم النظريات في ذلك نظرية التحولات الاجتماعية [73].

ـــ مصطلح التطور السياسي:

فقد يختلط مصطلح التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير، والنمو والتنمية، ليعبر عن مفهوم واحد ذا مضمون واحد. فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية

([72]) ـــ أهمها: الثورة الثقافية، والعامل السكاني، والحركة العمالية، وتغير بناء الأسرة، ومركز المرأة، ونمو الطبقة الوسطى، وتطور الحركة الديمقراطية، واستفحال ظاهرة العولمة، وما ترتب عنها من تغيرات شديدة الوطأة خاصة على العالم العربي والإسلامي.

([73]) ـــ لمزيد من المعلومات عن نظرية التحولات الإجتماعية، أنظر:

ـــ عمار بوحوش، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،ص101 ـــ 104.

الداروينية[74] بصورة خاصة، غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية، خاصة علم السياسة أعطى له دلالات عدة، نظرا لتعدد مناحي توظيفه. بحيث أصبح هذا الاصطلاح على حد تعبير الأستاذ " حامد ربيع " موضع غموض، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولهما : ما درج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني .

وثانيهما: ما وقع فيه الفقه الحركي من خلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور. فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع ، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام.وهذا يذكرنا بنظرية الدساتير لأفلاطون، ونظرية الدولة لابن خلدون، وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكوّن الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي أو الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة [75].

ـــ مصطلح التغريب:

يعد مفهوم التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطوير المجتمعات الأوربية الشرقية، وإلحاقها بالنمط الصناعي لأوربا الغربيـــة، ويتسق هذا المفهوم في معانيه ودلالاته مع حقيقة مفاهيم التنمية والتحديث. حيث يعد الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي تحقيق النمط الحضاري الأوربي وسيادته على جميع دول العالم، لإنتاج صورة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوربي في هذه البلدان لأغراض وأهداف تخدم

([74]) ـــ نسبة إلى العالم البيولوجي الإنجليزي "داروين" (1809-1882)، الذي جاء بنظرية التطور في " أصل الأنواع " 1859 ثم في "أصل الإنسان" 1871.

([75])ـــ حامد ربيع، **نظرية التطور السياسي**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص2.

سياسات واضحة لديهم، ونسخ حضاراتهم المتميزة، وطمس ملامح المجتمعات الآسيوية والإفريقية المستعمرة، وتمويلها إلى هامش حضاري للمركز الأوربي، حيث يعد ذلك الضمان الأكيد لبقاء حالة التبعية لهذا المركز، بحيث تصبح هذه المجتمعات لا تفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير، قد يكون أكثر جدوى ونجاحا بصورة متكاملة [76].

إن معنى هذا المفهوم يتضمن تقليد الغير، والعلاج بالمثل « Homeopathic »،عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالضد « Allopathic » الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد، وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية، حيث النهي الجازم والقاطع عن التقليد لأي أحد غير رســـول الله صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى:

"اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء" [77].

فإذا كانت المداخل النظرية الغربية للتنمية السياسية تقدم مفاهيم كالتحديث السياسي، والتغير السياسي، والتحول السياسي، والتطور السياسي، والتغريب كمفاهيم إطارية تحدد مضمون وأبعاد العملية السياسية التي يجب أن تسلكها المجتمعات المتخلفة، للوصول إلى مستوى الرقي الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية، فإن الإسلام يقدم مفاهيم إطارية شاملة من بينها مفهوم الإستخلاف [78].

([76])ـــ محمد عمارة، " إشكالات التغيير الاجتماعي"، **الحوار**، النمسا، العدد الرابع، شتاء 1987، ص72.

([77]) ـــ سورة الأعراف، الآية: 3.

([78]) ـــ الإستخلاف يعني الخلافة نيابة عن الغير أو وكالة عنه، ومنها خليفة وجمعها خلائف، وهو الوكيل أو النائب، ومنها خليف، وجمعها خلفاء، وهو التالي أو اللاحق. وقد ورد اللفظ في القرآن الكريم بكل هذه المعاني، سواء بمعنى التتابع الزمني أو الوراثة أو الإحلال محل قوم آخرين في قوله تعالى:" أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أءله مع الله قليلا ما تذكرون (سورة النمل، الآية62، وقوله تعالى:"وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما أتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم" (سورة الأنعام، الآية 165).

إن الإستخلاف مفهوم يؤطر الحركة السياسية للفرد والمجتمع والأمة مستمد من المصدر المعرفي المستقل عن البشر، وهو الوحي، حيث يحدد هذا المصدر أسسه ومرتكزاته التي تعطي له أبعاده النظرية وضوابطه الحركية، بحيث لا يخضع للتحريف، وتكامل هذه الأبعاد أو الأسس يعطي للمفهوم ذاتيته ودلالاته الكاملة. وأهم الأسس التي يستند عليها مفهوم الإستخلاف وتحدد أبعاده ومضامينه:

1) ــ ملكية الله المطلقة للكون "قل اللهم مالك الملك" [79]، وكل مالك دونه ملكيته معارة له خاضعة لشروط المالك الأصلي وأوامره، فإذا تصرف فيها المستعير تصرفا مخالفا لشروط المالك وقع هذا التصرف باطلا [80]. وحيث أن الاستخلاف عام لكل البشر، فإنه لا يحصل الأفراد على حق الاستعمال والحيازة إلا مقابل عملهم.

2)ــ عبودية الإنسان المطلقة لله سبحانه وتعالى: ومعنى ذلك تحرير الإنسان من الخضوع لأي أمر أو منهج دون منهج الله وأوامره. ومن ثم فإن هذا المفهوم يعني لا توجد عبودية وخضوع الإنسان للإنسان.

3) ــ لزومية وجود منهج وضوابط لتحقيق الإستخلاف: يحدد فيها المستخلف قواعد وأسس وضوابط حركة المستخلف، وهذا المنهج والشرعة هما القرآن الكريم والسنة، حيث "الشرعة ما ورد في القرآن الكريم، والمناهج ما ورد في السنة" [81]، والقرآن والسنة هما دستور الاستخلاف."فما وقع من المستخلفين من أعمال وتصرفات وفق هذا الدستور فهي صحيحة. وما خالفه باطل موقوف. فإذا أنفذ قسرا وقوة فهو ظلم وإعتداء لا يقره الله ولا يقره المؤمنون بالله" [82].

([79]) ــ سورة آل عمران، الآية 26.

([80])ــ سيد قطب، **في ظلال القرآن**، القاهرة: دار الشروق، الطبعــة 16، 1983، ص 384.

([81])ــ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، في: نصر محمد عارف، **المرجع السابق الذكر**، ص 257.

([82]) ــ سيد قطب، **المرجع السابق الذكر**، ص 318- 319.

4) ــ وجود يوم للمحاسبة والمراجعة ثم الثواب والعقاب: حيث أن الأسس الثلاثة السابقة لن تكتمل فعاليتها إلا إذا كان هناك حساب على التصرف وجزاء مترتب عليه، إما ثوابا وإما عقابا، وهو ما يتمثل في العقيدة الإسلامية بالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار. ومن ثم فإن ترسيخ هذه العقيدة في الإنسان تجعل للفعل والتصرف غاية محددة، سواء بالحصول على الجنة أو الابتعاد عن النار. ودون هذه العقيدة يصبح الالتزام بالشرعة والمنهج دون ضابط أو مقصد أو غاية.

وانطلاقا من مفهوم الاستخلاف تتحدد النظرية الكلية الإسلامية، التي تعتبر أن النظام السياسي والإداري هو نظام فرعي محكوم بأسس وقواعد وأهداف النظام الإسلامي الكلي. فإذا تأملنا النظام الإسلامي الكلي على ضوء النظريات الحديثة، نجده يتكون من نظامين فرعيين:

أ ــ نظام فرعي عقائدي، وهو في حد ذاته نظام متكامل ومتناسق تتفق نتائجه مع مقدمته. ويتأسس على التوحيد– كما سبق الذكر– والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

ب ــ والنظام التطبيقي– الشريعي: الذي يحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف العامة للنظام، وبما يتفق مع الأسس التي يقررها النظام الفكري– العقائدي.

وبالتالي، فإن العلاقة بين النظام الفكري والنظام التطبيقي تمثل في أن النظام الفكري يعتبر قاعدة يبنى عليها النظام التطبيقي، فالعبادات التي فرضها الله على عباده من صلاة وزكاة وصوم يساعدهم على توثيق صلتهم بخالق النظم جميعا، كما تساعدهم على صيانة نظمهم الفكرية والتطبيقية من الانحراف. ويلتقي هذا التصور مع الحكمة من استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم لكلمة [بُني]" بني الإسلام على خمس..." فالإسلام إذن بناء فكري وتطبيقي أساسه عبادة الله عز وجل: " وما

خلقت الجن والانس إلا ليعبدون "[83]. من كل ذلك، نجد أن النظام الإسلامي أدخل بعدا اجتماعيا هاما ومؤثرا على السلوك السياسي والإداري داخل المجتمع وهو البعد الأخلاقي. فلا حضارة وتنمية في الإسلام بلا أخلاق، كما أنه لا يوجد مجتمع إسلامي بلا أخلاق.

إذن، إذا كانت طبيعة المفاهيم التي ارتكزت عليها المداخل النظرية للتنمية السياسية قد فرضت عليها النقص والقصور وافتقاد الشمول، فإن مجتمع الاستخلاف الذي يقوم على أسس وقواعد متناقضة لتلك التي تقوم عليها مداخل نظريات التنمية السياسية، يستند إلى معيار مستقل عن البشر، متجاوز لإطار الزمان والمكان، يحكمها ولا يحكم بها، يجعل غاياته تتصف بالشمول، لأنها غايات صادرة عن الله عز وجل، هو الذي يحددها، وليس العقل البشري المتلبس بالزمان والمكان[84]. فغاية الإنسان– طبقا للمفهوم الإسلامي– تشمل جميع أبعاد حياته، سواء على الامتداد الزماني أو على مستوى جوانبها المختلفة.

وتأسيسا على ما سبق فما هي طبيعة ظاهرة التنمية السياسية؟

إذا كانت التنمية السياسية تعد أحد جوانب التنمية المجتمعية التي تعتبر عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإن هناك مجموعة من المؤشرات و الملاحظات التي تتصل بهذه الطبيعة و التي يجب أخذها بعين الإعتبار، هذه المؤشرات تتمثل في:

أ ــ أنها عملية **Process** أو تطور، و لذلك تسمى " عملية التنمية " وليست مرحلة **Stage** أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أن النظر إلى الظاهرة التنموية كعملية لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

([83]) ــ سورة الأعراف، الآية: 129.

([84]) ــ **سيد قطب**، المرجع السابق الذكر، **ص 281**.

ب ــ أنها مفهوم حركي ــ وهذا يتبع كونها تطور ــ أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب الجسد السياسي، وهي في التحليل الأخير لا تعدو أن تكون تطويرا لقدرات معينة للنظام السياسي في إطار مثالية معينة، فهي تشير إلى التطورات المستمرة لهذا النظام لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

جـ ــ أنها مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم التنمية المجتمعية وبالتالي التنمية السياسية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية و الحضارية و نسق القيم السائدة، و ذلك أن عملية التنمية لا تتم في فراغ و لكنها تتحدد بالتاريخ الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب وتتشكل بمحدداته.

د ــ أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أوالشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، وهذا يتصل بنقد إفتراض التحيز القيمي، ويترتب عليه رفض القول بأن عملية التنمية حتمية، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب أن لا تبدأ بإفتراض أن عملية التنمية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل أن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا و خارجيا.

هـ ــ ويترتب على رفض حتمية عملية التنمية، التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال، في كل منها يختلف ما يهدف إليه النظام السياسي من التنمية السياسية. وقد تعددت الخبرات و النماذج بعدد المجتمعات / النظم السياسية التي سارت في هذا الطريق، ذلك أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها والتي تحددها خلفياتها الثقافية والحضارية والتاريخية، ولكن يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن هناك نماذج ثلاث حدية قد تتكاثر فيما بينها النماذج التوفيقية. هذه النماذج الثلاث الحدية هي: الخبرة الشيوعية ــ سوفياتية أو صينية ــ، والخبرة الديمقراطية الليبرالية، و الخبرة الإسلامية.

و ــ أنها مفهوم عالمي، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات/النظم السياسية بأشكال مختلفة. وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على إعتبارها "عملية"، فالمشاكل التي تدرسها مرتبطة بالدول النامية تعرفها أيضا الدول المتقدمة، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة أو بشكل مختلف، فالدولة البريطانية، على الرغم من أنها متقدمة اقتصاديا إلا أنها في مرحلة معينة من تاريخها كانت متخلفة سياسيا ومؤشرات ذلك وجود أزمة تكامل سياسي و التي كان يعاني منها النظام البريطاني.

هذا التوصيف لطبيعة عملية التنمية يفرض عدم قبول الحديث عن نمطين مختلفين من النظم السياسية: النمط المتخلف والنمط المتقدم، وذلك لإعتبارات عديدة منها:

1 ــ أن الواقع التاريخي المعاصر يشهد تباينات واختلافات في إطار كل من النمطين، فلا يوجد شكل واحد للنمط التقليدي أو المتخلف منها ولا للنمط الحديث أو المتقدم، وإنما توجد أنماط وأشكال مختلفة من كل منها، ولذلك يمكن القول بتعدد أنماط النظم السياسية المتخلفة والمتقدمة، وتعدد الظروف والمسالك التي تسلكها هذه المجتمعات، فالتنوع هو أساس الخبرة التاريخية المعاصرة، ولا يوجد ما يدفع للقول بأن عملية التنمية تقود بالضرورة إلى مزيد من التجانس في سمات العملية السياسية بين الدول.

2 ــ هناك إختلاف في درجة التقليدية أو التخلف والتقدم، الأمر الذي يصعب معه عمليا الجمع بين كل هذه البلدان في إطار نمطين إثنين فقط، كما أن هناك عدد من السمات والظواهر التي يشهدها كل من النمطين ــ وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ــ فالكل يسلم بأن كل المجتمعات المعاصرة هي خليط من العناصر التقليدية والحديثة، وأن الإختلاف بينهما هو في نسبة تواجد كل من العنصرين.

لهذه الإعتبارات، فإن من الأفضل رفض تلك الإزدواجية المتعسفة، و النظر إلى الظاهرة التنموية في إطار مستمر يمثل كل من طرفيه نمطا مثاليا ــ بالمفهوم الفيبري ــ وتتكاثر النظم السياسية إقترابا و إبتعادا من كل من الطرفين.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية في إطار الدراسات التنموية

إن الزخم الفكري التنموي يحفل بالعديد من الاجتهادات التي طرحها الباحثون والمختصون من أجل تحديد مفهوم دقيق لعملية التنمية السياسية. غير أنهم لم يقتربوا أكثر من معناه الحقيقي الموضوع. ويرجع ذلك ــ حسب علم الباحث ــ إلى جملة من الأسباب والعوامل، التي يمكن حصرها فيما يلي:

ــ نظرا لأن مفهوم التنمية السياسية حديث النشأة ــ من حيث المصطلح لا من حيث الوظيفة ــ فإنه لا زال يختلط ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم التي تقترن به، أو تقترب منه كمفهوم التحديث، والتغير، والتطور...الخ.

ــ كذلك مما زاد من اختلاف الباحثين حول إعطاء تعريف موحد للتنمية السياسية هو أن هذه التعاريف أسندت إلى رؤى ووجهات متباينة. فمنهم من ينظر للتنمية السياسية بنظرة وظيفية، ومنهم من يربطها بالبعد البيئي الحضاري، وهذا هو الرأي الموضوعي في رأيي المتواضع.

ــ أن أغلب التعاريف التي قدمت للتنمية السياسية كانت من قبل باحثي العالم الغربي، مما جعل هذه التعاريف مصبوغة بتوجهات قيمية، ومنحازة لإيديولوجيات معينة.

ــ زد على ذلك إغفال هذه التعاريف للحقائق والظواهر العامة من جراء نقص المعرفة بطبيعة التفاعل السياسي في العالم النامي، وما زاد في تعميق ذلك هو محاولة تهميش الاجتهادات العلمية العربية الإسلامية هنا وهناك.

وعليه، يمكن تناول هذه الإجتهادات من خلال دراسة و تحليل ما قدمه الباحثين و الدارسين من جهة، و من خلال تقديم تعريف الدراسة للمفهوم من جهة ثانية، و هو ما يمكن تتبعه في العناصر التالية:

أولا: التعريفات الأحادية البعد للتنمية السياسية

نجد عدة محاولات اجتهادية تنصب في هذا الاتجاه، من بين هذه المحاولات الاجتهادية، نجد بعضا منها تعرف التنمية السياسية بأربع طرق مختلفة مرتبطة بالعامل الجغرافي، واللغوي، والغائي، والوظيفي.

1/- التعريف الجغرافي للتنمية السياسية:

يربط هذا التعريف التنمية السياسية بتلك المجتمعات الحديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبهذا الشكل فالتنمية السياسية ليس لها محتوى أو خصائص محددة ما عدا أنها تتعلق بالدول الفقيرة أو بالأقل تصنيعا. أما بقية الدول كدول أوربا وأمريكا الشمالية حسب هذا التعريف فهي دول متقدمة لا تحتاج إلى تنمية سياسية[85].

2 /- التعريف اللغوي:

والذي يعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بالتحديث السياسي. والمشكلة التي تطرحها الدراسة التي تعتمد على هذا التعريف هي مسألة الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الحضري

([85]) ـــ إن العامل الجغرافي البيئي له أهمية في الحضارات الإنسانية كما يذهب إليه المفكر الإسلامي "جمال حمدان"، وللإشارة فهناك محور واشطن- موسكو (شمال- شمال)، ومحور طانجا- جاكرتا (جنوب- جنوب)، وبينهما محور شمال جنوب، وكلها تخضع للبعد الجغرافي السياسي.

الصناعي. لكن هذه المسألة تبقى قاصرة إذا لم تدرس مسألة السلطة وطبيعتها وممارستها داخل المجتمع.

3/- ومن الناحية الغائية:

تعني التنمية السياسية الإنتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة. ومن بين هذه الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياسية هي: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية، والاتجاه نحو البيروقراطية [86].

4/- أما من وجهة النظرة الوظيفية:

تعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعيالمعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار، والاستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية. وبمعنى آخر اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمعات الغربية الصناعية [87].

كذلك نجد وفي نفس السياق الاقتراب الذي صنفه "باكنهام" في مقالته "إقترابات لدراسة التنمية السياسية "، حيث يرى هذا الباحث أن قضية التنمية السياسية لها عدة اقترابـــات وذلك راجع إلى تعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث لهذه القضية، فمن بين هذه المقاربات:

1/- المقاربة القانونية:

([86]) ـــ يقصد بها بيروقراطية التنمية أي السلطة المكتبية، وهي نقيض البيروقراطية المنفصلة التي تترتب عليها البيروباثولوجيا أو الأمراض المكتبية والتعقيدية، ولكن حتى في الفكر الأنجلوسكسوني بدأ ينظر إلى المجتمع ما بعد التصنيع وتدعيم اللجان الموقف، أو الهيدروقراطيـــــــة (Ad-Hocracy) كما يذهب إليها الأستـــاذ " آلان توفلر "(A. Toffler) .

([87]) ـــ فيريل هيدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 63 .

الذي ينظر إلى تنمية السياسية من الوجهة القانونية الرسمية، كالحماية المتساوية في ظل القانون وحكمه، وفصل السلطات [88].

2/- المقاربة الاقتصادية:

وهو يشكل وجهة النظر التي ترى أن التنمية السياسية هي تلك التي تصبو إلى دعم الانسجام بين الطموحات والإشباعات الاقتصادية، وخدمة الحاجات المادية للشعب.

3/- المقاربة الإدارية:

ينظر إلى التنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون والانتظام بشكل فعال وكاف لأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

4/- مقاربة النظام الاجتماعي:

والذي يرى أن التنمية السياسية تقوم على أساس النظام الاجتماعي الذي يسهم المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وعلى كل المستويات، ويسهل تجاوز الانشقاقات الدينية والإقليمية والطائفية وغيرها.

5/- مقاربة الثقافة السياسية:

الذي ينظر إلى التنمية السياسية على أنها مجموعة الخصائص الاتجاهية والشخصية، التي تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول امتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية [89].

([88]) ــ والتي نادى بها " شارل دوسكوندا مونتسكيو" « Charles de Secoundat Montesquieu » (1686-1755م)، كدعامة لإقامة التوازن لتجنب هدر الحريات والسلطات المطلقة. على أن الفكر السياسي الإسلامي يؤمن بتوزيع السلطات وليس فصلها كما يذهب إليه الأستاذ "عبد الوهاب خلاف" (متوفي عام 1375هـ-1956م) في مؤلفه "السلطات الثلاث في الإسلام).

وإن كان كل اقتراب ينظر إلى قضية التنمية السياسية من وجهة نظر أحادية كل في مجال تخصصه واهتماماته، فإن هذه الاقترابات من جهة أخرى تجعل من التنمية السياسية كمتغير تابع، بحيث تركز على العوامل التي تؤثر أو تخلف الظروف والشروط المحددة لها. غير أننا يمكن القول أن بسبب تعقد قضية التنمية السياسية، نجد عدة دراسات تعتمد على أكثر من اقتراب وذلك حتى يمكن لها أن تقلب الظاهرة التنموية على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى معرفة أغوارها وأعماقها.

وفي نفس السياق المتعلق بالتعريفات الأحادية البعد للتنمية السياسية، فقد نجد أبلغ صورة لهذا الجهد تبرزهـــا المحاولة التي طرحهـــا

الأستاذ " لوسيان باي " « Lucien Pye » **في التعاريف العشر التي استقصاها حول مفهوم التنمية السياسية التي تتداولها اليوم الأوساط العلمية والتي يمكن تحديدها في الجدول التالي:**

تعريفات التنمية السياسية:

رقم	التعريف و القائلون به	تعليق " لوسيان باي " عليه

(89)ـــ عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص 69.

01	متطلب للتنمية الإقتصادية: " باران "، " باشنان "، " اليز"، " وارد "، هيرشمان.	يعطي للتنمية السياسية طابعا سلبيا، يجعل مشكلاتها تختلف تبعا لإختلاف المشكلات الإقتصادية، يقصر الإهتمام على التقدم المادي، تحدث التنمية الإقتصادية في نظم سياسية مختلفة.
02	سياسة المجتمعات الصناعية: "روستو".	ليست معيارا سياسيا مناسبا، يشوه الحقيقة في الدول النامية
03	التحديث السياسي الغربي: "ليبست " "جيمس كولمان " ،" كارل دوتيش".	لا يميز بين ما هو غربي و ما هو حديث.
04	بناء الدولة القومية ــ الأمة.	على الرغم من أنها ضرورية إلا أنها تعكس البعد التاريخي الغربي.
05	التنمية الإدارية و القانونية: " ماكس فيبر"، " هندرسن ".	وجهة نظر إستعمارية، يعطي تركيزا للمؤسسات الإدارية مما يفوق التنمية السياسية.
06	بناء الديمقراطية: "جوزيف لابالومبارا ".	وجهة نظر قيمية، فإصطلاح الديمقراطية إصطلاح يحمل قيمة، بينما التنمية متحررة من القيم.
07	الإستقرار و التغير المنظم : " فريد ريجز" ، " دوتيش ".	وجهة نظر الطبقة الوسطى . التناقض بين الإستمرار و التغير .يجعل التنمية حركة سلبية.
08	تعبئة المشاركة الجماهيرية: "جيرتز"، "هوسلتر"،" ايزنستادت ".	وجهة نظر جزئية ما لم يؤخذ النظام العام في الإعتبار.
09	تعبئة السلطان/ القوة: " كولمان"، "جبرائيل ألموند"،"تلكوت بارسونز".	يعني زيادة القدرة السياسية. هذا ينطبق على الدول الغربية وحدها.
10	أحد جوانب عملية التغير المجتمعي: " مليكان "، " بلاكمر"، " وينر".	أيده " لوسيان باي": ترتبط بالجوانب الأخرى.

وهذه التعاريف تتمثل فيما يلي:

1/- التنمية السياسية كمتطلب سياسي للنمو الاقتصادي:

هذا التعريف يعكس الإرتباط الوثيق بين التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية في النظام المجتمعي، بل إنه يرفض إستقلال الأولى عن الثانية، ويرى فيها متغيرا تابعا للثانية، فوفقا لهذا التعريف تصبح التنمية السياسية ما هي إلاّ الشق السياسي للتنمية الاقتصادية، وبالتالي يقصد بها في النهاية إقامة حكومة مركزية قوية، قادرة على خلق الاتجاهات الرشيدة لدى الجماهير، و قادرة على تعبئة القطاع العريض من المواطنين لتحقيق الإنجازات الاقتصادية بالمعدلات المطلوبة. إلا أن لهذا التعريف مثالب عديدة و يصعب الأخذ به، ذلك أنه يحدد عملية التنمية السياسية على أنها مفهوم سلبي يتركز حول بحث العوامل السياسية والاجتماعية التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية أكثر من اهتمامه بالعوامل السياسية الإيجابية التي تؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، فضلا عن رفضه لاستقلال الظاهرة السياسية عن الظاهرة الاقتصادية، الأمر الذي أضحى مسلما به بعض المدارس السياسية اليوم [90].

2/- التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية:

يتخذ هذا التعريف التنمية السياسية للمجتمعات الصناعية نموذجا للتنمية السياسية. ويفترض لهذه التنمية خصائص يتوجب على جميع المجتمعات التي تريد أن تنمو سياسيا أن تحاول اقتباسها. وأهم الخصائص أن تكتسب الهوية المعنى السياسي، وتقوم الشرعية جزئيا على الأداء وتكون الحكومات قادرة على تعبئة الموارد الوطنية، وتكون مشاركة الموطنين عامة، كما تكون عملية جمع الموارد عملية عقلانية وعامة.

([90])ـــ رمزي زكي، **فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي**، القاهرة : مطبعة مدبولي، 1987، ص 77ـــ 78.

غير أن هذا التعريف لم ينجو هو أيضا من الانتقادات، لأنه إذا أمعنا النظر في تصور أن التنمية السياسية ترتبط بالتقدم الصناعي لا تضح لنا أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون عملية تقليد ونسخ واقتباس لخبرات سياسية معينة أثبت فعاليتها في الدول الصناعية الغربية، ويتعين على كل مجتمع متخلف أن يقتدي بها، أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته، وتتماش وظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية المحيطة بهذا المجتمع. لذا يجب أن نفرق بين التغريب الثقافي والتثاقف، بين العلاج بالمثل (**Homéopathic**) الذي يؤدي إلى التقليد والتغريب والجمود والتبعية والهيمنة. وبين العلاج بالضد(**Allopathic**) الذي يؤدي إلى الإبداع والإبتكار والعودة إلى الذات والدفاع عنها، دون إهمال عملية التثاقف وتبادل الخبرات العلمية والعالمية. وهذا بدوره يحدد الفرق بين العالمية والعولمة.

3/- التنمية السياسية هي التحديث السياسي:

ينطلق أنصار هذا التصور أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، الذي يقصد به تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في البناءات والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية، وفي مجال الفكر والثقافة السياسية من ناحية أخرى. ومن ثمة تصبح السلطة الرشيدة والبناءات المتمايزة والمشاركة الشعبية هي الفاصل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية، والمعيار الحقيقي لتطور النظم السياسية وتقدمها.

إن أول ما نشير إليه في هذا التصور أن التحديث السياسي ليس عملية جديدة، وإنما هو عملية تاريخية قديمة ومتواصلة، ولا يتوقف حدوثها عند مستوى من مستويات التطور أو على تطور سياسي واقتصادي واجتماعي، وما انتهى إليه من تحديث سياسي لم يكن فقط ثمرة مباشرة لتقدم التكنولوجيا في أوربا بقدر ما كان نتيجة لازمة عن حركة التوسع الاستعماري الأوربي المدمر للحضارات السابقة.

ومن هذا، فإننا نرى أن هذا التصور غير مقبول للتنمية السياسية لأنه تصور ينطوي من ناحية على توجهات قيمية ، ويعبر من ناحية أخرى على مواقف إيديولوجية متميزة. وهو من هذه النواحي لا يعكس العلمية والموضوعية، ولو أننا نقر بالصراع الفكروي والحضاري إما في شكله المبني على الحوار، أو الصراع أو حتى الصدام. وما أطروحة العالمية « Universalité » والعولمـــة « Mondialisation / Globalisation » إلا دليل على معركة صراع الإرادات [91].

4/- التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة الأمة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحويل المجتمعات التي هي دول قومية شكلا إلى دول قومية فعلا، ويتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة، وتنتظم الحياة السياسية في إطارها، كما تباشر هذه الأخيرة في إطارها وفق المستويات المميزة للدولة القومية الحديثة. وتتميز الدولة القومية في هذا الاتجاه بمجموعة من الخصائص:

ـــ وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا ينافسها في ذلك أي سلطة أخرى.

ـــ نمو القدرة التنظيمية للدولة، فضلا عن تعاظم دور الأجهزة البيروقراطية من أجل تنفيذ القواعد النظامية والقانونية المنظمة لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته.

ـــ وجود مفهوم محدد للمواطنة، ويتخطى الفوارق الدينية والإثنية واللغوية، ويؤكد قيمة المساواة. وبالتالي يفتح مجال التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

([91]) ـــ كما يذهب إليه الأستاذ " منصور بن لرنب " في مقاله " الانسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: دار هومه، 2004، ص 281 إلى ص 399.

إن هذا التصور كباقي التصورات التي سبقته غير دقيق، لأنه تصور يروج لأفكار سياسية قيمية نابعة عن فكر الثقافة الغربية التي تحاول جادة تصدير فكر سياسي معين، وذلك حتى توطد تبعيتها وهيمنتها على باقي المجتمعات المستضعفة.

فإذا كان هذا التصور يروج لبديل واحد لتحقيق التنمية السياسية، فهناك بديل آخر يقابله يتمثل في الفكر الشوري والأمة والجماعة الذي يقوم على فكرة المساواة لا سادة فيها ولا مسود، فهو مصدر السلطات، وأن التولية لا تتم إلا بالبيعة من الأمة أو من أهل الحل والعقد الذين يمثلونها [92].

5/- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية:

يعلق هذا التعريف الأهمية على سيادة القانون وانتظام الإدارة في الدولة الحديثـــة. فإذا تحقق هذان الأمران أمكن اعتبارها دولة نامية سياسيا. والدولة النامية سياسيا هي الدولة التي ينشر فيها احترام دولة القانون، وتقوم فيها إدارة حديثة ذات فعالية دائمة لا تؤثر فيها التحولات السياسية. فالنمو الإداري والقانوني – حسب هذا التصور– هما من مستلزمات التنمية السياسية.

غير أن هذا التعريف لم ينجو هو الآخر من الانتقادات. فرغم أهمية التنمية الإدارية والقانونية في إرساء دعائم الدولة الحديثة غير أنهما غبر كافيان ولا يشملان التنمية السياسية. فالتنمية السياسية أشمل وأوسع من التنمية الإدارية والقانونية.

6/- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية:

يستمد هذا التصور فكرته الأساسية من حقيقة أن التنمية السياسية ترتبط ببناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بدخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية

([92])ـــ علي شريعتي، الأمة والإمامة، (ترجمة أبوعلي)، إيران: مؤسسة الكتاب الثقافية، **1367**هـــ،ص **37-38**.

السياسية فضلا عن توفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية، واتاحة الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة السياسية. إن هذا التعريف لم يلم بجوانب التنمية السياسية، زيادة على ذلك فأي شكل من الديمقراطية يقصد؟

فالتنمية السياسية إذا كانت في الفكر السياسي الأنجلو- أمريكي الغربي ترتبط ببناء الديمقراطية، فإن في الفكر السياسي الإسلامي تعد الشورى هي الأصل الثاني للنظام السياسي الإسلامي بعد النص، والشورى هي الإقرار للأمة بحقها في المشاركة العامة في شؤون الحكم. وقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ وأقره مسلكا وسلوكا عاما في المجتمع وأسلوبا في إدارة الشؤون العامة، حتى أن المفكر الأندلسي " القرطبي " (توفي عام 671 هـ) ربط به شرعية الحكم فقال: " إن من لم يستشر العلماء فعزله واجب لا خلاف بين العلماء" [93].

7/- التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير ومشاركتها:

يستند هذا التصور على أن جوهر التنمية السياسية هي المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا.

ورغم الأهمية التي تولى للمشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية وما لهذه المشاركة من تأثير في عملية صنع القرار السياسي، وتوجيه حركة العمل السياسي في مختلف مستوياته، فهي مقارنة بالتنمية السياسية لا تمثل إلا جزء منها، وليست إلا غاية من مجموعة الغايات التي تنشدها عملية التنمية السياسية.

([93]) ـ لدراسة "مبدأ الشوري والديمقراطية"، أنظر على سبيل المثال:

ـ محمود الخالدي، **قواعد نظام الحكم في الإسلام**، قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991، ص141.

8/- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع:

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن النظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية. وحجتهم في ذلك أن الثقافة السياسية هي مجموع الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره.فإنه كلما تبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مقبول كلما ازداد النظام السياسي تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاظم إحساس أفراد المجتمع بانتمائهم إلى أمة معينة. ولا يتوقف هذا إلا على تطوير مجموعة من معايير والرموز والقيم السياسية، التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أنماط السلوك، والعلاقات داخل المجتمع، وهذا هو جوهر عملية التنمية السياسية وغاياتها الأساسية، حسب هذا التصور.

إن هذا التعريف لا يعبر عن كل عناصر عملية التنمية السياسية. فالثقافة السياسية-رغم أهميتها الكبرى- ما هي إلا أحد جوانب البناء السياسي للمجتمع، وكأن التنمية السياسية حسب هذا التعريف ما هي إلا مسألة فكرية بحتة، تتعلق بنسق القيم والمعايير والمعارف السياسية للأفراد ولا شأن لها بالمقومات البنائية للنظام السياسي ذاته.

9/- التنمية السياسية هي تعبئة وقدرة:

حسب أنصار هذا الاتجاه، تدرك التنمية على أنها قدرات النظام السياسي، الذي يمكن تقديره على أساس درجة القوة التي يستطيع النظام تعبئتها، وعلى أساس تعبئة وتخصيص الموارد وبعبارة أخرى أن التنمية السياسية تقاس بمعيار أهمية الدولة لتحقيق درجة عالية من القدرة، ولتعبئة الشعب في سبيل هذه الغاية. فعلى الرغم من أن الفعالية والتعبئة تبدو في السياق السياسي ضالة منشودة من قبل جميع الدول، إلا أنها تظل مع ذلك في السياق الحضاري وسيلة لغايات لا تتجاوزها.

10/- التنمية السياسية هي إحداث التغيير المنتظم والاستقرار:

يقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام والإستقرار.

إن ما نشير إليه في هذا الصدد، أن هذا التصور- يقرن التنمية السياسية بكفاءة النظام السياسي وقدرته على تحقيق الاستقرار وضبط عمليات التغيير- إنما يفترض أولا وقبل كل شيء أن كل النظم السياسية لديها من الطاقات والإمكانات ما يمكن تعبئتها، وهذا في واقع الأمر غير ممكن التحقيق. فالنظم السياسية تتفاوت فيما بينها من حيث حجم الموارد المتاحة من جهة، ومن حيث قدرة القيادة السياسية على اتخاذ القرارات الرشيدة الملائمة من جهة ثانية، ثم رسم السياسات العامة المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة من جهة ثالثة.

ثانيا : التعريفات الثنائية / والمركبة لمفهوم التنمية السياسية:

وفي هذا المنظور حاولت بعض الكتابـــات الاجتهادية أن تتجنب النقد الذي وجه إلى التعريفات الأحادية البعد، و ذلك بوضع مجموعة من المعايير لتحديد هوية التنمية السياسية باقترابات ومداخل بنائية وظيفية [94] في إطار التمييز بين المجتمع النامي سياسيا والمجتمع المتخلف سياسيا.

([94]) ــ من بين هذه الإسهامات في دراسة التنمية السياسية، اجتهادات "غابرائيل ألموند"، "كولمان" و"دافيد أبتر" في كتابه "السياسة و التحديث"، و"صامويل هنتغتون" في كتابه "الإنتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إضافة إلى إجتهادات "سينجلر" " كاوتسكي" و " بايندر " وغيرهم الذين حاولوا وضع معيار للتنمية السياسية من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم، أهمها مفهوم النظام و الوظيفة و البنية و الشرعية و البيئة و التوازن، لتحليل و مقارنة أنواع النظم السياسية، إستنادا على إختلاف البنى التي تقوم بأداء الوظائف الضرورية و اللاّزمة في كل النظم السياسية.

ويتضح ذلك في اجتهادات "جابرئيل ألموند" وإسهاماته في وضع إطار ملائم لتحليل التنمية السياسية، حيث وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء [95].

1 – تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيـــد من التخصص في إطـــار وحدة كلية، بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع. فطبقا لتصور" ألموند " يوجد تمييز الأبنية متى وجدت أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

2 ــ العلمانية: وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الاتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة البديلة، والوسائل التي يختبر بها ما إذا كان مسار الحركة يقود إلى نتائج المرجوة أم لا.

3 – أما معيار أسلوب الأداء: فمن خلاله حسب" غابرائيل ألموند " يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة فيتسم الأسلوب الحديث للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولاءات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية (الطائفية، العشائرية، القبلية، الأسرة...).

([95]) ــ راجع في ذلك:

ــ محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة: قراءات مختارة**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998،ص 173.

إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم تخلو من إنتقادات، إذ جعل" غابرائيل ألموند " النظام السياسي النامي مساويا للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قيمي ايديولوجي منحاز. وعلى خلاف "ألموند" اتجه " صامويل هانتغتون " في تشريحه لقضية التنمية السياسية إلى وضع أنماط تحليلية للنظم السياسية، مرتكزا في ذلك على مسألة التأسيس وهي العملية التي تكتسب بها المنظمات قيمتها واستقرارها، ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم وبالتعقيد والاستقلال والتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فإنه يمكن مقارنة النظم السياسية على أساس مستويات التأسيس، ويمكن أيضا قياس الزيادة أو النقص في التأسيس بالنسبة للمنظمات والاجراءات داخل النظام السياسي.

فيقابل القدرة على التأقلم الجمود وهو يمثل المستوى الأدنى للتأسيس، فكلما زادت التحديات في البيئة وكلما زادت القدرة على التأقلم فإنه يمهد للنجاح بالنسبة للتحديات البيئية الأخرى التالية، وطالما ظل الجيل الأول الذي واجه الأزمات يشغل مناصبه في المنظمة فإن قدرتها على التأقلم غير مشكوك فيها، وطالما غيرت المنظمة مرة أو أكثر من وظائفها الأساسية فإنها تعتبر ذات مستوى عال من التأسيس[96].

ويقابل التعقيد البساطة التي تشير إلى المستوى الأدنى للتأسيس، ويتضمن التعقيد تعدد الوحدات التنظيمية الفرعية – تدريجيا ووظيفيا- فكلما تعددت واختلفت الوحدات الفرعية كلما زادت قدرة المنظمة على الحفاظ وضمان ولاء أعضاءها، وكلما تعددت وظائف المنظمة، كلما كانت أقدر على التكيف مع فقدان وظيفة أو أكثر منها.

ويقابل الإستقلال التبعية التي هي أدنى درجـــات التأسيس، ويعني التأسيس السياسي من زاوية الإستقلال خلق وتطوير منظمات وإجراءات سياسية للتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية.

([96]) ــ زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق الذكر، ص 174.

ويقابل التماسك التفكك وهو أدنى مستويات التأسيس، فالمنظمة الفعالة تتطلب–على أدنى تقدير– إتفاقا معقولا على الحدود الوظيفية للجماعة وعلى إجراءات حل النزاعات التي تحدث داخل هذه الحدود.

غير أن هذا التحليل لم يسلم أيضا من الانتقادات، ذلك أنه اختصر مفهوم التنمية السياسية في مجرد الحفاظ على النظام السياسي، أي كيف يمكن تحاشي الهزات العنيفة التي تصيب أو يمكن أن تصيب نظام الحكم. ومن جانب آخر تنطبق تحليلاته على التنظيمات الفرعية في المجتمع أكثر من انطباقها على النظام السياسي كمنظمات مجتمعية.

وعليه، فإن الأستاذ " صامويل هانتغتون" **يفترض في كتابات أخرى في مجال التنمية والتحديث السياسي مثل غيره من علماء السياسة الأمريكيين بواحدية اتجاه التنمية السياسية، ويعود إلى أفكار** "غابرائيل ألموند" و"دافيد أبتر" **وغيرهم ليبين أن الجوانب الأكثر أهمية للتنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية:**

– ترشيـــد السلطة، وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطـــات السياسية التقليدية والدينية والأسرية والإثنية بسلطة واحدة علمانية وقومية.

– وثانيا تميز الوظائف السياسية الجديدة وتطوير أبنية متخصصة لأدائها.

– وثالثا زيادة المشاركة السياسية [97].

غير أنه يتضح من خلال هذه الافتراضات أنه لا تخرج من إطار الثقافة الغربية متجاهلين خصوصيات وقيم المجتمعات المتخلفة، معتبرين أن التنمية السياسية تكمن في تقليد المجتمعات الغربية. ولما كان كل من هذه التحاليل لا تصلح كمعيار فإن الجدل لا يزال مفتوحا حول قضية التنمية السياسية.

وانطلاقا من هذه الإجتهادات حول تعريف مدلول عملية التنمية السياسية فإن الإشكال الذي يطرح: هل يمكن اعتبار هذه الإجتهادات النظرية التي أفرزتها الخبرة الغربية، هي التنمية السياسية الشاملة، والمقصد النهائي للحركة البشرية والصيرورة

([97]) ـــــ **فيريل هيدي**، المرجع السابق الذكر، **ص 64 ــ 65**.

الاجتماعية ؟ وهل تشمل كل جوانب الظاهرة الإنمائية للإنسانية؟ وهل النموذج التنموي السياسي الذي شهدته الخبرة الأوربية هي أرقى النماذج التي يروج لها الفكر الغربي ؟

وبناءا على هذه الإشكالات، سوف نحاول ــ إتساقا مع موضوع هذه الدراسة ــ تقديم نظرة إنتقادية لهذه الإجتهادات طبقا لبنائها النظري الكلي، وليس نقد كل اتجاه أو اجتهاد على حدة. ويمكن تحديد جوانب قصورها فيما يلي:

ــ إن هذه الإجتهادات لا تزال تبالغ في التعميم المبني على تصور إمكانية وضع تنمية سياسية للمجتمع المتخلف لحل مشكلاته السياسية، وهذا بالطبع يتناقض وواقع المجتمعات المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة لا يمكن توظيفها كنموذج واحد على الأقل، إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية.

ــ إن هذه الاجتهادات لا تزال تعكس ظروف وواقع المجتمعات الغربية، وخصوصية تطورها التاريخي، مما يعني صعوبة تلاؤمها مع الظروف المختلفة للمناطق الأخرى من العالم، وبالأخص المجتمعات العربية والإسلامية.

ــ إن هذه الإجتهادات لم تأخذ بعين الإعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف المجتمعات المتخلفة مثل أثر الإحتلال الإستعماري، والإمبريالية والتبعية بكافة أبعادها وأشكالها التي تعد جزء أساسي من تحليل التنمية على حد تعبير أنصار نظرية التبعية. وللإشارة أن نظرية التبعية إكتسبت أهمية في التحليل السياسي المقارن لبلدان العالم الثالث. و لقد تطورت هذه النظرية خاصة في أمريكا اللاتينية. كما أن هذه النظرية تميزت بإستعمالات مختلفة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مداخل للتبعية. و الجدول التالي يبين أهم المداخل الرئيسية لنظرية التبعية:

مداخل غير ماركسية مضادة للإمبريالية	مداخل ماركسية مضادة للإمبريالية
ــ التنمويون،البنيويون، والتنمية القومية	ــ الرأسماليةالإحتكارية:باران،سويزي.

المستقلة:بريبيش، فورتا دو، وسنكل.
ـــ الإستعمار الداخلي: كازانوفا.
ـــ أقطاب التنمية: أندرادي.

ـــ الإمبريالية الفرعية (ماريني).
ـــ التنميةالرأسمالية للتخلف:غوندرفرانك، رودني.
ـــ التبعية الجديدة: دوس سانتوس.
ـــ التراكم الرأسمالي المستمر والتغلغل في المجتمعات البدائية: روزا لكسمبرج.
ـــ التنمية الرأسمالية التابعة: كاردوسو.

كذلك على الرغم من قيام هذه الاجتهادات على خلاصة التجربة الأوربية، وتعميمها كنسق عالمي، يصلح لجميع المجتمعات في العالم، إلا أنها لم تشهد تطبيقا فعليا في المجتمعات الأوربية، بل لا تزال تنشد تحقيق غايات التنمية السياسية كالديمقراطية السياسية، والمشاركة الكاملة، وخضوع السلطة السياسية لإدارة المجتمع. ذلك أن العملية السياسية مازالت بيد نخب تتحكم في المجتمع بطرق ووسائل عديدة تحقق من خلالها شرعية مصطنعة، ورضا مزيفا بإقناع المجتمع الأوربي أنه مجتمع ديمقراطي [98].

إجمالا يمكن القول أن علم السياسة المعاصر لم يستطع حتى الآن التوصل إلى تعريف ثابت لمفهوم التنمية السياسية، نظرا لتعدد المدارس الفكرية، و نظرا لعدم وضوح العلاقة بين المقومات الرئيسية لهذه العملية، و قد إنعكس هذا الخلاف في التعريف بالتنمية السياسية على النظريات المختلفة التي طرحت لتفسير الظاهرة. و التعريف المحدد الذي تلتزم به الدراسة للتنمية السياسية تعتبر شق من عملية حضارية تشمل مختلف النظم الفرعية، و بالتالي فهذا الشق يهتم بمختلف مقومات النظام السياسي. فالتنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بإستيعاب التغييرات الإجتماعية التي تطرأ على المجتمع،و تكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه

([98]) ـــ أنظر في كيفية تشكيل الوعـــي الجماهيري، واصطناع الشرعية، وطبيعة النخب الحاكمة في المجتمعات الغربية:

ـــ هربرت أ.شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 106، أكتوبر 1986.

ـــ Robert DAHL, **Qui Gouverne ?**, Paris : Libraire ARMAND Colin, 1961.

المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته و إستقراره. وهذا التحديد لمفهوم التنمية السياسيـــة يؤكد أن هذه العملية تتضمن:

1ـــ إشباع الحاجات والمطالب المتعلقة بالسياسة الداخلية و الخارجية على السواء.

2 ـــ أنها تتضمن فكرة إنتشار السلطة، أي مشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد و الجماعات من خلال قنوات مؤسسية ومشروعة في صنع السياسات و مراقبة تنفيذها. و من هذا المنطلق فإن المشاركة السياسية ليست هي التعبئة السياسية التي تعني حشد التأييد الجماهيري للنظام السياسي و نخبه الحاكمة.

3ـــ أنها تتطلب ضرورة إقامة مؤسسات مركزية قادرة على تلقي وتجميع الأهداف والمطالب الواجب إشباعها والخاصة بمختلف الأفراد والجماعات.

4 ـــ أنها لا تعني وجود هدف نهائي تتوقف عند تحقيقه عملية التنمية السياسية ـــ كما هو الحال في بعض نظريات التنمية الإقتصادية ـــ بل أن لفظ عملية يؤكد على الإستمرارية والتطوير على ضوء تقييم مخرجات سياسات التنمية.

5 ـــ أنها لا تعني ضرورة تبني أنماط من المؤسسات والقيم لتتناسب والمؤسسات السياسية الغربية. وإنما جوهر عملية التنمية السياسية تقوم على بناء مؤسسات نابعة من بعدها البيئي الحضاري والثقافي. بعبارة أخرى، يجب أن يكون النمط أصيلا و وليد إختيار حر للشعب، و ليس مفروضا عن طريق المعونة الغربية أو عن طريق نظام وطني يميل إلى العصرية المتغربة. وقد أشار الأستاذ" **لوسيان باي** " " **Lucien Pye** " في هذا الصدد إلى رغبة البعض ـــ من أبناء الدول النامية ـــ في البحث عن نمط للحياة السياسية غير النمط الغربي [99]. **Non Western type of Politics** و من هنا تبدو أهمية أخذ الخصوصيات والمعطيات البيئية الداخلية و الخارجية، و هذا هو ما يتصل بجوهر عملية التنمية السياسية.

([99]) ـــ حسنين توفيق إبراهيم، **الدولة و التنمية في مصر: الجوانب و المتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن**، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2000، ص 32.

المبحث الثالث:أهم مداخل دراسة تنمية النظم السياسية

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية يشوبه بعض الشك، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الإفتراضية بين عدة متغيرات، بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها، وضبطها[100]. ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات الظاهرة السياسية، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث. ولذا فـــإن لفظ "مداخل" هو أقرب للواقع من النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية، باعتبار أن المدخل المنهجي هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية. وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته [101]. ويتوقف إختيار المدخل الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين:

- **اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.**
- **كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجيـــه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الإمبريقية) على حد سواء[102].**

([100])ـــ عمار بوحوش، و محمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص 26-27.

([101])ـــ غابرئيل ألموند، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا المنهجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994، ص 104.

([102])ـــ السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار المعارف، 1986، ص 163.

ونظرا لاتساع البحث في دراسة الظاهرة السياسية، ارتأينا أن نركز على أهم المداخل المنهجية، وهي: المدخل القانوني، والمدخل الجدلي المادي، والمدخل البنائي الوظيفي، مع تقديم انتقادات وتبيان أوجه القصور الذي يكتنفها، وصولا إلى إعطاء مدخل منهجي بديل لدراسة الظاهرة السياسية وهذا في مبحث مستقل.

أولا: المدخل القانوني المؤسساتي

يعود المدخل القانوني Legal Approach **إلى أنصار المذاهب الشكلية** les doctrines formalistes **في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وخلاصة هذه المذاهب أن القانون هو إرادة ومشيئة الحاكم، أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية، وسادت بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحاكم، ومن خلال التفسيرات التي قدمها أنصار العقد الاجتماعي، ومنح الحاكم مطلق الحرية في التصرف تجمع هؤلاء الفقهاء مقولة:" أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة إلى آخر واجب عليه الامتثال..."** [103].

وسار في هذا الإتجاه عدد من الفقهاء شكلوا مدرسة بفرنسا عرفت بمدرسة الشرح على المتون Ecole de l'exégèse، **والتي رافقت التقنين المدني الفرنسي، وكان ذلك في عهد نابليون فلحقت بإسمه تحت عنوان "** مجموعة نابليون" Code Napoléon، **ومن النتائج المترتبة على تطبيق مبادئ هذه المدرسة:**

- **التطبيق الحرفي للقانون على مستوى القاضي، والموظف، والمواطن، والأنشطة.**
- **إن حل المشكلات التنظيمية، والوظيفية لا يتم إلا وفق النص القانوني.**

([103])ـ توفيق حسن فرج، **المدخل للعلوم القانونية**، بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1988، ص86.

ـــ إن العمل خارج النص معناه عدم الشرعية في النشاط [104].

لذا نجد أن المدخل القانوني يقتصر أساسا على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية، مركزا في ذلك وبصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري والدستوري. وبالتالي فهو يعد في دراسة الظاهرة السياسية من المداخل التقليدية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية [105]. بالإضافة إلى أن المدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد، ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق أو الانتهاك. وبالتالي فالمدخل القانوني يعتبر مثلا ظاهرة الفساد السياسي والإداري ما هي إلا خرقا للقانون. ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.

كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الآلية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها ما يلي:

1) ـــ الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2) ـــ التنظيم الرسمي لابد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية.

3) ـــ اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

([104])ـــ عبد الله رابح سرير، "عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر"، **أطروحة دكتـــوراه**، كلية العلوم السياســـة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص 96 ـــ 97.

(1) ـــ يرجع ذيوع هذا المدخل إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوربا وأمريكا، ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب، سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للاهتمام بالتحليل القانوني نابع من أن فهم النظام يستلزم تحليل القانون.

راجع في ذلك:

ـــ نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، **المرجع السابق الذكر**، ص204.

4) ــ انفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة وإصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد التنفيذ اللائحي لتلك السياسات.

وبناءا على ذلك، فإن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسته للحياة السياسية مؤداه أن النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. فجوهر تأسيس دولة القانون عند أنصار المدخل القانوني تتمثل في تلك التي " تخضع فيها الهيئات الحاكمة مراكزهم القانونية على نحو واضح. وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد للقانون وليست لإدارة الحاكم" [106]**. وحتى تكون هناك دولة القانون يتوجب وجود دستور الذي يقيم السلطة في الدولة، ويؤسس وجودها ويحدد قواعد ممارستها، ووسائل، وشروط استخدامها، وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة**[107] .

كما يفترض وجود في دولة القانون حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة ثانية. وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع، ومن ثمة تصبح إمكانية الحكم على أن النظام السياسي نظام نامي.

وحتى لا نغالي في التأييد أو المعارضة لهذا المدخل القانوني، يتوجب علينا في هذا المقام أن نتناوله بالمناقشة والتقويم، وحتى تنكشف لنا أوجه الضعف الذي يكتنفه، وأوجه القوى التي يمكن تبنيها والاستفادة منها. فعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها المدخل القانوني إلى الدارس في العلوم السياسية، إلا أنه يظل قاصرا عن الإحاطة بالظاهرة السياسية من جميع جوانبها، فضلا عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل

([106])ــ أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، د.ت.، ص 408.

([107])ــ سعيد بوشعير، **المرجع السابق الذكر**، ص 128-129.

العمليات والنشاطات غير الرسمية، إذ لا يؤمن بأثر الإنسان وسلوكه وتوجهاته في الحياة السياسية على الرغم من أنه قد يكون أكثر تأثير على العملية السياسية. كما أنه يمثل حجر عثرة في طريق أي اجتهاد أو إبداع في الظروف التي يعجز عنها التشريع. كما أنه لم ينصرف اهتمامه بالبناء الميداني التطبيقي (الإمبريقي)، أو الوصول إلى تعميمات تطبيقية، فالتنظير كان معظمه معيارا نابعا من أسس القانون، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه و واجباته. إضافة إلى أنه لا يعير للبيئة أي أثر، كما يعتبر ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا، وبناءا ستاتيكيا ساكنا، ولا ينظر إليه ككيان ديناميكي متفاعل، زيادة على ذلك أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، ويهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياق التاريخي، والبعد الثقافي للعملية السياسية. هذا إذا تغاضينا الطرف عن طبيعة القانون هل أمر إلهي أم وضعي ؟ أم إلهي ووضعي معا ؟.

وعموما، فعلى الرغم من المطبات والمآخذ الموجودة في المدخل القانوني المؤسساتي، فإن هذا لا يمنعنا من الاعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير مكملة للمداخل الأخرى التي تدرس القوى الكامنة خلف المؤسسات. وإن كان المدخل القانوني قد عرف تراجعا مع بروز المداخل الأخرى وهيمنتها على دراسات العلوم السياسة عامة، والسياسة المقارنة خاصة، فإن المدخل القانوني ما يزال له أنصاره وخصوصا في المدرسة اللاتينية، وما يزال صالحا – إلى حد ما – لدراسة الكثير من الظواهر السياسية.

ثانيا: المدخل الجدلي المادي

ينظر المدخل الجدلي المادي إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسيته هي:

1 ــ أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

2 ــ أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.

3 ــ أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يحكم وبعضها يحكم.

4 ــ أن فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

5) ــ أن الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات [108] يرجع في المقـــام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الانتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

على أساس هذه المسلمات يعتبر المدخل الجدلي المادي النظام السياسي أنه بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ، وما تنطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية، والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات، وانتصار للطبقة العمالية، وتطوير للبناء الكلي للمجتمع في نهاية الأمر.

وعلى ضوء ما تقدم، تنطلق تحليلات المدخل الجدلي المادي من اعتبار الدكتاتورية البروليتارية " دولة ديمقراطية حقيقية، تعكس نمط ديمقراطيا على درجة عالية من الإنجاز والامتيازات، هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير، التي لم تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب... ففي ظلها لا يتمتع العمال بحقوق شكلية ولكنهم يملكون بالفعل جميع وسائل الإنتاج التي تمكنهم من إدارة اقتصاديات البلاد... ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل، ويديرون شؤون حياتها

([108]) ــ تعرف الطبقة على أنها عبارة عن جماعات من الناس، كبيرة العدد، تتميز عن بعضها، تبعا لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعا لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع، وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى، تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع.مزيد من المعلومات أنظر:

ــ أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص50 ــ 62.

الاقتصادية، والسياسية، والثقافية " [109]. وهذا في حد ذاته جوهر العملية التنموية السياسية، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي.

وتأسيسا على ذلك، فإن المدخل الجدلي المادي كان له أثر في تحويل بؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات، إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية. وقد أثار هذا المدخل أسئلة جوهرية لم تطرح من قبل المداخل المنهجية السابقة، مثل: من يحكم المجتمع؟ وما هي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟ وكيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها ومصالحها؟ وما هي علاقتها بباقي المجتمع؟

وليس ثمة شك في أن هذا المدخل فيه من الصدق بقدر ما فيه من التطرف، وفيه من المثالية أيضا بقدر ما فيه من الواقعية، وهو بذلك يواجه العديد من الانتقادات، وترد عليه الكثير من التحفظات، ومرد ذلك أن تحليلات المدخل الجدلي المادي تنطلق بصفة أساسية من مسلمة مبدئية تقتضي بأن النظام السياسي النامي إنما هو ذلك النظام الذي يعكس مصالح الطبقة العاملة وحدها، ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، بما يحول دون حدوث الإستغلال في المجتمع، كما أنها ترى أن علاقة بوسائل الإنتاج هي العامل الحاسم والرئيسي في تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل هرم التدرج الطبقي للمجتمع. هذا فضلا عن تأكيدها على دور الصراع في الحياة الاجتماعية. وهذه جميعـــا أمورا خلافية لا يكاد ينعقد عليها اتفاق بين الباحثين.

إن الجزم بأن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه، بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة إلى أخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج. كما أن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور والتنمية السياسية، وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس درجة تنمية أو تخلف النظام السياسي.

([109])ـــ محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 196.

ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الجدلي المادي انتقادا أساسيا آخر مؤداه أن تركيزه على العامل الاقتصادي المادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي، إنما ينطوي على تصور ضيق ومحدود، ويقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط، يعترف بفعالية العامل المادي الاقتصادي، ويهمل العوامل الاجتماعية وغيرها، بحيث تبدو هذه العوامل وكأنها مجرد ظواهر إضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها.

هذا بالإضافة إلى السؤال المحوري، هل ستزول الدولة فعلا كما يرى هذا المدخل؟ وهل فعلا الدولة نتاج التناقض الطبقي، ومن ثم سوف تزول بزوال الطبقات ؟ وهل ستزول الطبقات أم سوف تظهر هناك طبقات أخرى؟ وما هو مصير المادية التاريخية بعد الوصول إلى مرحلة اللادولة هل سيتوقف الديالكتيك أم ستظهر هناك تناقضات أخرى؟ وما هو الدليل على أن الشيوعية هي آخر مراحل التطور البشري ؟ وهل يمكن القول إن المجتمع سوف يستغني عن السلطة السياسية المنظمة لحاجاته ومتطلباته؟

وتجدر الإشارة في النهاية، إلى أن التداعي المنطقي لكل ما تقدم من مآخذ لتحليلات المدخل الجدلي المادي مردود عليه، هو الشك في قدرة وكفاءة هذا المدخل في التحليل العلمي، والتحرز من الاعتماد عليه في دراسة النظم السياسية. ولكن بالرغم من ذلك فإن الدور المحوري للطبقة وتحليل التناقضات، والتدرج الاجتماعي، كلها تساعد الباحث على الإلمام بجميع الجوانب التي قد أهملتها المداخل الأخرى.

ثالثا: المدخل البنائي الوظيفي

رغم قدم البحث في هذا المجال واتساع نطاقه إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية لهذه القضية لا تبعد كثيرا عن ستينيات القرن الماضي، وتعزى بوجه خاص إلى عالم السياسة الأمريكي "جبرئيل ألموند" « Gabriel ALMOND ». "فأفلاطون" و"أرسطو" مثلا تناولا هذه القضية بحثا عما يجب أن يقوم به النظام. كما تعرض منظروا السياسة الليبراليين في القرن 18م و19م للقضية ذاتها من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية أيضا، وقد أشار

"كارل دويتش" « Karl W. Deutch » في مقاله "التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية" « Social Mobilization and Political Development » إلى تأخير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها. كما أشار "ديفيد إيستن" «.David Easton» إلى القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي، وأنماط الأداء الحكومي، ولكن كلا من "دويتش" و"إيستن" لم يحاولا تقديم تصورتحليلي لمفهوم القدرات « Capabilities »، ولذلك تعتبر جهود "ألموند" في هذا المجال من أكثر المعالجات وأقربها إلى الواقع العملي، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي "موضوع بحث ميداني" وليس مجرد قضية بحث نظري أكاديمي فقط ، ومن ثم سوف اعتمد على ما قدمه "ألموند" من تحليلات في هذا المجال. لمزيد من المعلومات حول موضوع قدرات النظـــام السياسي. والنظرية الوظيفية

ويعتقد بعض الباحثين أن استخدام البنائية الوظيفية [110] في الدراسات السياسية ترجع إلى "أفلاطون" و"أرسطو" **اللذين كانا من أوائل الدارسين الذين اهتموا بالوظائف التي ينبغـــي أن يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي. وربما كان ذلك صحيحا، ولا يتناقض مع ما تؤكده الدراسات المعاصرة من أن المحاولة الرائدة في هذا المجال قد ظهرت في مطلع القرن الماضي على يد** "فرنك جودناو" « Frank Goodnow »، **ثم بلغت أوج تطورها مع تبلور نظرية النظم التي تعتبر الفكرة الأهم التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة عامة، ودراسات النظم السياسية خاصة، ابتداء من نموذج التحليل النسقي، الذي يعد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، وامتدادا إلى النموذج الاتصالي الذي طوره** "كارل دويتش" « Karl Deutch » **الذي له كتاب هام حول عصب الحكومة الذي يقصد به العملية الاتصالية، ثم إلى صياغة** "جابرائيل ألموند" «Gabriel Almond » **لنفس النظرية،**

([110]) ـــ أنظر:

– عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص88-89.

وغيرهم الذين أضافوا إلى التحليلات البنائية الوظيفية كثيرا من الأبعاد، والمفاهيم الجديدة، وذلك من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات.

من هذا المنطلق فإن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات، وإنما كمنظومة كاملة، تتألف من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها. وتقوم هذه النظرة الإجمالية الشمولية على دراسة كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة، بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.

ومن هنا يمكن القول، أن التحليل البنائي الوظيفي يقوم أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام النامي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي النامي–حسب هذا المدخل– يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها. ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

وإذا كان النظام السياسي– حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي– لا يوجد في فراغ، ولا يعمل في فراغ. كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه، فإنه يعتبر كأي من النظم الاجتماعية الأخرى نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاق منه. وأكثر شمولا عنه، هو النسق الاجتماعي الكلي. كما أن النظام السياسي نظام منفتح على البيئة الخارجية سواء كانت هذه البيئة محلية، أو خارج نطاق المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة الأنظمة السياسية، وهذه الوظائف هي:

وظائف و قدرات و خصائص النظام السياسي :

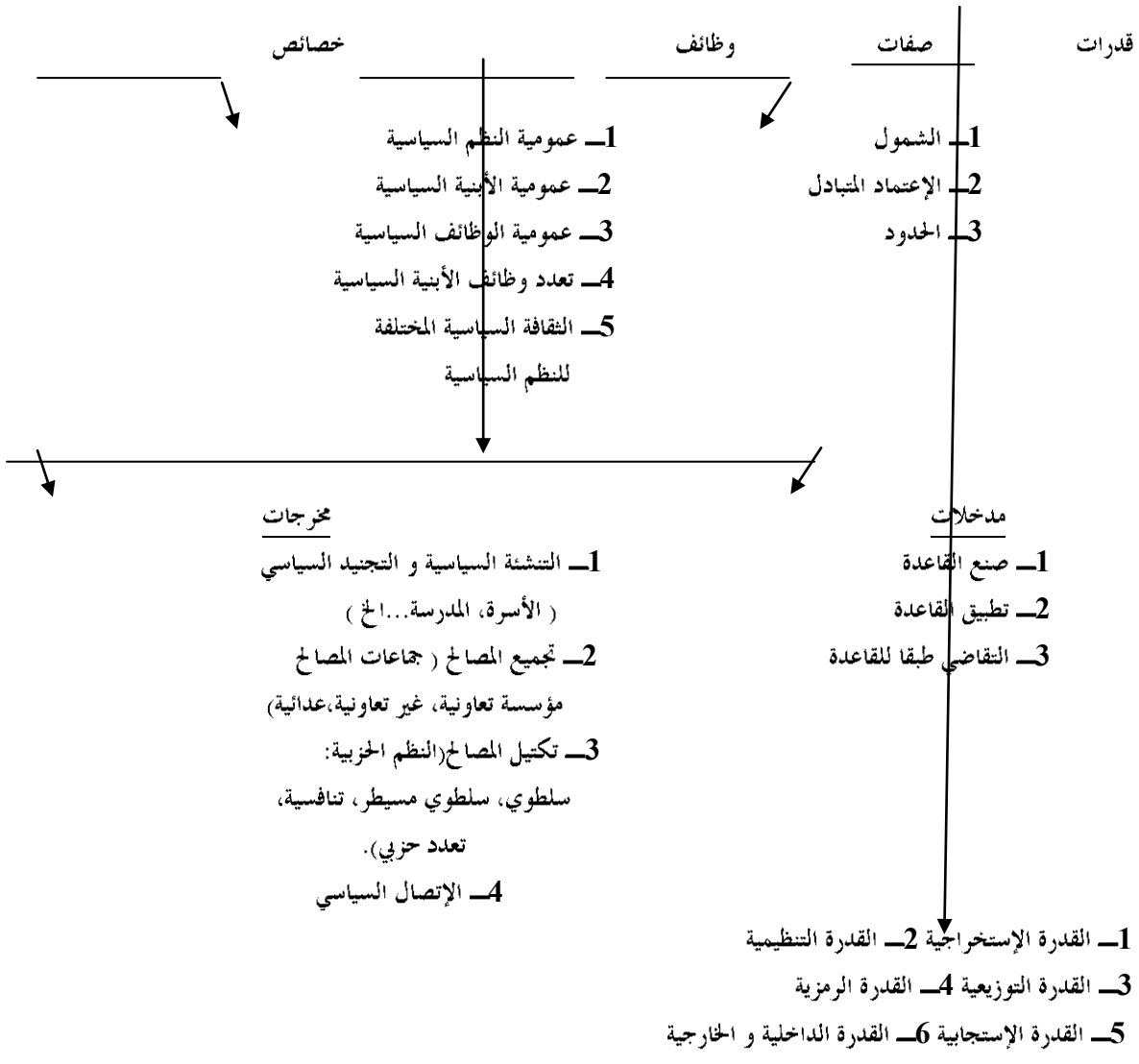

1/- قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره ـــ، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإنماء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قيـــاس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء.

ويتميزالمدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، و أيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي:

- **القدرة الإستخراجية** «Extractive capability».
- **القدرة التنظيمية** « Regulative capability ».
- **القدرة التوزيعية** « Capability Distributive ».
- **القدرة الرمزية** « SymbolicCapability ».
- **القدرة الإستجابية** « Responsive Capability ».

ونستعرض كل من هذه القدرات بشيء من التفصيل المناسب[111].

(1) ـــ لمزيد من التفاصيل حول قدرات النظام السياسي أنظر:

ـــ جبرائيل ألموند، وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، (ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص 289-302.

أ)- القدرة الإستخراجية:

وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

ب)- القدرة التنظيمية:

وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

جـ)- القدرة التوزيعية:

وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

د)- القدرة الرمزية [112]:

([112]) ـ يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر" (1830-1936) الرمز: " بأنه شبيه للوجود الحقيقي، والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برموز أخرى... فالرمز لمحة من لمحات الوجود الحقيقي وهو يدل عند الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عنه بلغة عقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر. يرتبط ارتباطا مباشر بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي..."

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

هـــ)- القدرة الاستجابية:

وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (Input)، وبين مخرجاته (Output)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (Process)، ثم التغذية الراجعة (Feed Back).

2/- وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد، وأخيرا الإتصال السياسي.

ـــ **أسوالد شبينغلر**، تدهور الحضارة الغربية، **ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964، ص 19.**

3/- وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي.علما بأن التنشئة هي عملية يتم بمقتضاها حصر الفرد أو إذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الإيجابي والانسجام معها.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألموند" و"باول" « Gabriel Almond »، « Powell » **في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعا وتنمية سلبية.**

على الرغم من أن المدخل البنائي- الوظيفي قد اهتم بتحليل النظام السياسي، وبخاصة أعمال"غابرائيل ألمون " «Gabriel Almond» **وزملائه** "باول"« Powell »، و"لوسيان باي"« Lucien Pye »، و"كلمان" « Kolman »، و"سيدني فربا"« Verba Sidney»، **إلا أن هذه التحليلات يتخللها ضعف في ثناياها تضعف من تأثيرها، وتدفع إلى اتخاذ اتجاه معاكس لها. وقد حدد الأستاذ** " نصر محمد عارف " **جوانب قصور المدخل البنائي الوظيفي في النقاط التالية:**

1)- أن التحليل البنائي الوظيفي طمس الإنسان بحيث اختفى نهائيا من نظرته وتحليلاته، فلا يوجد لدى مفكريه اهتمام به، ولا بخصائصه الفردية، وإنما ينصب تركيزهم على النظام فقط، بحيث أصبحت نظرتهم وكأنها نموذج مبسط للنظام

بالمعنى المجرد، أو نمط مثالي يطبق على كل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

2)- الطبيعة المكانيكية لهذا التحليل، حيث يعتبر أن النظام نسق آلي يتحرك بطريقة تلقاية بصورة تتجاهل العنصر الاجتماعي المكون لهذه النظم الذي يصعب التنبؤ بسلوكه أو التحكم فيه.

3)- التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات مثل البساطة في مقابل التعقيد، والكلية في مقابل التشتت، والتشابك في مقابل التخصص، والأبنية المصطنعة في مقابل الأبنية الطبيعية، والتماسك الاجتماعي في مقابل التماسك العضوي، والميول الجماعية في مقابل الميول الذاتية...الخ[113].مما يعطي هذه القيم صفة العمومية، بحيث تعتبر القيم السائدة في المجتمع الغربي هي دائما الأكثر رقيا، وتلك المخالفة لها تعبر عن نموذج تنموي أدنى ومتخلف.

4) ــ إضافة إلى ذلك، فإن هذا المدخل محدود جدا فيما يتعلق بمدى مساهمته في فهم مجتمعات تمر بحالات تغير جذري و أساسي. ومن المفارقة أن علماء السياسة قد بدأوا في إستخدام هذا المدخل لدراسة التغير السياسي في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا المدخل يتعرض للانتقادات في مجال علم الإجتماع نظرا لمحدوديته و عدم قدرته على دراسة هذه الظاهرة.

رابعا: المنظور البيئي الحضاري: مدخل منهاجي بديل لدراسة النظم

من خلال العرض والتحليل لمجموع المفاهيم والمداخل المنهجيـــــة السابقة رغم تعددها وتعارضها الظاهري، بما يوحي بأنها بدائل يتجاوز لاحقها قصور سابقها، نجد

([113]) ــ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 175.

أنها جميعا تشترك في مجموعة من الخصائص تضع قيودا على صلاحيتها في دراسة واقع مجتمعات العالم المستضعف، ناهيك عن قصورها الذاتي عن الإحاطة بالظاهرة السياسية حتى في المجتمعات التي طرحتها.

انطلاقا من هذا الطرح، ومحاولة منا لإيجاد إطار نظري ومنهجي بديل وأصيل في دراسة الظاهرة السياسية، يجب بداية تحديد جوانب قصور وضعف مسلمات وأسس المداخل المنهجية السابقة، وما تطرحه من قضايا التي لم تستطع هذه المناهج القائمة احتوائها أو التعامل معها.

1ـــ قصور المداخل المنهجية السائدة في دراسة الظاهرة السياسية

لقد أصبحت المداخل المنهجيـــة التي استخدمت في دراسة الظاهرة السياسية موضوع نقد وتجاوز، وهذا يرجع لجوانب القصور التالية:

1)- المحدودية في فهم الواقع السياسي للمجتمعات المستضعفة. نظرا لعدم استطاعة هذه المداخل التفاعل مع البيئات محل الدراسة أو التعبير عنها، بالإضافة إلى أن إطارها النظري لا يتسع ليشمل العديد من الظواهر والأسباب الفاعلة في هذه المجتمعات، والتي لا يمكن استيعابها في ظل هذه المداخل المنهجية، مثل الثقل الملموس للتاريخ، ممثلا في التقاليد والعادات والأعراف والقيم المتوارثة.

2)- التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات الثنائية في دراسة الظاهرة السياسية.

3)- التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه هذه المداخل المنهجية، ذلك أن هذه المفاهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع المجتمعات المستضعفة، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تماما لموضوعها، ومن ثم فإنها تقوم على افتراضات جامدة سواء تلك النابعة من المدخل البنائي الوظيفي، أو من المدخل الجدلي المادي الذي أصبح بدوره يميل إلى تكريس الأوضاع القائمة. وهنا يثور التساؤل: هل يمكن لمثل

هذه المفاهيم التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة، مختلفة في ظروفها التاريخية والاجتماعية والدولية عما هو عليه الواقع في المجتمعات المستضعفة أن تسهم في تفسير الواقع المتغير لهذا العالم ؟

4)- كذلك بالنظر إلى مفهوم الأزمة [114] كما جاء في هذه المداخل المنهجية نجد أنها ليست قاصرة على المجتمعات المستضعفة، كما أن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم أو التنمية. فكثير من المجتمعات المتقدمة- بمفهوم هذه المداخل- تعاني من بعض هذه الأزمات. مثل أزمة التكامل التي تعاني منها بريطانيا. ولا يعد ذلك دليلا على أن هذه المجتمعات ما زالت قيد النمو. كما أن بعض الدول التي يوصف بأنها متخلفة قد تخلصت تماما من بعض هذه الأزمات، مثل أزمة التغلغل، أو أزمة التوزيع، وأزمة التكامل، ولم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة، أو التي تجاوزت مرحلة التخلف، ومثال عن ذلك الدول النفطية والدول ذات المصادر التقليدية للشرعية.

5)- إن هذه المفاهيم والمداخل المنهجية التي تنطلق منها النظريات الغربية لا تعبر عن حقيقة موضوعية، بمقدار تعبيرها عن نظرة أوربية متمركزة حول الذات « Eurocentrisme » لمنطقة استترفت مواردها عبر قرون تاريخية ماضية، وتحاول أن تبقيها تابعة لها، متخلفة عنها تسير خلفها. وهذا ما تؤكده أطروحة"روزا لكسمبورج" « Rosa Luxemburg » القائلة بأن تحقيق فائض القيمة يتم في الأطراف ما قبل الرأسمالية، وبأن انتقال هذه الأطراف إلى الرأسمالية يؤدي إلى أزمة في تحقيق فائض القيمة، ولا بد من وجود الأطراف ما قبل الرأسمالية، التي سرعان ما تنهار إن اختفت الأطراف ما

([114]) ــ برز هذا المفهوم في إطار دراسة التحديث السياسي كمفهوم يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات المتخلفة، وهي في طريقها إلى الحداثة والتنمية، حيث أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها. وقد حصرها "لوسيان باي" « Lucien Pye » في ست أزمات: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التوزيع.

ــ للتفصيل أكثر حول دراسة أزمات التنمية السياسية، أنظر على سبيل المثال:

ــ أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص52-54.

قبل الرأسمالية. فلولا وجود استغلال ونهب المجتمعات المستضعفة لما وصلت المجتمعات الغربية إلى هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني.

6) – اعتبار هذه المفاهيم والمداخل المنهجية الثقافات غير غربية ثقافة واحدة تقليدية تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني– حسب هذه المداخل النظرية والمنهجية – سوى واحد من أمرين أو كليهما معا:

أ/– إن التنمية والتحديث ليست إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب Weaternization، أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.

ب/– إن هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعا على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي. حيث أن الثقافات متعددة بتعدد الملل والنحل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير أو النظر، منتزع من الدن الذي تدين به، ولا يأخذ بعضها من بعض شيئا إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير، فإن استجاب أخذته وعدلته وإن استعصى نبذته [115].

وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات المستضعفة لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوربي الغربي والبغي والسيطرة واستتراف الموارد وتشويه الهيكل الاقتصادي، ثم تشويه البناء الثقافي وافتقاده فعاليته الأصلية [116]، ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي، والركود الفكري.

([115]) ــ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص **312**.

([116]) ــ خير دليل على ذلك السياسة الثقافية و التعليمية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر. و لا يزال إلى اليوم يريد فرض مناهجه الثقافي والتربوي العقيم والإغترابي.

7) ــ أن هذه المداخل المنهجية لا تزال تترع إلى المبالغة في التعميم المبني على تصور امكانية بناء نموذج للمجتمع المتخلف ومشاكله، كما لو كان موقف معين وحيد للتخلف، لا تكون المواقف التجريبية إزاءه سوى تنويعات على هذا النمط المثالي، وهذا بالطبع يتناقض مع واقع المجتمعات المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة تمنع توصيفها كنموذج واحد على الأقل إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية.

8) ــ وتلك المداخل المنهجية تتجاهل أيضا، أو تقلل من أهمية السياق الدولي المتغير الذي يجري فيه تطور المجتمعات المتخلفة، مع أن هذا السياق يمثل محددا حاسما للتغير في العالم الثالث، إلى الدرجة التي يرى معها البعض أن التغير في النظم الإجتماعية في العالم الثالث إنما في الأساس خارجي أكثر منه داخلي. ولكن أدبيات التنمية السياسية، وتطوراتها المعاصرة (وقد
صيغت أساسا طبقا لظروف العالم الغربي ومصالحه) لم تأخذ في الإعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف العالم الثالث مثل أثر التراث الإستعماري، والمعونة الخارجية بكافة أشكالها، والتأثير الواضح للمؤسسات متعددة الجنسية. كما أن أدبيات السياسة العامة، لم تول سوى أولوية ضئيلة للكيفية التي لا تزال بها عملية صنع القرارات في عديد من بلدان العالم الثالث، تخضع للهيمنة الثقافية المستمرة للقوى الإستعمارية السابقة.

9) ــ ومن ناحية أخرى تسعى هذه المداخل لتكريس الأوضاع القائمة في البلدان المتخلفة، عن طريق دعم مواقع النخب الحاكمة، والنظر إلى "النظام العام" وكأنه الغاية وليس الوسيل للمجتمع، طون اعتبار لمحاولة قياس تكلفة الحفاظ على ذلك النظام.

إن الإصرار على استخدام هذه المفاهيم والمداخل المنهجية دون محاولة لتطوير مفاهيم ومداخل منهجية بديلة و نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمعات غير

الأوربية الغربية، منسجمة مع ومسلماتها وأهدافها بحجة أن المسالك البحثية الشائعة هي الأكثر فعالية دون نظر إلى أنها وضعت لتناسب واقعا مغايرا استمدت منه مقاييسها وأدواتها. كما أنها تعبر بصورة أو بأخرى عن نظرة المجتمع الأوربي للعالم غير الأوربي التي تنبع من مصالحه وتحيزاته وأهدافه [117]، فالإصرار على استخدام هذه المفاهيم والمداخل المنهجية الغربية سوف يؤدي إلى المزيد من التدهور على مستوى الفكر والحركة.

وإذا جاز لنا أن نفترض أن التوجه النظري والمنهجي في دراسة النظم السياسية يجب أن يرتبط بالمتغيرات الواقعية والظروف التاريخية والحضارية والبيئية للواقع الذي تدرسه، فإنه يصبح الإستعانة بالمفاهيم والمداخل المنهجية التي صيغت للحفاظ على الأوضاع القائمة غير ملائمة لهذا الواقع. لذا لزاما علي – ومن منطلق محاولة لتأصيل إطار نظري ومدخل منهجي ملائم – أن نستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور ومن تحيزات، وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المختلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية.

2ـــ تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة الظاهرة السياسية

في محاولة لوضع مدخل منهاجي بديل لدراسة الظاهرة السياسية في ضوء المنظور البيئي الحضاري، نثير مجموعة من التساؤلات تتعلق بماهية المنظور البيئي الحضاري؟ وما هي الدواعي والمبررات التي تستلزم القيام بعملية التأصيل المنهاجي؟ وهل يستطيع هذا المنظور تحقيق قدر من العمومية المنهجية، أم أنه مؤطر بالخصوصية إبتداءا ؟

وفي البداية يجب تحديد ماهية البيئة والحضارة، هاذين المفهومين اللذان يعدان جوهر البحث في هذا السياق. فمصطلح البيئة إحتل مكانة هامة في مختلف الكتابات الفلسفية والعلمية، سواء عند المفكرين القدماء ابتداءا من الحكيم" كونفيشيوس"، إلى

([117]) ـــ منى أبو الفضل، "التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية "، **محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العام الجامعي 1983- 1984، ص 8.

الفيلسوف "أرسطو طاليس" (**384-322**ق م) ، **ومرورا بعلماء الإسلام أمثال**" شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع " (**218 -272 هـ /833-885** م) ، و"عبد الرحمان بن خلدون" (**1332-1406**م). **أو سواء عند المفكرين الغربيين أمثال** "دوايت والدو"« Dwight Waldo »، **و**" فرد ريجز" «Fred Riggs »، **و**" وليام سيفين" « Wiliam Siffin»، **و**"جون جاوس" « John Gaus »، **وغيرهم عند الغرب.**

وأمثال" مالك بن نبي" (**1323-1393هـ/ 1905-1973**م)، و"علي شريعتي" (**1352-1397هـ/1933-1977**م)، و"جمال حمدان"، و"محمد سعودي"، و"أحمد صقرعاشور"، و" منى عبد المنعم أبو الفضل " **عند العرب المسلمين. كما لا يفوتني ذكر المنظرين اليابانيين الذين اهتموا في كتاباتهم الفلسفية والعلمية بموضوع البيئة، والذين أبدعوا في نظرية** (ز=Z)..الخ.

ولقد إستطاع "عبد الرحمان بن خلدون" **أن يحدد مفهوما للبيئة من خلال كتابه**" المقدمة" **مركزا اهتمامه حول تأثير المناخ على السلوك البشري والجماعات البشرية وفي كل هذا نجد تأكيدا صارحا لعلاقة التأثير والتأثر التي تحدث بين الإنسان والبيئة، وبهذا يكون العلامة** "عبد الرحمان بن خلدون" **قد سجل تقدما على** « Charles de Secondat Montesquieu » (**1686-1755**م) **الذي إدعى أن تأثير المناخ هو أول التأثيرات.**

وإذا رجعنا إلى الكتابات الأكاديمية التي أصلت في السياسة والإدارة، نجد كتابات "جون جاوس" « John Gaus » **الذي اعتمد على أعمال علماء الإجتماع خلال العشرينيات من القرن الماضي الذين كانوا يبحثون في علاقة الحياة الإنسانية بالبيئة المحيطة، كذلك دراسات المفكر الفرنسي** "ميشال كروزيه " « Michel Crozier»، **وكتابات** "فرد ريجز" **التي أعطت أهمية قصوى للإعتبارات البيئية في دراسة النظم السياسية للمجتمعات. فالنقطة الرئيسية حسب هؤلاء المفكرين أنه يمكن فهم النظام السياسي بشكل أكبر إذا استطعنا التعرف على الظروف المحيطة بها، والتأثيرات والقوى**

التي تشكلها وتغيرها، ودراسة الأثر المتبادل لهذه النظم على البيئات التي تتواجد فيها [118].

أما مفهوم الحضارة، الذي ساده التشويه والتلبيس ما أخرجه عن سياقه الصحيح، وأفقده جوهره ومعناه، فقد أصبح هذا المفهوم مرادفا للمدينة، أو الثقافة، أو يشملها معا[119]. وهناك من ربط مفهوم الحضارة بالحضر بحيث جعله عكس البداوة[120]. أما من جانب التعريف اللغوي لمفهوم الحضارة، فهو مخالف تماما لما سبق الحديث عنه. فالحضارة مشتقة من حضر، بمعنى الحضور، وهي نقيض المغيب أو الغيبة، حضر يحضر حضورا وحضارة، وتعني الحضور الدائم والتجدد [121].

ومن هذا المنطلق، فإن المنظور البيئي الحضاري [122]، فإنه يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المستضعفة عامة والمجتمعات العربية الإسلامية خاصة، وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والإستفادة من المداخل المنهجية التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها،

([118]) ــ فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 50.

([119]) ــ يعرف "رالف بدنكتن" «RALPH PINDDINGTON » الحضارة: بأنها مرادف للمدينة، وهي مجموعة الأدوات المادية، والفكرية التي يستطيع بها ذلك الشعب إشباع حاجاته الحياتية والاجتماعية، وتكييف نفسه لبيئته. كما يعرف معظم علماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) أن الحضارة ما هي إلا مجرد نوع خاص من الثقافة، حيث أن الثقافة هي أنماط السلوك المشترك السائد في مجتمع معين، سواء كانت معنوية أو مادية.أنظر:

ــ أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، الجزء الأول، تاريخ المناهج الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1982، ص 19-22.

([120]) ــ عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق الذكر ، ص 888-893.

([121]) ــ جمال الدين بن منظور، المرجع السابق الذكر، ص 906-907.

([122]) ــ يرجع الفضل في صياغة "المنظور الحضاري" وتوظيفه في دراسة النظم السياسية العربية إلى العالمة الدكتورة منى عبد المنعم أبو الفضل، " التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية "، مجموعة محاضرات لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982-1983، وتقع في جزئين وملحقات تتضمن أشكالا توضيحية وتفصيلات في بعض المواضيع.

وذلك التعامل يسهم في نفي الثنائيات الإيديولوجية القائمة بين التراث والمعاصرة، والأصيل والوافد، والحديث والتقليدي، ثم يكون بعد ذلك التطوير والبناء لأطر نظرية تجمع بين الثنائيات دون انغلاق في أي منهما، وبحيث تكون الظواهر محل البحث والتحليل والمجتمع الذي توجد فيه بأطره الثقافية والاجتماعية والتاريخية، هي المنطلق الذي يقدم الكليات التي ينبغي التعامل معها، وتكون الأطر التحليلية والنظريات التي طورت في سياق إنساني وحضاري آخر، هي الأدوات التي يستفاد منها وبها في سبيل إجادة الفهم والتحليل
والتفسير لهذا المجتمع وظواهره.

ومن خلال هذه المقدمات، وبناءا عليها، يمكن إثارة التساؤلات التالية، أولهما: ما هي الدواعي والمبررات التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي؟، وثانيهما: ما هي المقومات والأسس التي تم تأصليها كمقومات لهذا المدخل المنهجي البديل لدراسة الظاهرة السياسية ؟

أ/- مبررات ودواعي تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة النظم:

إن محاولة إيجاد مدخل منهجي بديل لدراسة النظم السياسية ينبع أساسا من دواعي ومبررات معينة يتعلق جزء منها بمعطيات الواقع العربي الإسلامي، وثانيهما نابعة من الواقع العالمي الفكري والمنهجي.

ـــ الدواعي الذاتية النابعة من الواقع العربي الإسلامي:

وتتجلى فيما يلي:

1)- تركيز النظم والمجتمعات العربية الإسلامية كما يرى العالم والمفكر الجزائري "مالك بن نبي" على الإستهلاك والحقوق بدلا من التركيز على الواجب والإنتاج. فالتركيز على الإستهلاك والحقوق دال ومؤشر على انهيار المجتمع لأن هذا التركيز

يسترف القوى في الإستهلاك دون مبالاة بقيم الإنتاج وطرقه وفعاليته، والتركيز على الإثنين مؤشر على ركود المجتمع، مجتمع ينتج ليستهلك لا أكثر [123].

وفي هذا السياق، فإن السياسات التي اعتمدها، ولا تزال تعتمدها بعض الأنظمة في العالم الإسلامي ومنها النظام الجزائري منذ إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، قد عملت بالعكس على تحويل الأفراد من منتجين إلى مستهلكين، فإذا كان الإستعمار قد حول المسلم إلى وسيلة من وسائل الإنتاج، فإن هذه الأنظمة جعلت المسلم غاية الإنتاج دون وسيلة له، يأكل دون أن ينتج، يطالب بالحقوق دون القيام بالوجبات،في حين القاعدة الأخلاقية والنظريات الاقتصادية تقوم على مبدأ تسبيق الواجبات على الحقوق، فأية دولة لا يمكن مهما كانت قوتها أن تستمر في العمل بمفتاح الحقوق قبل الواجبات، لأنه لا تقوم حياة بدون إنتاج. وهكذا إذا استهدف الاستعمار المباشر المسلمين في شكل أفراد، فإن أغلب الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي استهدفت المسلمين من خلال مشاريع ومخططات التنمية التي احتوت على أخطاء فادحة زادت في تعقيد مشكلات هذا العالم الذي تحولت فيه "السياسة إلى بوليتيك" [124].

2)–أن المجتمعات غير الغربية وتحديد المجتمعات العربية الإسلامية تعيش أزمات متعددة الأبعاد والنواحي، وقد حددها الأستاذة الدكتورة "منى أبو الفضل" في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، والفعالية، والتكامل، وحالة من الاستقطاب والتناقض، ومن ثم أصبح المجتمع العربي الإسلامي مصدر الفعالية الحضارية على الرغم من الإمكانات القائمة لديه، بحيث صار فاقد الوجهة والإتجاه، تؤدي بهذا المجتمع إلى

([123]) ــ هناك ثلاث أنواع من المجتمعات في هذا المجال كما يرى "مالك بن نبي":

ــ مجتمع ينمو، فيه الإنتاج أكبر من الاستهلاك.

ــ مجتمع منهار، فيه الاستهلاك أكبر من الإنتاج.

ــ مجتمع راكد، في الإنتاج يساوي الإستهلاك.

([124]) ــ تعني عند "مالك بن نبي" قذف لمجرد كلمات، وحركات لمغالطة الشعب واستخدامه، فإذا كانت "السياسة" عند مالك بن نبي" لغة الحث على القيام بالواجب، فإن "البوليتيك" عنده لغة المطالبة بالحقوق. أنظر:

ــ مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، دمشق: دار الفكر، 1978، ص 85.

الإندفاع نحو دوائر احتواء أخرى ذات أنساق ثقافية وسياسية خارج النسق العربي الإسلامي [125]. **وهذا ما يسميه الأستاذ** " مالك بن نبي" **بالقابلية للتبعية** [126].

3)- كذلك هناك دواع نابعة من حالة البحث الأكاديمي الذي يعتمد بصورة مكثفة على الأطر المنهجية والتحليلية التي طورت في النسق المعرفي الغربي التاريخي، دون تطوير أو تكييف لفصل الأبعاد الإبستمولوجية عن المتضمنات الفكروية (الإيديولوجية) بصورة تحقق صلاحية الأطر التحليلية للتعامل مع الواقع العربي الإسلامي. ومن هنا فإن الإصرار على استخدام هذه الأطر المنهجية والتحليلية دون محاولة لتطوير مناهج بديلة وأصيلة نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للدول غير الغربية، منسجمة مع مقولاتها ومسلماتها وأهدافها بحجة أن المناهج البحثية الشائعة هي الأقدر والأكثر فعالية دون النظر إلى أنها وضعت لتناسب واقعا مغايرا استمدت منه مقاييسها وأدواتها هذا من جهة ثانية دون النظر إلى أن هذه الأطر المنهجية السائدة هي وليدة ثقافة غربية[127]

---

(2) ــ **منى أبو الفضل**، المرجع السابق الذكر، **ص 8**.

(3) ــ لمزيد من التفاصيل أكثر حول مفهوم التبعية عند "مالك بن نبي". أنظر:

ــ **سلوى بن جديد، "مفهوم التبعية عند مالك بن نبي"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 59.**

(1) ــ على ذكر الثقافة الغربية نقول أن هذا المصطلح نستعمله للإشارة إلى ثقافة كل البلدان الغربية التي تجمع بينها عدة قواسم مشتركة فهي تنتمي إلى ثقافة واحدة هي الثقافة الأوربية، وشعوبها تنحدر من أصل واحد هو الأصل الهيليني، كما أن مستوى المعيشة فيها متقارب، لذا فإننا عندما نجمع تحت تسمية "الغرب" أو "الدول الغربية" فهذا يعني كل البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، أي أن مصطلح "الغرب" نحمله دلالة ثقافية حضارية وليس جغرافية لأن هذه لا تتحقق فيه، فالغرب غربا بالنسبة لمن؟، إن كان بالنسبة للعالم الإسلامي فإن أستراليا مثلا تقع شرقه، ثم أن هذه الأمور نسبية لكروية الأرض. من هنا فإن فهم الواقع الثقافي الراهن للبلدان الغربية إنما يفهم بالعودة إلى ماضي تاريخ ثقافتها الذي من خلاله أيضا يتم التخطيط للمستقبل، وتحت تسمية الغرب لا تندرج اليابان واسرائيل لخصوصيتها الثقافية والعرقية، وإن كان "أرنولد توينبي" يجعل من اليهودية إلى جانب الهيلينية مصدرا رئيسيا للحضارة الغربية.

راجع في ذلك :

ــ أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، الجزء الأول، ترجمة زياد نقولا، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1985، ص 10.

تنطوي في جوهرها على نزعة التهيمن والتسلط والعنصريـــة، وتمجيد الذات الغربية إلى حد العبادة

واحتقار الأجناس غير الغربية وإهانتها. لتأتي بعد ذلك الأطر والمفاهيم النظرية والمنهجية والفلسفية لتجعل من التاريخ البشري تاريخ غربي منذ عهد الحضارة الإغريقية إلى الآن، ولتكريس العنصرية بطريقة علمية ولإكتسابها طابع الموضوعية، والإيهام بأنها مؤسسة على نتائج يثبتها الواقع والعقل، هذا ما يسميه العلامة " مالك بن نبي" بثقافة السيطرة « Culture D'empire » [128].

4)- هناك أيضا دواع نابعة من التبعية الفكرية والتقليد الأعمى لما أنتجه الفكرالغربي، وهي حالة متفشيـــة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، الذي يمر بدوره بنفس أزمات الواقع السياسي والاجتماعي، الناتجة عن حالة الفراغ الفكري والمنهجي، التي ملئت بأطر معرفية نابعة من سياقات فكرية أخرى، أخذت صفة الفكروية (الإيديولوجية)، مما أفقدها إمكانية التطوير والتجديد والتعاطي مع الواقع العربي الإسلامي. وبالتالي فإن اتباع أسلوب التقليد والعلاج بالمثل « Homéopathic »[129] كمدخل ومنهاج للوصول إلى الحقيقة لا يثمر علما ولا يؤدي إلى المعرفة، ولا إلى حل أزمات الواقع السياسي والاجتماعي. فجوهر العلم التفقه والنظر والتدبر والتعقل والتفهم، ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة وإستيفاء الحجة دون التقليد، لأن التقليد لا يثمر علما ولا يفضي إلى معرفة [130]، وقد ذم الله تعالى تقليد في غير موضع من كتابه " اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله" [131].

---

(1) ــ مالك بن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد سبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت.، ص 38-41-123.

(1) ــ عكس أسلوب العلاج بالضد « Allopathic » الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد.

(2) ــ جلال الدين السيوطي، **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الإجتهاد في كل عصر فرض**، تحقيق: الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1983، ص 124.

(3) ــ سورة التوبة، الآية 31.

كما أن التقليد في استخدام هذه الأطر النظريـــة والمنهجية قد تكون وسيلة لمفسدة في الشريعة أو العقيدة، ومن ثم وجب سدها دفعا للضرر المتوقع منها، وجلبا لمصلحة أعمال الشرع، ومنهاجه في حياة المسلمين ومجتمعهم [132].

ومن ثم فإن نقل هذه المفاهيم والأطر المنهاجية إلى بيئات أخرى قد لا يحقق التكافؤ المنهجي سواء بين المنهج والإطار الثقافي السائد في تلك المجتمعات أو بين المنهج والظاهرة موضع الدراسة، بحيث يكون المنهج غير متكافئ في ومسلماته وأدواته مع موضوعه.

ـــ الدواعي الموضوعية النابعة من الواقع الفكري والمنهجي :

وإنطلاقا من طبيعة الفكر المنهجي القائم في حد ذاته على التنوع والتعدد، والقائم على التجاوز والتصحيح طبقا لمعطيات واقعية. فإن هذه القاعدة تعطي مشروعية الاجتهاد والتطوير في إرساء أطر منهاجية تتناسب
مع طبيعة الواقع العربي والمتغيرات الرئيسية الفاعلة فيه، والتي تختلف عن تلك القائمة في المجتمعات الغربية. وما دام أن هناك تنوع وتعدد داخل البنية العلمية الغربية وفيما يتعلق بدراسة ظواهرها، فليس هناك مانع من دراسة كمجتمعات غير أوربية (غير غربيـــة) بأطر تحليلية، تعتمد في
مقولاتها الأساسية على بنيتها الثقافية، وتستفيد من الأطر التحليلية الغربية.

وفي هذا السياق، يجب أن نعترف بالفضل للأستاذ العالم "مالك بن نبي" حيث كان أول من نادى بتعدد أنماط التنمية من خلال مؤلفه "شروط النهضة " [133] وتعدد

---

(1) ـــ لمزيد من المعلومات حول عدم صلاحية التقليد كمدخل للمعرفة، وعدم شرعية تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومنهاجهم، أنظر:

ـــ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التجديد السيـــاسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص 161-162.

أنماط التنمية يعني الإعتراف بضرورة اختيار وبكل حرية الفكر المنهجي الملائم لكل مجتمع لنمط التنمية الكفيل بتحقيق تطلعاته وأهدافه، وباختصار يعني " تنمية منبثقة من الداخل وأصيلة " [134].

وعليه، فإن هذا الأسلوب في التنميـــة أصبح يتبناه في الوقت الحالي العديد من المفكرين، على اختلاف تفسيراتهم لقوانين التطور الاجتماعي والسياســـي، ونذكر من هؤلاء "فرنسوا بيرو"، و"أنور عبـــد المالك"، و"جلال أمين". كما نجد فكرة الإقرار بتعدد وتنوع أنماط التنمية من خلال المفاهيم والإستراتيجيات والدراسات التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في إطار البحث عن أنماط ومقاربات ومداخل منهجية وأطر مفاهيمية جديدة للتنمية ومن هذه الإستراتيجيات نذكر:

- التنمية المستقلة (الأمم المتحدة).
- التنمية المنبثقة من الداخل (اليونسكو).
- التنمية المتمحورة على الإنسان (اليونسكو).

وانطلاقا من هذه الدواعي والمبررات الذاتية والموضوعية التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي.ما هي المقومات والأسس التي ينطلق منها هذا المدخل المنهجي البديل لدراسة التنمية السياسية ؟

ب/ــ مقومات وأسس المدخل المنهجي البديل لدراسة التنميةالسياسية:

ترتكز عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل منهاجي بديل وأصيل على مجموعة من المقومات والأسس، والتي تعد مقومات معرفية تحدد ماهيته، وتمثل هيكله وبنيته الأساسية، والتي عليها يتوقف ضبط الوحدات الجزئية وتحريكها واقامة العلاقات

---

(1) ــ مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت.،159 صفحة.

(2) -ANOUAR Abdelmalek, Huynh Caotri, Bernard ROSIER, **clé pour une Stratégie Nouvelle de Développement**, Paris : les éditions ouvrières, 1984, p. 34.

الإرتباطية بينها وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر، ولذلك فإن دواعي التكافؤ المنهجي تفرض تطوير منهجية مستقلة للتعامل مع المجتمعات موضع الدراسة [135]، وهذه المنهجية تقوم على مقومات وأسس يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1)–التأكيـــد على الوحي و العقل والحس (الواقع) كمصـــادر للمعرفة، والوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، أو التركيز على أحد أبعادها الظاهرة دون الأخرى. بحيث أن هذه المصادر لها تأثير مباشر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، ومن ثم فإن بينة المجتمع العربي تعكس وزنا معينا للوحي والعقل والواقع كمصادر مكونة ومنشأة ومنظمة ومحركة[136]. لذلك لا بد أن تؤسس المنهجية المبتغى تأصيلها للتعامل مع الواقع العربي على هذه المسلمة، وليس بالنظر إلى المناهج المطروحة من قبل علماء الغرب، القائمة على أطروحـــات وضعية غير ملتزمة بوحي إلهي، خاضعة لأسس ومعطيات وضعية تنطلق من الواقع، لتدرسه وتتحكم فيه بخليط من النظريات والدراسات والتعميمات المتداخلة والمتعارضة في معظم الأحيان، قاصرة عن إدراك حقيقة الإنسان ورسالته ودوره وغايته.

2)– أن المدخل المنهجي البديل والأصيل المؤسس على قاعدة وحدة الحقيقة وتقديم الوحي على العقل والحس في الوصول إليها. يتناول الظاهرة الإنسانية عامة والظاهرة التنموية خاصة بنظرة شمولية لا تقبل التفتيت والتجزئة، ودون إهمال لأحد عناصرها، ذلك أن مجرد التغافل عن أي عنصر منها سوف يؤدي إلى اختلال الفهم وفساد التفاعل. ومن ثم فالظاهرة السياسية – طبقـــا للمنظور البيئي الحضاري – ليست ظاهرة تابعة تفتقد الإستقلال، لتصبح انعكاسا للمتغير الإقتصادي والمادي، كما هو في المدخل المنهجي الجدلي المادي، وليست هي ظاهرة مستقلة تماما تفتقد الصلة بالبناء

---

(1) ــ **نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، المرجع السابق الذكر، ص**90**.

(2) ــ منى أبو الفضل، مدخل منهاجي في دراسة النظم السياسية العربية، **المرجع السابق الذكر**، ص 66-95.

الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتعامل معه على أنها نظام متكامل الأبعاد مستقل عن سائر النظم، وإنما هي ظاهرة فاعلة متفاعلة مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في نسيج واحد يقوم على أساس الاعتماد المتبادل. وهذا لا يعني إعطاء كل جوانب الظاهرة أحجاما واحدة من حيث الدور والأهمية والتأثير، ولكن إعطاء كل جوانب موقعه في كل حالة من الحالات، على ضوء ما هو قائم فعلا لا على ضوء حكم مسبق، يطبق على كل الأنماط المجتمعية. كما هو السائد في المداخل المنهجية الغربية.

3)– أنه ينطلق من دراسة تطور المجتمع وصيرورته التاريخية من خلال منطق الدافعية الحضارية، وليس المادية الجدلية والتاريخية. بعبارة أخرى أن البيئة الزمنية ليست مقسمة إلى مراحل تاريخية وفق منظومة تطورية تجعل من مقولة تاريخية جزئية نقطة القياس، بل أعطي الإنسان عبر التاريخ شرعيته الكاملة، دون تمييز مسبق وفق التسلسل الزمني. فمصدر الحركة والتطور والتأخر في حد ذاته طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية. في حين أن المنظور الغربي وتحديدا المدخل المنهجي الجدلي المادي يرى أن مصدر الحركة والتطور التاريخي يرجع إلى المادة، ومن ثم لا موضع لإرادة الإنسان في الإنشاء أو الهدم، وإنما دوره يبرز فقط في الإعاقة أو التأجيل. من هنا فإن الإنسان في المنظور البيئي الحضاري هو أساس حركة المجتمع لأنه حر مسؤول. و بذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بالفاعلية الإنسانية والتحقق الأخلاقي والإنساني للمجتمع. وليس بالأبعاد المادية للوجود، كما ترى المداخل والنظريات الفلسفية المادية [137].

4)– ومن منطلق العيوب والمآخذ التي تشوب المداخل المنهجية والنظرية الغربية، فإن هذا لا يعني – أن المدخل المنهجي البديل القائم على البعد البيئي الحضاري – إبعاد مضامينها وجوانبها الإيجابية في سياق التحليل، وإنما ضرورة القيام بعملية تكييف واستخدام هذه الجوانب لتتماشى وبيئة وحضارة المجتمع المدروس. ومن ثم فإن الاستفادة من مجمل الجوانب الإيجابية للمداخل المنهجية التي سبق تناولها في هذا البحث

(1) ــ منى أبو الفضل، المرجع السابق الذكر ، ص 22-23.

في بناء المنظور البيئي الحضاري من خلال المحددات التالية، والتي أجملتها الأستاذة الدكتورة " منى أبو الفضل " في:

أ- إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لهذه النظريات والمداخل مع انتقاء بعض المفاهيم التي قدمها التحليل البنائي الوظيفي، والجدلي المادي، وغيرها من التحاليل، بما يفيد في تحليل النظم السياسية العربية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الأسس والمسلمات التي يقوم عليها كل منها.

ب- الإنطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بالدولة في التصور العربي الإسلامي.

جـ ـــ من خلال الدمج بين الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادرا على التناول الحقيقي للموضوع [138].

تلك هي أهم مقومات وأسس المدخل المنهجي البيئي الحضاري البديل لدراسة التنمية السياسية، غير أن هذا لا يعني ولا ينبغي النظر إليه على أنه نظرية متكاملة، حيث أنها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة. و إن لم يكتب لهذا الاجتهاد الاكتمال فإنه سيظل مطروحا لمزيد من الجهد من قبل الباحثين والمختصين في ميدان دراسة النظريات التنمية السياسية. حتى نصل إلى إطار منهجي نستطيع من خلاله دراسة النظريات الغربية في مختلف العلوم الاجتماعية دراسة علمية منظمة، تقوم على أساس ومعايير ومقومات نابعة من الذات الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وتتوخى مناهج العلم النافع، وليس نابعة من ذات الآخر[139]

([138]) ـــ نفس المرجع السابق، ص **22-23**.

([139]) ـــ لمزيد من المعلومات في دراسة ثقافة ومنطلقات فكر الأنا (الحضارة العربية الإسلامية) والآخر (الحضارة الغربية). أنظر:

ـــ حسن حنفي، **المرجع السابق الذكر**، 630 صفحة.

الباب الثالث:

التفاعلات السياسية: دراسة في إطار منظور تنموي

إذا كانت التنمية السياسية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة، فإنها أيضا ترتبط بفهم القوى الأخرى المؤثرة في المجتمع. ومن ثمة يجب علينا أن نحدد طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه القوى على المسار التنموي.

وقبل أن ندرس طبيعة تأثيرها وقدرتها على إحداث التنمية، ينبغي أولا أن نتعرف عليها وعلى خصائصها المرتبطة بطبيعة البيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي أفرزتها، ويمكن تحديد أهم القوى السياسية في: القيادة السياسية، والأحزاب السياسية، والقوى والجماعات الضاغطة، والمنظمات غير الحكومية.

والملاحظ أن من خلال هذه الأطراف الأساسية يمكن التمييز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة. حيث يؤكد الأستاذ "صامويل هانتغتون" «Samuel Huntington»: "...إن ما يميز البلدان المتقدمة عن البلدان المتخلفة هو وجود مؤسسات قادرة على تقديم شيئ ملموس للصالح العام "[140].

لذا فإن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث، سواء في المجال السياسي أو المجالات الإقتصادية والإجتماعية، والذي لفت الأنظار إلى أوجه القصور في النظريات التنموية، كان لابد أن ينعكس على رؤية أكثر عمقا لحقيقة تلك الأطراف. فالقيادة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الأدوات، ليست سلعا جاهزة تستوردها دول العالم الثالث، وتشغلها لكي تقوم بالتنمية في المجتمع، إنها أيضا نتاج مجتمعها وظروفه الخاصة. وعلى

([140])-**Samuel Huntington, (Editor),**The management of change in Governement , **The Hague : Martinus Nijhoff, 1976, p. 100.**

هذا فإن الإنتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب تأسيس مؤسسات قوية وفعالة ونابعة من بيئة المجتمع الذي تنشط فيه.

لذا فإن الأسئلة التي تثار عند دراسة الأطراف المحركة لعملية التغير في المجتمع/ النظام السياسي: هل يمكن التمييز بين الأهمية النسبية لمختلف العوامل الدافعة لعملية التغيير والتنمية السياسية؟ وما هي الأهمية النسبية لكل عامل أو عنصر؟ والآثار التي يمكن أن تنتج عن أي منها في عملية تفاعلها مع العملية التنموية؟

الفصل الأول

القيـــادة السيـــاسية

تصدَّى كثير من الباحثين لموضوع القيادة والنخبة القيادية بالدراسة وَالتحليـــل وَالمناقشة، فلا تخلو دراسة في النظم السياسية وَالإجتماعية دون أن تتطرَّق إلى التأثيرات المختلفة التي تحدثها القيادة في الحياة السياسية والاجتماعية، حتَّـــى أن الكـــثير مـــن الدراسات السياسية إعـــتبرت العامل القيادي كمتغيِّر مستقل،وإعتبرت العمليـــات و النظم السياسية متغيِّرات تابعة.

فإذا كان الأمر كذلك، فما طبيعة القيادة، وأين يكمن دورها في عملية إدارة التنمية السياسية ؟

المبحث الأول: طبيعة القيادة السياسية ووظائفها

لقد تعدَّدت تعاريف القيادة السياسية، ويرجع ذلك التعدُّد إلى إختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة، فهناك مَن يولِّيها إهتماما كبيرا حتَّى أنَّه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي إلا وتتأثر بالمتغيِّر القيادي. وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالجماهير وعلاقاتها بالمؤسسات المختلفة.

ومن هذا يمكن تحديد بعض التعاريف للقيادة، فيعرِّف الأستاذ "جـــون فيفنـــر" « Jean Fifner » القيادة بأنَّها: " فنّ تنسيق الأفراد والجماعات وَ رفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محدَّدة. والقيادة تتعلَّق أساســا بمهــارات شــفوية و عقليــة و إجتماعية" (141).

ويذهب الأستاذ "بايلي" « Baily » إلى تعريف الــقيادة على أنَّهــا:" قــدرة القائد على إتِّخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضــاء النخبــة السياسية والجماهير بهذه القرارات " (142).

كما أنَّ القيادة تعتبر "قدرة و فعالية و براعة القائد السياسي بمساعدة النخبــة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وَاختيار الوسائل الملائمة لتحقيــق هــذه الأهداف بما يتّفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وَتقدير أبعاد المواقف التي تواجــه المجتمع، وإتِّخاذ القرارات اللاَّزمة لمواجــهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هــذه المواقف، وَيتمّ ذلك كلّه في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع" (143).

كما تظهر لنا قدرة القائد على التأثير محكومة بثلاثة عوامل رئيسية:

ـــ عامل الموقف: حيث ينجح القائد كلَّما كان بإمكانه التكيف مع المواقــف الــتي تعترضه أثناء العمل على تحقيق هدف المنظَّمة.

– عامل الزمن: أن القائد الناجح لا يتسنَّى له التكيّف مع تطوّر المجتمع إلاَّ بالعمل الدائم على متابعة التطوّر الثقافي وَالتقني للمجتمع حتّى يمكنه معرفة الجماعة التي يتعامل معها من جهة، وَالمجتمع الذي تحيى منظَّمته فيه من جديد من جهة ثانية.

---

(1)– سيد الهواري، الإدارة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1976، ص 330.

(2)– نيفين عبد المنعم مسعد، "القيادة كمتغيِّر في العملية السياسية"، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 155، يناير 1992، ص 44.

(3) – جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في: علي عبد القادر وآخرون، **إتِّجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1987، ص 176.

- العامل الحضاري: فالقائد الذي ينجح في بلد متقدّم، قد يفشل في بلـــد متخلّـــف إقتصاديا، و إجتماعيا و سياسيا، و ذلك لإختلاف النظرة إلى الأمور وعوامل التأثير في السلوك[144]، بحكم أنَّ التقدّم و التخلُّف يقرِّر كلَّ منهما نظرة وَ قيمًا تختلـــف بإختلاف بعد الحضاري. ويحضرني في هذا السياق المثال الذي ضربه الأستاذ "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الإقتصاد"، حيث تحدَّث عن العالم الألماني "شاخت" الذي وضع لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية مخططا إقتصاديا إستطاعت بواسطته أن تحقّق أكبر طفرة إقتصادية في تاريخها، ونفس العالم وضع مخططا لأندونيسيا التي تعتبر أغنى دولة في آسيا من حيث الموارد من ألمانيا، ولكن هذا المخطط قد فشل فشـــلا ذريعا[145].

و بناءا على هذا، فإنَّ القيادة لا تعدوا أن تكون إلاَّ على القدرة على التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات في موقف و زمن ومستوى حضاري معيّن، قصـــد خلـــق الرغبة لديهم في تحقيق هدف المنظمة بالوسائل المتاحة، عن طريق التعـــاون وإشـــباع الحاجيات الإنسانية و المحافظة على الروح المعنوية العالية.

المبحث الثاني: القيادة و عملية التنمية السياسية

تبرز أدوار القيادة السياسية في عملية التنمية السياسية في عـــدّة مجـــالات يمكـــن حصرها في:

1- تحديد أهداف المجتمع و تعريفها وَ وضع برنامج بالأولويات.
2- التوسط بين المصالح المتصارعة و تسوية الخلافات والنزاعات.
3- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة و كسب الدعم والتأييد.
4- صناعة القرارات و تنسيق السياسات.
5- وتمثّل كرمز للمجتمع و تجسيد طموحاته و إيجاد الشعور بالثقة[146].

---

(1) – نفس المرجع السابق، ص 176.

(1)- مالك بن نبي، **المسلم في عـــالم الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق، بدون تاريخ، ص 64-65.

(1) – **المرجع نفسه**، ص 178-179.

وعليه، فإنَّ بروز القيادة السياسية في عملية إدارة التنمية السياسية تختلف بإختلاف الظروف من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها.

فالقيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، يكون دورها سلبي على عملية التنمية، وهنا يبرز من خلال القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتّبعها محليا ودوليا، والتي تكون مضادة لإرادة مجتمعاتها. ومن هذا فإنَّ مصالح القوى الخارجية هي التي تسود، والتي تكون في الغالب متعارضة مع المصالح الداخلية للدولة.

فالقيادة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية في الوصول إلى السلطة يتميز دورها باللجوء إلى الإكراه وَالقهر، وَحَسْمِ القضايا عن طريق القوّة والقهر.

والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في الوصول إلى السلطة، فإنَّ الطابع القبلي هو الذي يميِّز أبنيتها وأسلوب تجنيدها، وخصائص عملياتها الإنتخابية، و نمط توزيعها للمنافع[147].

وخلاصة القول، أنَّ النخبة القيادية لا يمكن لها أنْ تحقِّق التنمية السياسية المنشودة إلاَّ من خلال تمتُّعها بالشرعية السياسية، و برضى وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرة القيادة السياسية على أن تكسب إحترام ثقة الجماهير. وَبهذا المعنى فإنَ الإندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتّل القومي الذي من خلاله تتمكَّن من مواجهة التحدِّيات المتمثِّلة في تحقيق التنمية السياسية الشاملة. وهكذا نصل إلى أن الإهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة، والتركيز على قياس الرأس المال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتما للتحكم في التنمية السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها.

---

(2) ــ جلال عبد الله معوض، المرجع السابق الذكر، ص 180-182.

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية

إن تعريف الأحزاب السياسية لابد من أن يبدأ كباقي الظواهر السياسية بالتأصيل النظري، كمحدد لسماته الأولية والتي تتحدد في ثلاث سمات:

ـ أن الحزب هو جزء من كل، حيث أن كلمة حزب بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء « Part ». ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي، ويتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.

ـ أن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا. فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي إرتبطت بالإنتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئا مختلفا عنها.

ـ أن الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب هي أدوات أو هيئات تقوم بالتعبير عن مطالب إجتماعية محددة[148]

إن جميع التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية تمحورت حول إظهار الإيديولوجية الحزبية من جهة، والقوة التنظيمية من جهة أخرى. من هنا كانت الصعوبة في إعطاء تعريف موحد جامع. فالحزب السياسي يعرفه الأستاذ "جيوفاني سارتوري" « Giovani Sartori » **أنه" جماعة سياسية تتقدم للإنتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الإنتخابات مرشحين للمناصب العامة"[149]. أما الأستاذ**

([148]) ـ أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر** ، ص18.

([149]) ـ صادق الأسود، **المرجع السابق الذكر**، ص467.

المتخصص "موريس دوفرجيه" « Maurice Duverger » فيعرف الحزب أو أحزاب الجماهير الشعبية بأنها "تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام" [150].

في حين يرى الأستاذ"بول مارابوتو" « Paul Marabuto » أن الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي. ويقترب من هذا التعريف التصور الذي يبدو أكثر دقة وشمولا الذي قدمه الأستاذ "ف. قوقال" « F. Gogvel » أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه[151]. أما الأستاذ "جوزيف لابالومبارا" « Joseph Lapalombara »، والأستاذ"ميـــرون وينـــر" «Myron Weiner » فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في أربع نقاط أساسية:

- ـــ استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، أو سواء من حيث استمرار قيادته.
- ـــ امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية و بين الوحدات القومية و المحلية.
- ـــ توافر الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي و القومي للقيام بعملية صنع القرار، وليس مجرد التذكير على مستوى السلطة.
- ـــ اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار للحصول على التأييد الشعبي [152].

وعلى الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي، قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي " موريس ديفرجيه"« Maurice Duverger» الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1951، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي. وكذلك

([150]) - Maurice Duverger , **Les partis politiques**, Paris : Colin, 1976,p. 240.

([151])ـــ اسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1982، ص204.

([152]) ـــ أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص19.

الأستاذ الإيطالي "جيوفاني سارتوري" « Giovani Sartori » في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية، ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية" للدلالة على كل الأحزاب أو أي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

أما في الفكر الماركسي فيعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي" [153].

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه " طليعة الطبقـــات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكـــاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا "[154].

فمفهوم الحزب عند الفكر الشيوعي والاشتراكي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

أما الأحزاب السياسية في الخبرة الإسلامية، فإن كان طرحها يختلف عن المفهوم الغربي (الليبرالي والماركسي)، إلا أنها كانت موجودة من خلال الفرق والأحزاب الإسلاميـــة.إذ عرف المجتمع الإسلامي المعارضة والتعددية السياسية المنظمة منذ معركة صفين، فنشأت تيارات كبرى تقوم كل منها على رؤية للديـــن و التاريخ ودور الإنسان والموقف من السلطة والثورة، وكان أهمها الخوارج والشيعة والمعتزلة التي كان

([153]) ــ سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية**، في: المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995، ص 82.

([154]) ــ كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006،ص29.

لها برامج ومشروعات للحكم تشترك في مناهجها الإجتماعية ومطالب مجتمعاتها ومستوياتها المعرفية[155].

وخلاصة القول، تتفق هذه التعاريف المتباينة بأحقية الحزب في الحرية السياسية من أجل الوصول إلى السلطة.

المبحث الثاني: تصنيف النظم الحزبية

توجد أنواع متعددة من الأحزاب وتختلف باختلاف طريقة تنظيمها، كما توجد اختلافات بين نظم الأحزاب من حيث عددها، وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى، واستراتيجية عمل كل منها. فمجموع كل هذه العلاقات بين الأحزاب يكون نظاما من العلاقات الثابتة نسبيا. ونتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى قد يكون النظام الحزبي السائد في الدولة هو نظام تعدد الأحزاب، أو نظام الحزبين، أو نظام الحزب الواحد. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن فهم طريقة سير أي نظام سياسي لدولة ما إلا إذا عرفنا النظام الحزبي القائم، وعلاقات الأحزاب بعضها بعض، وكيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل.

ويتم في العادة تصنيف الفقهاء والمختصين في علم السياسة النظم الحزبية حسب معيارين، أولهما عدد الأحزاب حيث يتم على أساسه التمييز بين نظام الحزب الواحد والحزبين زتعدد الأحزاب، وثانيهما درجة المنافسة السياسية وتداول السلطة حيث تصنف إلى نظم حزبية غير تنافسية وتشمل نظام الحزب الواحد، ونظم حزبية تنافسية وتتضمن نظامي الحزبين وتعدد الأحزاب، ونظم حزبية شبه تنافسية وهي نظم التعددية الحزبية المقيدة في الدول النامية.

أولا: النظم الحزبية التنافسية

([155])ـــ راشد الغنوشي، **الحريات في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982،ص250.

إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة. ولذلك يحسن القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة للنظم التنافسية تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب. وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب الأحزاب التنافسية في شكل منحنى تنازلي يتدرج فيه التنافس من أعلى إلى أسفل، وهذا المنحنى المتدرج يؤدي إلى ترتيب الأحزاب التنافسية على النحو التالي:

1 ــ نظام تعدد الأحزاب:

2 ــ نظام الحزبين :

3 ــ نظام الحزب المسيطر:

كما يمكن تدريج الأحزاب بشكل أكثر تفصيلا، فكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة يمكن تقسيمه إلى قسمين:

فنظام تعدد الأحزاب ينقسم إلى: تعدد الأحزاب الكامل أو التام، وتعدد الأحزاب المعتدل.

ونظام الحزبين ينقسم إلى: نظام حزبين جامد، ونظام حزبين مرن.

ونظام الحزب المسيطر ينقسم إلى: نظام حزب مسيطر عادي، ونظام حزب مسيطر شديد السيطرة[156].

1 ــ نظام تعدد الأحزاب Les systémes du multipartisme:

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية، كإنجلترا والولايات المتحدة وكندا ونيوزيندا واسستراليا، التي تتبنى نظام الحزبين، كما توجد في دول أخرى كاليابان والهند وباكستان وتركيا والديمقراطيات الجديدة في دول شرق أوربا وبعض الدول الافريقية جنوب الصحراء.

([156])ــ سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص 242.

ويتصف هذا النظام باتساع نطاق الأحزاب المشاركة في المنافسة على السلطة، ويتمكن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية اللازمة في تشكيل الحكومة بمفرده، أو قد تكوين إئتلاف حكومي بين حزبين أو أكثر في حالة عدم نيل أي حزب هذه الأغلبية. ويعد هذا النظام دعامة للديمقراطية لأنه يضمن انتقال السلطة وتداولها سلميا عبر الانتخابات، وانتشار السلطة والمشاركة والرقابة [157].

أ) ــ تعدد الأحزاب التام **Le multipartisme Intégral**:

يقصد بتعدد الأحزاب التام أو الكامل الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه الذي يعبر به عن مصالح فئة محدودة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى.

ب) ــ تعدد الأحزاب المعتدل **Le multipartisme tempéré**:

يعنى هذا النظام وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار، كما تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معا كوحدة واحدة داخل البرلمان. ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيها بنظام الحزبين [158].

ويعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل على درجة صلابة التحالف وعلى كيفية تحقيق الإئتلاف. وبعبارة أخرى فإن تعدد الأحزاب المعتدل يتوقف على طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزابا جامدة تفرض على

([157])ــ حسن نافعة وآخرون، **مقدمة في علم السياسة**، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2002، ص 330.

([158]) ــ سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 245.

النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين، أم أحزابا مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت. ويعني هذا أن طريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر على نظام تعدد الأحزاب.

2ـــ نظام الحزبين السياسيين Les systémes du bipartisme:

في هذا النظام يتنافس على السلطة ويتداولها حزبان كبيران، ومن أشهر نماذجه، الولايات المتحدة الأمريكية (الحزبان الديمقراطي والجمهوري)، وبريطانيا (حزبا العمال والمحافظين). وفي كلا النموذجين توجد أيضا أحزاب أخرى ولكنها ضعيفة، مما يجعل المنافسة على السطة قاصرة على الحزبين الكبيرين.

وفي هذا الإطار يجب أن نميز بين شكلين من نظام الحزبين: فهناك نظام الحزبين الجامد والذي يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، كما أن هناك نظام الحزبين المرن الذي يترك حرية التصويت لأعضائه.

وتعتبر بريطانيا نموذجا لنظام الحزبين الجامد، إذ يتعين على النواب البرلمانيين أعضاء الحزب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت داخل البرلمان وإلا وقع عليهم عقوبة العزل. ويؤدي هذا التنظيم الجامد إلى توفير الثبات والاستقرار والسيطرة للحكومة، إذ يكون رئيس الحكومة متأكدا من إخلاص وولاء الأغلبية التي تسانده.

وعلى العكس فإن الولايات المتحدة تعتبر نموذجا لنظام الحزبين المرن، فلا يفرض لأي من الحزبين نظاما على نواب الحزب فكل عضو من أعضاء الكونجرس له حرية التصويت دون أن يستشير حزبه. ونتيجة لذلك يمكن أن يؤدي هذا النظام المرن إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية إذا لم يكن هناك فصل عضوي بين السلطات يوفر الاستقرار للحكومة. ولعل هذا هو السبب في أن نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة لا يؤثر على استقرار الحكومة، لأن النظام الرئاسي الأمريكي قائم على الفصل العضوي بين السلطات.

3ـــ نظام الحزب المسيطرParti dominant :

في ظل نظام الحزب المسيطر يكون داخل الدولة أكثر من حزبين، ولكن أحد الأحزاب، وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظرا لقوته ولحصوله على الأغلبية تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها إلى السلطة. ومن هنا يمكن التمييز بين نظام الحزب المسيطر العاديParti dominant ، ونظام الحزب شديد السيطرة Parti ulta-dominant.

أ) ـــ الحزب المسيطر العادي:

يتميز الحزب المسيطر بأنه يتمتع بمكز وحجم كبيرين، كمايتمتع بمركزمتميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى. ويحتفظ الحزب المسيطر بمركزه المتفوق نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، وهو بذلك يختلف اختلافا جوهريا عن نظام الحزب الواحد، الذي يحتكر الحياة السياسية نتيجة لمنع إنشاء الأحزاب السياسية بنص الدستور.

ب)ـــ الحزب شديد السيطرة:

يكمن الخلاف الأساسي بين نظام الحزب المسيطر العادي ونظام الحزب شديد السيطرة في حجم الحزب المسيطر وعدد أصوات الناخبين التي يحصل عليها ونسبة المقاعد التي يحتلها داخل البرلمان. فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة **40%** من الأصوات التي تم الإدلاء بها، إلا في حالات نادرة إستثنائية. هذا الإستثناء يعد القاعدة العامة بالنسبة للحزب شديد السيطرة الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقتعد البرلمان.

ثانيا: الظم الحزبية غير التنافسية

يتمثل جوهر هذه النظم في انعدام المنافسة السياسية واحتكار حزب واحد للسلطة، ويمكن في هذا السياق التمييز بين عدة أنواع لهذه النظم، ومنها:

أ ـــ نظام الحزب الواحد في الدول الشمولية: يحتكر السلطة حزب واحد يهيمن على الساحة السياسية ولا يسمح بالمعارضة، وينطلق من إيديولوجية سياسية متكاملة تحدد

الغايات العليا للمجتمع ووسائل وسبل تحقيقها، ويعتبر أداة النظام السياسي في تنشئة المجتمع وفق مبادئ هذه الإيديولوجية، ومن أمثلته نظام الحزب الواحد في الأنظمة الشيوعية والنازية والفاشستية سابقا.

ب ــ نظام الحزب الجماهيري الواحد في الدول النامية الافريقية والآسيوية: ساد هذا النظام في معظم هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال لرؤيتها إياه أفضل النظم الحزبية لتحقيق التنمية والتكامل القومي. ورغم اتفاق هذا النظام مع النظام الشمولي من حيث استئثار حزب واحد بالسلطة وعدم السماح بالمعارضة، إلا أنه على خلاف الثاني يفتقر إلى إيديولوجية متكاملة. وقد تحولت أكثرية هذه الدول خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى أشكال أخرى للنظم الحزبية و بخاصة التعددية الحزبية المقيدة أو النظم الحزبية شبه التنافسية. وشهدت دول منها تحولات متقلبة ومتضاربة في هذا الخصوص في مواكبة ثورات زانتفاضات شعبية وانقلابات عسكرية.

جـ ــ نظام الحزب القائد في إطار جبهة وطنية مكونة من عدة أحزاب: يحتفظ الحزب القائد في إطار هذه الجبهة بوضع متميز عن الأحزاب الأخرى من حيث القيادة والتوجيه والتخطيط واحتكار حرية العمل والتحرك في مجالات معينة كالجيش والجامعات، ولا يسمح بحرية العمل السياسي للأحزاب غير الأعضاء في الجبهة، ومثال ذلك نظام الجبهة الوطنية القومية والتقدمبة بقيادة حزب البعث في العراق (1973ــ1978) وفي سوريا منذ عام 1972.

المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية وأزمات التنمية السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي. فالحزب على حد تعبير الأستاذ " جوزيف لابالومبارا" « Joseph Lapalombara » رمز للتحديث السياسي، مثلما

تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الإقتصادي [159].

ولقد أسهب الأستاذ " دافيد أبدر" « David Apter » في وصف الدور التنموي الذي تقوم به الأحزاب، فهي أكثر من أي أداة أخرى تكون ذات تأثير مباشر على المجتمعات لكونها تستخدم في أنشطتها كافة الوسائط التحديثية المتاحة، مثل المدارس ومنشآت الأعمال، والمشروعات التجارية،...فالأحزاب على حد تعبير الأستاذ" دافيد أبدر" تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة إتصالية لهذه الأفكار ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من تحقيق القوة السياسية، وتعبئتها وتوجيهها[160].

وعليه، فإن مواجهة أدبيات التنمية السياسية للظاهرة الحزبية تمت من خلال الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية، و الأحزاب في الدول المتخلفة من ناحية أخرى حول محورين أساسيين هما:

أولهما: أثر أزمات التنمية في نشأة وتطوير وتشكيل الأحزاب.

ثانيهما: هو دور الأحزاب السياسية في حل أزمات التنمية السياسية.

فمن الناحية الأولى، قدّمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية أو بالنظرة التقليدية في نشأتها، وربطت أدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات و ظهور وتكون الأحزاب.

ومن ناحية ثانية، فإنّ الإسهامات الأكثر إنتشارا لأدبيات التنمية السياسية إنّما تدور حول دور الأحزاب كإدارات ووسائل لتنمية، تساهم في حلّ أزمات إدارة التنمية وهذا ما يعرف الآن بإدارة الأزمات [161].

وفي هذا الإطار العام حول الدور التنموي للأحزاب السياسية، سوف نخصّص ثلاثة مطالب للحديث عن أدوار محدّدة للأحزاب في مجالات التنمية السياسية، والتي

([159]) –Joseph Lapalombara and Myron Weiner,eds. **Political Parties and Political Development**, Princeton University Press, 1966,p6.

(2) – David Apter, The Political of Modernization**, Chicago: University of Chicago press, 1965, p 187.**

(**1**) ــ راجع في ذلك:

ــ محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب.ت.، **236** صفحة.

إتّفق عليها الكثير من الـــباحثين. ويمكن أن نحدّدها في أهم المسائل الخاصة بالتنميـــة السياسية التي يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية، و التي سنحاول مناقشتها فيما يلي:

أولا: الأحزاب وأزمة الشرعية السياسية

يُعرّف العلامة عبد الرحمان إبن خلدون الشرعية [162] بقوله: "إعلم أنّ البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشـــط و المكره، و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري..."[163].

ويذهب الأستاذ "ماكس فيبر"« Max Weber » إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحدّ الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد والطاعة[164]، وتحقيق الشرعية كما يرى الأستاذ " روبرت ماك إيفر" « Robert MacIver » حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها و إدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتّساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحتفظ للمجتمع تماسكه.

من هذا فقد إقترح الأستاذ " ماكس فيبر" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصدر: يعني المعتقدات و العادات والأعراف المتوارثة التي تحـــدّد الأحقية بالسلطة، والمصدر الثاني: الزعامة الملهمة: وهي الولاء والطاعة من المحكـــومين للزعيم، وهي التي تجعله مصدر جذب و احترام. أما المصدر الثالث للشرعية وهـــو: العقلانية القانونية: والذي على قواعد تحدّد واجبات وحقوق منصب الحـــاكم و

(1) ــ وهي المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي.

(2) ــ عبد الرحمن إبن خلدون، المرجع السابق الذكر، ص 209.

(1) ــ علي الدين هلال و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص40.

مساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدّد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.

أمّا أزمة الشرعية فإنّها تعرف بأنّها إنهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الإختلاف حول طبيعة السلطة في النظامالسياسي[165]. ومن ذلك فإنّ أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمدّ منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

وتأسيسا على ذلك، فما هو دور الأحزاب السياسية في حلّ مسألة الشرعية ؟

إنّ الأحزاب السياسية تعدّ في الإحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، فهي دائما أداة هامة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية. وهو ما يفسّر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي وذلك بغية لفكّ خيوط أزمة الشرعية.

وَيصوغ الأستاذ "دافيد أبتر" « David Apter » دور الأحزاب السياسية من خلال ثلاثة جوانب، وهي:

- نشاط الأحزاب في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الإجتماعية المختلفة.
- نشاط الأحزاب في تعظيم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري.
- وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معيّنة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدّد[166].

ثانيا: الأحزاب وأزمة المشاركة السياسية

إنّ أزمة المشاركة السياسية تنتج عن عدم تمكّن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار

---

(2) ــ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 197.

(1) - **Apter,** Op. Cit**, P. 123.**

المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

ونظرا لخطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية، يمكن تحديد أبعادها على النحو التالي:

- الإختلال في شرائح المجتمع السياسي: حيث يظهر تقلص واضح في شرائح المشاركين و المهتمين، و تضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.
- مشاركة شكلية موسمية، غير فعالة: بحيث تظهر ظاهرة المرشح الواحد، والإنتخابات غير النظيفة، وإختفاء المعارضة الفعالة والجذرية[167].
- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي، وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات[168].

ويرجع أيضا الأستاذ "جلال معوض" إخفاق النظم السياسية خاصة في الأنظمة العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديموقراطية إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، يمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

1/ــ التفاوت الاجتماعي ــ الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.

2/ــ انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لإنتشار الأمية ونقص الخبرة.

3/ ــ ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.

4/ ــ غياب أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.

5/ ــ طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

---

(1) ــ إرجع إلى محاضرة: منصور بن لرنب، "المعارضة السياسية في الإسلام"، ملتقى دولي حول نحو وعي سياسي أصيل"، حركة النهضة الإسلامية، قسنطينة، 10- 13 محرم1411هـ، 31 جويلية – 3 أوت 1990، 22صفحة.

(2)- علي الدين هلال، و آخرون، المرجع السابق الذكر ، ص 523.

6/ ــ ضعف أو غياب التنظيمات السياسية الوسيطة كـــالأحزاب السياســـية وجماعات المصالح [169].

ويظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العـــزوف عـــن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهـــداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب و مناقشـــة الأحداث العامة، والإهتمام بالتطوّرات التي تجري على الساحة السياسية.

كما أنّنا لا نتجاهل دور الأحزاب السياسية ــ دون أن ننسى دور الجمعيـــات المختلفة ــ في القضاء أو التقليل من مظاهر الإغتراب والعـــزوف السياســـي الذي يعرفه الأستاذ " أولسن" « Olson» **بأنّه " الفصل أو الغربة بين ذات المرء وَبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية"[170]. وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد و بين مؤسسات النظام السياسي، وَخلق شعور الثقة في المواطن بأنّه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.**

ثالثا: الأحزاب وأزمة التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية Political Socialzation ،من أهمّ الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وتبرز وظائفها بوضوح أكثر في المجتمعـــات الناميـــة منـــه في المجتمعات المتقدّمة. ويرجع ذلك إلى أنّ المراحل الأولى من النمـــو تركـــز الأحـــزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتّـــى يمكنـــهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدّمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور. كما أن للأحزاب السياسية دور في دعم تجـــانس الثقافـــة السياسية السائدة والقائمة على قبول التعدد والتنوع في الآراء والمصالح بين مختلـــف

([169])ــ صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، **تجدد القيادة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص137ــ 138.

(1)- سعد إبراهيم جمعه، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 43.

الجماعات مع الحفاظ على تطوير الوحدة والتكامل بينها في إطار هذا التنـــوع، ممـــا يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية والشرعية.

و مهما يكن، فإنّ الأحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كـــأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع. ويبرز دورهـــا جليّـــا في تنظيم الخدمات الإجتماعية لأعضائها و تقديم لهم فرص العمل، و توزيع برامجها. كما توضح للأعضاء التاريخ القومي، ومناقشة برامج التنمية الإقتصادية التي تصـــنعها الحكومة.

رابعا: الأحزاب و أزمة التكامل القومي

يقصد بالتكامل القمي تحديد الهوية وتدعيم الولاء القومي بما يتطلبه ذلك من ضرورة الانتقال من نطاق الولاءات الضيقة المرتبطة بالجماعات المختلفة دينيا ولغويا وعرقيا وقبليا إلى نطاق الولاء القومي للمجتمع السياسي الكلي. ومن متابعة خبرات النظم السياسية الحديثة، يتضح وجود استراتيجيتين للتعامل مع أزمة التكامل القومي وتؤدي الأحزاب دورا أساسيا في إطار كل منهما:

1 ــ استراتيجية الإدماج أو ما يسمى "بوتقة الصهر" **Melting Pot** : وتعني تجاهل وعدم اعتراف النظام السياسي بوجود انقسامات داخلية دينية أو عرقية أو قبلية أو لغوية في المجتمع. ولهذا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب منعا لظهور أحزاب قبلية أو عرقية أو على أساس اللغة والإقليم تهدد وحدة الدولة وتعرقل عملية بناء الأمة، مفضلا على ذلك تبني نظام الحزب الجماهيري الواحد كبوتقة صهر لكافة الجماعات وكأداة لبث وتعميق قيم الولاء والانتماء القومي في نفوس جميع المواطنين.

رغم ذلك، أثبتت خبرة نظام الحزب الواحد في دول الجنوب بوجه خاص فشل هذا النظام في أن يصبح أداة للتكامل القومي. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها:

أــ تحول الحزب إلى أداة في يد السلطة الحاكمة، وسيطرة المعايير البيروقراطية عليه، مما أفقده فاعليته كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم وكأداة لربط الجماهير بالنظام السياسي.

ب ــ تحول الحزب الحاكم في كثير من الحالات، خصوصا في الدول الإفريقية إلى مجرد أداة لتدعيم مصالح وأوضاع القبلة المسيطرة التي تنتمي إليها في العادة السلطة الحاكمة أو على الأقل ترتبط بها بروابط مصلحية [171].

2 ــ استراتيجية الوحدة في إطار التنوع: تأخذ بها النظم السياسية الديمقراطية القائمة على التعددية والمنافسة الحزبية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الاقرار بوجود تنوع وتعدد اجتماعي وثقافي، وتوفير ما يلزم من آليات سياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح لضمان مشاركة الجماعات المختلفة في المجتمع في العملية السياسية وللتعبير عن مصالحها في إطار قيم التسامح والتعايش بين الجميع في مجتمع واحد ذي نظام ديمقراطي تعددي. وفي مثل هذه النظم تهتم الأحزاب السياسية كتلك الممثلة في الهيئة التشريعية، بإثارة الرموز القومية التي من شأنها تنمية مشاعر الانتماء القومي، وبوضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والمصالح القومية من ناحية وبين مصالح الجماعات المختلفة من ناحية أخرى.

(1)- حسن نافعة وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 320.

الفصل الثالث

الجماعات والقوى الضاغطة ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي

المبحث الأول: تعريف الجماعات والقوى الضاغطة

الجماعات الضاغطة تتمثل في تلك الفئة من المجتمع التي تسعى إلى التأثير في الطبقة الحاكمة والتي تتشكل على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب وسائل النفوذ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم، حيث أن وجود قنوات مشتركة للاتصال الرسمي وغير الرسمي بين هذه الجماعات وبين راسمي السياسات العامة، يعد مسألة أساسية لإيصال مطالبهم وقضاياهم بالسرعة والكيفية المطلوبتين وإقناعهم بضرورتها، وأهميتها لإدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات العامة.

وعليه فإن راسمي السياسات العامة يضطرون إلى الموائمة أو الموازنة بين مطالب هذه الجماعات، خصوصا إذا كانت متعارضة، وقد يستخدمون المساومة للخروج بحلول توفيقية مقبولة للجميع.

ورغم ذلك، فإن الجماعات الأحسن تنظيما، والأوسع حجما، والأكثر مرادا، والأفضل قيادة، تضل أكثر تأثيرا في توجيه كثير من السياسات العامة لصالحها على حساب الجماعات الأخرى الأقل تنظيما، وتكون قريبة جدا من مواقع السلطة وبشكل يجعلها تؤثر في مجرى الأمور واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بشكل مباشر ولكن غير رسمي وغير معلن، حيث يرتبط أفراد هذه الجماعات مع المسؤولين في أعلى المستويات بروابط الصداقة المصلحية وتبادل المنافع الخاصة، وأحيانا يكون تأثيرها أقوى من واجبات المهام الرسمية في توجيه الأمور وخاصة حين ترتبط بعلاقات ومصالح خاصة ببلدان أخرى، وتسمى هذه الجماعات أيضا بجماعات التأثير حيث تقوم هذه الجماعات بوظائف سياسية هامة في معظم المجتمعات الحديثة وهذه المصالح قد تكون نافعة للمجتمع أو ضارة به وقياسها يتبع مدى انسجام الضرر والنفع بمصالح ومنافع هذه الجماعات، فهي قد تكون عاملا مساعدا في استقرار النظام السياسي للدولة، فإذا كان هذا الأخير مستقرا فهي تعمل على زيادة الصلة بين الحكومة والرأي العام من

خلال التعبير عن رغباتها واستبياناتها التي تعطى للإدارة الحصول على بيانات مهمة لاتجاه الأفراد وتطلعاتهم، وقد تكون ضارة ففي بلد تكون فيه السلطة السياسية ضعيفة يكون تأثير هذه الجماعات أقوى، وبلا شك فإنها تهدد الوظائف العامة الحكومية كلما تقاطعت مع مصالحها.

كما يمكن الإشارة إلى أن الجماعات الضاغطة قد تستخدم الأساليب غير الديمقراطية في تعاملها مع الآخرين فهي قد تلجأ إلى التهديد واستخدام القوة للحصول على منافعها الخاصة.

وقد حظيت الجماعات والقوى الضاغطة باهتمام الباحثين حيث أفرد لها الباحث الفرنسي "جان مينو" جزءا كبيرا من أبحاثه ومؤلفاته، حيث استطاع هذا الباحث تجذير أصول الجماعات الضاغطة فاعتبرها في الأسرة كجذر أولي أصلي تتأتى منه الجماعات الضاغطة، والجذر الآخر العرضي أو ما تم تسميته بالهامشي كما يظهر في التنظيمات المهنية والنقابية، وهذه الجماعات تضم فئات متقاربة من فئات المجتمع لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها وهذه الجماعات قريبة من النشاط الحكومي كالجماعات الدينية وجماعات حقوق الإنسان، وهناك جماعات متصلة اتصالا مباشرا بالنشاطات السياسية كما هو الحال في الجمعيات المهنية لصغار الحرفيين وجمعيات التجار.

وترجع تسمية الجماعات الضاغطة وجماعات التأثير إلى تأثيرها والضغط الذي تمارسه على الرأي العام والسياسة العامة، وتختلف هذه الجماعات في الضغط والتأثير على النشاط الحكومي فبعضها يكون تأثيره متقطعا أو في ظروف طارئة. ويشير "جان مينو" إلى أن هذه الجماعات التي يسميها جماعات المصلحة لا تمارس ضغطها على الجهاز الحكومي إلا من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون باستخدام التأثير على الجهاز الحكومي لتحقيق مصالحهم ويقسم الجماعات الضاغطة طبقا لأهدافها.

المبحث الثاني: نمدجة الجماعات والقوى الضاغطة

إن الجماعات والقوى الضاغطة ليست واحدة في وجودها وديمومتها وأهدافها ووسائلها تبعا لتركيبتها الاجتماعية، وتمثيلها للمصالح المختلفة، ولذلك يمكن نمدجتها وتصنيفها حسب المعايير التالية:

أولا: جماعات المصالح وفق معيار درجة التسييس

يقصد بالتسييس في هذا السياق مدى اعتماد هذه الجماعات على التأثير والضغط السياسي، ومدى غلبة الطابع السياسي على نشاطاتها، واستنادا إلى هذا المعيار، يمكن التمييز بين جماعات مصالح سياسية وأخرى شبه سياسية وثالثة غير سياسية:

1 ــ جماعات مصالح سياسية: تتصف هذه الجماعات بأنها ذات طبيعة سياسية بحتة، بمعنى أنها تنشأ لتحقيق مصلحة أو هدف سياسي معين. وعادة ما تكون هذه الجماعات من الجماعات الضاغطة على السلطة الحاكمة في دولة ما للدفاع عن مصالح دولة أخرى، كما هو الحال بشكل خاص في الولايات المتحدة حيث تلجأ بعض الجماعات ذات النفوذ في الإدارة الأمريكية للضغط عليها من أجل تمرير أهدافها. كاللوبي الصهيوني الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على قرارات الإدارة الأمريكية والكنجرس لصالح إسرائيل.

2 ــ جماعات مصالح شبه سياسية: تسمى أيضا "جماعات مصالح ترابطية" **Associational** تتمثل وظيفتها الأساسية في التعبير عن مصالح أعضائها ونقل المطالب إلى الحكومة، كما هو الحال بالنسبة إلى النقابات العمالية والإتحادات المهنية وغيرها. فرغم أن هذه الجماعات تقبل قواعد وقيم النظام السياسي وتعمل في إطار الشرعية القائمة، إلا أنها قد تلجأ في بعض الحالات إلى العنف مثل المظاهرات أو الإضرابات كوسيلة للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة كتحسين مستوى القدرة المعيشية ورفع الأجور وتحسين ظروف العمل وغيرها من المطالب.

3 ــ جماعات مصالح غير سياسية: وتسمى أيضا بالجماعات الخيرية أو الإنسانية، وهي التي تمارس نشاطات متعلقة بحقوق الإنسان، ورعاية الطفولة، وجمعيات حماية البيئة وغيرها من الجماعات التي لا تتدخل في السياسة ولا تلجأ إلى العنف أو التأثير

السياسي إلا في حالات محدودة كطلب معونة مالية من الحكومة، أو عند مناقشة البرلمان لمشروعات قوانين تمس أوجه نشاطاتها الخيرية.

ثانيا: جماعات المصالح وفق معيار الديمومة

تنقسم هذه الجماعات طبقا لهذا المعيار إلى النوعين التاليين:

1 ــ جماعات المصالح الدائمة: وهي التي تعبر عن مصلحة أو هدف دائم، كالنقابات المهنية والجمعيات الإنسانية.

2 ــ جماعات المصالح المؤقتة: وهي التي تتكون لتحقيق غرض معين ثم تنحل من تلقاء نفسها بعد إنجازه أو ادراكها عدم قدرتها على تحقيقه، كجمعية تخفيض أسعار معينة[172].

ويشمل نوع آخر حسب هذا المعيار ما يسمى بجماعات المصالح الأنومية Anomic أو جماعات العنف التلقائي العفوي. وهي جماعات تظهر فجأة عندما تثور مشكلة معينة، وهي جماعات ليس لها هيكل تنظيمي، ويغلب على نشاطها التلقائية والعمف.

ثالثا: جماعات المصالح وفق معيار الرسمية

يتم على أساس هذا المعيار التمييز بين نوعين من هذه الجماعات، وهما:

1ــ جماعات مصالح رسمية:ذات تنظيمات قانونية معترف بها، كالنقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال وغيرها.

2ــ جماعات مصالح غير رسمية: تفتقر إلى تنظيمات قانونية، أي أنها غير مشروعة، كعصابات المافيا وغيرها من الجماعات الإرهابية.

رابعا: جماعات المصالح وفق طبيعة مصالحها ونوعها ونطاقها

---

(1)– **قحطان أحمد سليمان**، المرجع السابق الذكر، ص**338**.

يميز وفق هذا المعيار بين النوعين التاليين لهذه الجماعات:

1 ــ جماعات مهتمة بقضايا قومية: وتسمى أحيانا بجماعات المبادئ، والتي ترمي إلى تحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الضيقة الخاصة بفئة أو جماعة أو طائفة معينة.

2 ــ جماعات مصالح خاصة:تنشأ هذه الجماعات أساسا لحماية مصالح أعضائها، وتضم عدة أنواع منها:

أ ــ جماعات مصلحة مهنية: كنقابات الصيادلة والأطباء والمهندسين والمعلمين والمحامين وغيرهم، وتهتم بالأساس عن شرف وكرامة المهنة والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لأعضائها.

ب ــ جماعات مصلحة اقتصادية: كإتحادات ونقابات المزارعين ورجال الصناعة والأعمال وغيرهم.

جـ ــ جماعات مصلحة إنسانية: تهتم هذه الجماعات بقضايا اجتماعية وخيرية كتقديم العون للمرضى والفقراء وضحايا الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات.

د ــ جماعات مصالح طائفية: أو ما يسمى بالجماعات غير الترابطية، بمعنى أنها تقتصر من حيث العضوية والأهداف على أبناء طائفة أو أقلية معينة في المجتمع، حيث تنشأ للتعبير عن مصالح هذه الطائفة ورعايتها.

المبحث الثالث: وظائف جماعات المصالح

في محاولة لإبراز الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجماعات الضاغطة، لجأت النظرية الوظيفية إلى تحليل النظام السياسي بإعتباره نظاما إجتماعيا فرعيا، و تحديد مكانة جماعات المصالح في هذا النظام و مختلف الأدوار التي تلعبها، و مختلف الوظائف التي تنجزها من خلاله. إذ يتبين من خلال هذه النظرية أن جماعات وقوى الضاغطة تلعب أكثر من وظيفة، و أهم هذه الوظائف:

أولا: الوظيفة الإتصالية **Communicative Fynction** :

تعد جماعات المصالح حلقة وصل أساسية بين قمة النظام السيـــاسي

وقاعدته، ويساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة إتصالهـــــــا الدائم بالقيادة السياسية والحكومة وبأفراد جماعاتها، ومن ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي. كما أن هذه الجماعات تؤدي الدور الإتصالي من خلال عدة أساليب محورها التأثير في القيادة والحكومة وفي الرأي العام.

ثانيا: الوظيفة التعبيرية **Articulative Function** :

تعبر جماعات المصالح عن مطالب ومصالح معينة، فهي لا تعبر فقط عن المصالح الضيقة، بل تتعدى ذلك لتشمل التعبير عن مطالب ومبادئ قومية،كتلك المتعلقة بالديمقراطية. فهذه الجماعات تقوم بالتعبير عن مصالحها بمختلف الوسائل السلمية بما فيها وسائل العنف. ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص التأكيد على أن النظام السياسي الحريص على الاستمرار والتمتع بالشرعية أن يستجيب لمطالب هذه الجماعات حسب قدراته وبما يتناسب مع طبيعتها عن طريق إصدار ما يلزم لتحقيقها من قوانين وسياسات ومتابعة تنفيذها.

ثالثا: الوظيفة التجميعية **Aggregative Function**:

نتيجة الترابط الوثيق بين مختلف جماعات الضغط والمصالح والهيئـــات الحكومية المركزية والمحلية، وبحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة، فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بأعضاء الجماعات ، كما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن إستقبالها للمطالب، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح و وظيفة حل و تسوية الصراع في نفس الوقت .

رابعا: التعبئة والتجنيد السياسي: **Function Political Mobilization**

قد تلجأ بعض الأحزاب في النظم التعددية الحزبية ببعض الدول إلى إقامة جماعات مصلحية مرتبطة بها لاستخدامها كأدوات لحشد التأييد، سواء كانت هذه الأحزاب في

موقع المعارضة أو الحكم، وخير مثال على ذلك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المغرب المرتبطة بحزب الاتحاد الاشتراكي منذ سنة 1972.

كما تشكل جماعات المصالح في بعض الدول قناة أساسية لعملية التجنيد السياسي. ففي بعض دول الجنوب يتم اختيار قادة بعض هذه الجماعات أو عناصر بارزة فيها من جانب القيادات الحاكمة لشغل مناصب مهمة في السلطة، سواء بغرض الاستفادة من كفاءتها أو بغرض استمالتهم وصرفهم عن المعارضة. هذا بالاضافة إلى أن العمل في قيادة هذه الجماعات ــ خاصة في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية وتجري بها انتخابات تنافسية حرة ــ يشكل وسيلة لقادتها لاكتساب خبرة سياسية وتنظيمية تتيح لهم مستقبلا خوض تجربة الترشح في الانتخابات كمستقلين أو كحزبيين، وقد يشكل هؤلاء لاحقا أحزابا جديدة بقيادتهم ويشاركون في السلطة.

إلى جانب هذه الوظائف، فإن جماعات المصالح تلعب خلال عملية التحويل ــ وهي في المنظور الوظيفي تعد من أهم آليات النظام السياسي ــ دورا رئيسيا من خلال وظيفة إتخاذ القرارات التي تقوم بها، فجماعات المصالح بحكم تغلغلها في دواليب السلطة تقوم بالمساهمة في إتخاذ القرارات المختلفة، كما تساهم في صياغة السياسة العامة للدولة، و يتم ذلك من خلال توجيه الوزراء بإتخاذ قرار معين ، خاصة و أنها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات.

مما سبق يتضح أن جماعات المصالح تلعب العديد من الأدوار في مختلف مراحل صنع وتنفيذ السياسة العامة، و أنها مرتبطة إرتباطا وثيقا بالنظام السياسي، وأن النظرة إليها بإعتبارها أداة محدودة التأثير تعد نظرة غير واقعية فضلا عن عدم علميتها، و بالتالي فإن دراسة دورها في عملية التغيير السياسي والتنمية السياسية يجب أن تأخذ في الإعتبار وذلك نظرا لتعدد الادوار التي تلعبها في العملية السياسية .

المبحث الرابع: وسائل الجماعات والقوى الضاغطة

تستخدم الجماعات والقوى الضاغطة عدة وسائل يمكن إبرازأهمها كما يأتي:

أولا: التأثير على السلطة التشريعية والتنفيذية:

نظرا لأهمية الهيئة التشريعية و التنفيذية في رسم وصناعة وتنفيذ القرارات والسياسات العامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإن جماعات المصلحة تسعى التأثير بالإتصال المباشر بأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية بشتى الطرق كإرسال خطابات، أو نشر مناشدات في الصحف، من أجل مراعاة مطالب معينة لجماعات المصالح القائمة بالإتصال في اتخاذ أو عدم اتخاذ أو تعديل أو وقف تنفيذ قرار ما يمس مصالح هذه الجماعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

بالإضافة إلى هذه الوسائل، فهناك وسائل أخرى توظفها هذه الجماعات من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها. ويتم هذا التأثير باستخدام أساليب متنوعة كتقديم هدايا لبعض الأعضاء، أو تقديم العم المالي لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي بعض الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة.

ثانيا: التأثير على الرأي العام:

تؤثر جماعات المصالح، وخصوصا الفاعلة منها على الرأي العام بغرض تعبئته إلى جانبها بما يزيد من قدرتها على التأثير السياسي. ويتم ذلك باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وإصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات والمحضرات لشرح وجهة نظرها، فإذا تمكنت من تعبئة الرأي العام، طلبت من تبني أفكارها ومصالحها كتابة الرسائل والمذكرات للحكومة والبرلمان لتحقيق أهدافها بشكل قانونأو إجراءات محددة[173].

ثالثا: استخدام التهديد:

يعد استخدام التهديد من الوسائل المهمة للضغط على السلطات الرسمية، ويأخذ التهديد أشكالا متعددة منها التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الرافض في المستقبل، أو خلق التهديد بعرقلة مشاريع الحكومة، أو خلق أزمات

(1)– قحطان أحمد سليمان، المرجع السابق الذكر، ص342.

مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدم دفع الضرائب، أو التهديد بشل المؤسسات الاقتصادية بالإضراب عن العمل. كما قد يأتي لجوء بعض جماعات المصالح إلى التهديد واستخدام العنف في سياق ثورة أو انتفاضة شعبية ضد نظام تسلطي تآكلت شرعيته.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

أ/ ــ باللغة العربية:

1ــ أبادي، محمد الفيروز، قاموس المحيط، ج**1**، **القاهرة: ب.د. ن.، 1913**.

2ــ **إبراهيم، حسنين توفيق**، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها، **بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005**.

3ــ (ـــــ، ـــــ)، **الدولة والتنمية في مصر:الجوانب والمتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000.

4ــ ألموند، غابرئيل، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا المنهجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994.

5ــ (ـــــ، ـــــ)، **وآخرون**، السياسة المقارنة: إطار نظري، **ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996**.

6ــ الأسود، صادق، علم الإجتماع السياسي أسسه وأبعاده، **بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990**.

7ــ إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح ، بناء علم سياسة إسلامي، **القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جوان 1988**.

8ــ أستن، ربي، سياسة الحكم، ج**1**، **ترجمة: حسن علي الذنون، بغداد: مطبعة أسعد، 1964**.

9ــ أفندي، عطية حسن، المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي، **القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006**.

10ــ بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، د.ت..

11ــ بوحوش، عمار، و ذنيبات، محمد، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989.

12ــ (ـــــ، ـــــ)، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

13ــ بوشعير، سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

14ــ بيومي، محمد أحمد، **علم الإجتماع القيم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.

15ــ بن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ج**2**، **بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996**.

16ــ بن نبي، مالك، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد سبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت..

17ــ (ـــــ، ـــــ)، **بين الرشاد والتيه**، دمشق: دار الفكر، 1978.

18ــ (ـــــ، ـــــ)، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت..

19ــ (ـــــ، ـــــ)، المسلم في عالم الاقتصاد، **القاهرة: دار الشروق، بدون تاريخ**.

20ـــ (ـــــ، ـــــ)، **ميلاد مجتمع**، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1979.

21ـــ (ـــــ، ـــــ)، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، ط 4، دمشق: دار الفكر، 2000.

22ـــ الجرف، طعيمة، نظرية الدولة، **القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1973**،

23ـــ الجوزية، ابن القيم، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، **تحقيق حامد الفقي، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، 1953**.

24ـــ جوليان، فروند، سوسيولوجية ماكس فيبر، **ترجمة: جورج أبي صالح، بيروت: مركز البناء القومي، د. ت. ن.**.

25ـــ جمعه، سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، **القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984**.

26ـــ دبلة، عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

27ـــ الدجاني، محمد سليمان، منذر سليمان الدجاني، السياسة نظريات ومفاهيم، **عمان: دار بالمينو برس، 1986**.

ب/ ـــ باللغة الأجنبية:

1-Abdelmalek, ANOUAR, Huynh Caotri, Bernard ROSIER, clé pour une Stratégie Nouvelle de Développement**, Paris : les éditions ouvrières, 1984.**

2– Apter, David, The Political of Modernization**. Chicago: University of Chicago press, 1965.**

3- Aron, Raymond, **Les étapes de la Pensée Sociologique**, Paris : Gallimard, 1967.

4-DAHL, Robert, **Qui Gouverne ?**, Paris : Libraire ARMAND Colin, 1961 .

5- Diamond, Larry; Developing Democracy **, Baltimore: John Hopkins, 1999 , Chapter 06.**

6- Duverger Maurice **, Les partis politiques**, Paris : Colin, 1976.

7-Huntington, Samuel,(Editor), The management of change in Governement **, The Hague : Martinus Nijhoff, 1976.**

8-Kpundeh, Sahr J., "The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movment against Corruption in Africa", in Michael Johnston, Civil Society and Corruption: Mobilizing for Reform **, US: University Press of America, 2005.**

9- Lapalombara, Joseph and Myron Weiner, « The Origin and Development of Political Parties », In: Joseph Lapalombara and Myron Weiner,eds. Political Parties and Political Development**, Princeton University Press, 1966.**

10-Vern Morgeson, Forrest, Reconciling Democracy And Bureaucracy: Towards a Delibrative-Democratic Model of Bureaucratic Accountability**, B.A., Western Michigan University, 2005.**

محتويات الكتاب

الموضوع الصفحة

المقدمة:..... 7

الباب الأول
تعريف حقل علم السياسة

الفصل الأول: **مفهوم علم السياسة بين الطرح الغربي والتصور الإسلامي**.....**11**

المبحث الأول: **السياسة في المنظور الإسلامي**.....**11**

المبحث الثاني: **السياسة في التصور الغربي**.....**18**

المبحث الثالث: **إتجاهات تعريف علم السياسة**.....**21**

أولا: **علم السياسة كدراسة للدولة**.....**22**

ثانيا: **علم السياسة كدراسة لظاهرة القوة السياسية**.....**27**

ثالثا: **علم السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم**.....**31**

رابعا: **السياسة بمعنى الشأن العام**.....**34**

خامسا: **السياسة بمعنى التسوية السلمية للصراعات**.....**35**

الفصل الثاني: **علم السياسة والعلوم الإنسانية**.....**37**

المبحث الأول: **علم السياسة والفلسفة**.....**38**

المبحث الثاني: **علم السياسة والتاريخ**.....**39**

المبحث الثالث: **علم السياسة وعلم الإقتصاد**.....**41**

المبحث الرابع: **علم السياسة والقانون**.....**44**

المبحث الخامس: **علم السياسة وعلم النفس**.....**46**

المبحث السادس: **علم السياسة وعلم الاجتماع**.....48

الباب الثاني

النظم السياسيـــة

الفصل الأول:**الإطار النظري لدراسة النظم السياسية**.....53

المبحث الأول: **مفهوم النظام السياسي**.....53

أولا: **التعريف التقليدي للنظام السياسي**.....53

ثانيا: **التعريف الحديث للنظام السياسي**.....55

ثالثا: **خصائص النظام السياسي**.....61

1 ــ **الشكل Form**.....61

2 ــ **تعقد التركيب**.....62

3 ــ **البنيةStructuring System**.....62

4 ــ **الوظيفة Function**.....64

5 ــ **التخصص**.....64

المبحث الثاني: **عناصر تحليل النظام السياسي**.....65

أولا: **الوحدات أو المكونات الجزئية**.....65

1 ــ **المؤسسات Political Institutions**.....67

2 ــ **الأشخاص Politicians**.....67

ثانيا: **الضوابط**.....68

ثالثا: **شبكة العلاقات**.....69

رابعا: **العمليات السياسية**.....70

المبحث الثالث: **المنهج المقارن ودراسة النظم السياسية**.....72

أولا: **ماهية المقارنة في دراسة النظم السياسية**.....73

ثانيا: **شروط المقارنة ومستوياتها**.....74

ثالثا: **مشاكل المقارنة**.....76

الفصل الثاني: **المنظور التنموي في دراسة النظم السياسية**.....80

المبحث الأول: **التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى**.....84

المبحث الثاني: **مفهوم التنمية السياسية في إطار الدراسات التنموية**.....116

المبحث الثالث: **أهم مداخل دراسة تنمية النظم السياسية**....146

أولا: **المدخل القانوني المؤسساتي**.....148

ثانيا: **المدخل الجدلي المادي**.....154

ثالثا: **المدخل البنائي الوظيفي**.....159

رابعا:**المنظور البيئي الحضاري:مدخل منهاجي بديل لدراسة النظم**.....171

1ـــ **قصور المداخل المنهجية السائدة في دراسة الظاهرة السياسية**.....172

2ـــ **تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة الظاهرة السياسية**.....179

أ/ **مبررات ودواعي تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة النظم**.....183

ب/ـــ **مقومات وأسس المدخل المنهجي البديل لدراسة التنميةالسياسية**.....191

الباب الثالث:

التفاعلات السياسية: دراسة

في إطار منظور تنموي

الفصل الأول: **القيادة السياسية**.....200

المبحث الأول: **طبيعة القيادة السياسية ووظائفها**.....200

المبحث الثاني: **القيادة السياسية وعملية التنمية السياسية**.....203

الفصل الثاني: **الأحزاب السياسية**.....206
المبحث الأول: **تعريف الأحزاب السياسية**.....206
المبحث الثاني: **تصنيف النظم الحزبية**.....211
أولا: **النظم الحزبية غير التنافسية**.....212
ثانيا: **النظم الحزبية التنافسية**.....218
المبحث الثالث: **وظائف الأحزاب السياسية وأزمات التنمية السياسية**.....220
أولا: **الأحزاب وأزمة الشرعية السياسية**.....222
ثانيا: **الأحزاب وأزمة المشاركة السياسية**.....225
ثالثا: **الأحزاب وأزمة التنشئة السياسية**.....228
رابعا: **الأحزاب وأزمة التكامل القومي**.....229
الفصل الثالث:**الجماعات والقوى الضاغطة ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي**.....232
المبحث الأول: **تعريف الجماعات والقوى الضاغطة**.....232
المبحث الثاني: **نمدجة الجماعات والقوى الضاغطة**.....235
أولا: **جماعات المصالح وفق معيار درجة التسييس**.....235
1 ــ **جماعات مصالح سياسية**.....235
2 ــ **جماعات مصالح شبه سياسية**.....236
3 ــ **جماعات مصالح غير سياسية**.....236
ثانيا: **جماعات المصالح وفق معيار الديمومة**.....237
1 ــ **جماعات المصالح الدائمة**.....237
2 ــ **جماعات المصالح المؤقتة**.....237
ثالثا: **جماعات المصالح وفق معيار الرسمية**.....237
1 ــ **جماعات مصالح رسمية**.....238
2 ــ **جماعات مصالح غير رسمية**.....238

رابعا: **جماعات المصالح وفق طبيعة مصالحها**

ونوعها ونطاقها.....**238**

1 ــ **جماعات مهتمة بقضايا قومية**.....**238**

2 ــ **جماعات مصالح خاصة**.....**238**

المبحث الثالث: **وظائف جماعات المصالح**.....**239**

أولا: **الوظيفة الإتصالية Communicative Function**.....**239**

ثانيا: **الوظيفة التعبيرية Articulative Function**.....**240**

ثالثا: **الوظيفة التجميعية Aggregative Function**.....**240**

رابعا: **التعبئةوالتجنيد السياسي Political Mobilization Function**.**241**

المبحث الرابع: وسائل الجماعات والقوى الضاغطة.....243

أولا: **التأثير على السلطة التشريعية والتنفيذية**.....**243**

ثانيا: **التأثير على الرأي العام**.....**244**

ثالثا: **استخدام التهديد**.....**244**

قائمة المراجع.....**280**

الفهرس.....**293**